



# التخفي خلف مسمى التحالف

غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن

HUMAN  
RIGHTS  
WATCH

# **التخفي خلف مسمى التحالف**

## **غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن**

Copyright © 2019 Human Rights Watch

All rights reserved.

Printed in the United States of America

ISBN: 978-1-6231-37069

Cover design by Rafael Jimenez

تكرس هيومن رايتس ووتش جهودها لحماية حقوق الإنسان الخاصة بمختلف شعوب العالم. إننا نقف إلى جوار الضحايا والنشطاء ونعمل على منع التمييز، وكفالة الحقوق السياسية، وحماية الأفراد من التعامل اللاإنساني أثناء الحروب، وتقديم الجناة للعدالة. نحقق ونكشف انتهاكات حقوق الإنسان ونحمل المنتهكين المسؤولية. كما نواجه الحكومات وأصحاب السلطة كي يكفوا عن الممارسات المسيئة ويحترموا القانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو الجماهير والمجتمع الدولي إلى مساندة كفالة حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لها عاملين في أكثر من 40 دولة، ومكاتب في أمستردام وبيروت وبرلين وبروكسل وشيكاغو وجنيف وغوما وجوهانزبرغ ولندن ولوس أنجلوس وموسكو ونيروبي ونيويورك وباريس وسان فرانسيسكو وطوكيو وتورنتو وتونس وواشنطن وزيورخ.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا : <http://www.hrw.org/ar>

## التخفي خلف مسمى التحالف غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن

1	ملخص .....
6	توصيات .....
10	منهجية التقرير .....
11	استمرار الغارات الجوية غير القانونية للتحالف .....
15	تحقيقات بلا مصداقية للفريق المشترك في الانتهاكات المحتملة .....
26	سوء تطبيق الفريق المشترك للقانون الدولي .....
34	حماية الدول من تحمّل مسؤولية الانتهاكات .....
43	استخدام مسمى التحالف للتهرب من المسؤولية القانونية .....
66	شكر وتنويه .....
67	الملحق ا: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث .....
72	الملحق اا: رد البعثة القطرية الدائمة إلى الأمم المتحدة على هيومن رايتس ووتش .....



## ملخص

يستمرّ النزاع المسلّح في اليمن، الذي تصاعد في مارس/آذار 2015، في قتل وإصابة وتهجير آلاف المدنيين اليمنيين. حتى أغسطس/آب 2018، وثق "مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة" (مفوضية حقوق الإنسان) مقتل 6,592 مدنيا وإصابة 10,470 آخرين في اليمن. نتجت أغلب الخسائر التي تم التحقق منها عن الغارات الجوية للتحالف الذي تقوده السعودية. كما يعاني عدة ملايين آخرين من نقص في الغذاء والرعاية الطبية. ورغم الأدلة المتزايدة على تورط جميع أطراف النزاع في انتهاكات القانون الدولي، فإن جهود المحاسبة، إلى حد بعيد، غير كافية.

في أغسطس/آب 2016، أعلن التحالف، الذي كان يتكون حينها من السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، مصر، الأردن، المغرب، السودان، وقطر، النتائج الأولى الصادرة عن "الفريق المشترك لتقييم الحوادث" (الفريق المشترك)، آلية التحقيق التي كان التحالف قد أنشأها حديثا. كان الفريق المشترك يتكون في الأصل من 14 شخصا يمثلون أبرز دول التحالف، وله صلاحيات التحقيق في الوقائع، جمع الأدلة، وإعداد تقارير وتوصيات حول "الادعاءات والحوادث" أثناء عمليات التحالف في اليمن.

في هذا التقرير، تدرس هيومن رايتس ووتش الطريقة التي اعتمدها الفريق المشترك للتحقيق في التزام التحالف بقوانين الحرب، والضرر اللاحق بالمدنيين، باعتماد التحليل اللاحق للضربات. وجد التقرير أن النتائج العلنية التي توصل إليها الفريق المشترك، بعد سنتين من انطلاق تحقيقاته في غارات التحالف، تستمر في تأكيد العديد من المشاكل الأساسية نفسها التي شابته نتائجه الأولى. كما تبرز المعلومات القليلة المتاحة للعموم عجز الفريق المشترك بشكل عام – لأسباب غير واضحة – عن إجراء تحقيقات موثوقة ومحيدة وشفافة في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة للتحالف.

لإبراز بعض بواغث قلق "هيومن رايتس ووتش" حيال عمل الفريق المشترك، يتناول هذا التقرير التناقضات المتعلقة بالوقائع والتناقضات القانونية بين تقارير الفريق المشترك وهيومن رايتس ووتش وتحليلهما لـ 17 ضربة. أثارت النتائج العلنية للفريق المشترك أسئلة جدية بشأن الطرق التي اعتمدها في تحقيقاته وفي تطبيق القانون الإنساني الدولي. توصلت أطراف أخرى، مثل "فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة"، "منظمة العفو الدولية"، و"أطباء بلا حدود" إلى نتائج مماثلة بشأن إخفاقات الفريق المشترك في تحقيقاته الخاصة بضربات أخرى.

على امتداد العامين الماضيين، لم يلتزم الفريق المشترك بالمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والحياد والاستقلالية. أنشئ الفريق في فترة شهدت أدلة متزايدة على انتهاكات التحالف، لكنه لم يلبّ حتى صلاحياته المحدودة لتقييم "الادعاءات والحوادث" التي حصلت أثناء العمليات العسكرية للتحالف. لم يكتفِ الفريق المشترك بإجراء تحقيقات تنفرد إلى منهجية موضوعية، بل لم يُجرِ تحليلا معمقا لقوانين الحرب في تحقيقاته، فتوصل إلى نتائج معيبة ومشكوك فيها. اكتفى الفريق المشترك على ما يبدو بالتحقيق في الغارات الجوية للتحالف، دون غيرها من الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي من قبل أعضاء التحالف، مثل انتهاكات الإمارات بحق المحتجزين.

في 31 يوليو/تموز 2018، ذكر الفريق المشترك أنه حقق في الحادث الـ 79. تُنشر أغلب بيانات الفريق على الموقع الإخباري الرسمي للسعودية، لكن لا يوجد ترقيم لجميع التحقيقات. راجعت هيومن رايتس ووتش البيانات العلنية التي نشرها الفريق المشترك بالإنجليزية والعربية، والمؤتمرات الصحفية التي قدمها المتحدث باسم الفريق منذ أغسطس/آب 2016. كما قابلت أعضاء من منظمات أخرى تتابع عمل الفريق المشترك، وحددت 75 تقريراً لهذا الفريق. لكن يبقى من غير الواضح ما إذا كان الفريق المشترك قد نشر النتائج الأربعة المتبقية للعلن أو إن كان يوجد سبب آخر للتناقض في الأرقام. في التقارير الـ 75:

- أعلن الفريق المشترك النتائج الخاصة بـ 78 هجوماً منفصلاً للتحالف، وأغفى أعضاء التحالف من المسؤولية في الغالبية العظمى للهجمات؛
  - توصل في معظم الحالات إلى أن التحالف تصرف بشكل قانوني أو أنه لم ينفذ الهجوم المذكور أو أنه حصل خطأ "غير مقصود"، غالباً ما تم إرجاعه إلى هفوات تقنية.
- أوصى التحالف بتقديم تعويضات في حوالي 12 هجوماً، دون التوصل إلى حصول أخطاء بالضرورة:
  - 5 هجمات ناتجة عن أخطاء تقنية؛
  - 4 هجمات حصلت فيها أخطاء "غير مقصودة" أخرى، منها معطيات استخباراتية مغلوطة، أحوال جوية سيئة، عدم التعرف على أحد المباني على أنه مستشفى، وخطأ يتعلق بمنصة إطلاق صواريخ؛
  - تم التوصل إلى أن هجومي كانا قانونيين، لكن الفريق المشترك أوصى بتعويضات لحصول خسائر مدنية.
- أوصى باتخاذ "إجراءات مناسبة" – إما المزيد من التحقيقات أو اتخاذ إجراءات تأديبية – في هجومي:
  - توصل إلى أن أعضاء التحالف خرّقوا قواعد الاشتباك في أحد الهجومي وأوصى بالتحقيق في خرّق محتمل في الهجوم الآخر.

لا يقدّم الفريق المشترك أي معلومات بشأن قراراته المتعلقة بنشر نتائج تحقيقاته أو عدمه، وتوقيت القيام بذلك. يبدو أن 3 دفعات من نتائج التحقيقات نُشرت للردّ على أحداث دولية. فقد نشر الفريق المشترك نتائج في 12 سبتمبر/أيلول 2017 أثناء مناقشات "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" بشأن إمكانية إنشاء آلية تحقيق دولية في انتهاكات اليمن؛ استخدم الدبلوماسيون السعوديون وحلفاؤهم النتائج التي نشرها الفريق المشترك لدحض الحاجة إلى هذه الآلية. في 5 مارس/آذار 2018، نشر الفريق المشترك بعض النتائج، مباشرة قبل سفر وليّ العهد وقائد التحالف محمد بن سلمان إلى المملكة المتحدة للقاء مسؤولين بريطانيين كبار. وفي 7 يونيو/حزيران 2018، نشر الفريق المشترك نتائج قُبيل هجوم كبير شنه التحالف للسيطرة على الحديدة، كان قد أثار مخاوف من أن مهاجمة أهم ميناء يماني ستكون لها نتائج إنسانية وخيمة على السكان.

لم يتطرق الفريق المشترك إلى بعض انتهاكات التحالف للقانون الدولي. منذ مارس/آذار 2015، قدّم مسؤولو التحالف بشكل متكرر تصريحات خاطئة حول التزام التحالف بقوانين الحرب. بعد نفي

متكرر لاستخدام التحالف لذخائر عنقودية محظورة على نطاق واسع في اليمن، زعم التحالف في أواخر 2016 أنه استخدم نوعا واحدا من الذخائر العنقودية على الأقل بشكل قانوني. قبل هذا الاعتراف، وثقت هيومن رايتس ووتش 17 هجوما بذخائر عنقودية مختلفة عن نوع الذخائر الذي اعترف التحالف باستخدامه. لم يُجر الفريق المشترك أي تحقيقات جدية في أي من هذه الهجمات بالذخائر العنقودية.

كثيرا ما تزعم الولايات المتحدة، وهي طرف في النزاع بسبب دعمها العملائي واللوجستي والاستخباري للتحالف، والمملكة المتحدة، التي تساند التحالف، أن التحالف "حسن" أساليب الاستهداف أثناء النزاع. بصفتها أكبر مزودين للسعودية بالأسلحة، استمرت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في بيع أسلحة بقيمة مليارات الدولارات للسعودية وأعضاء التحالف الآخرين طيلة النزاع. في 6 هجمات حقق فيها الفريق المشترك وتناولها في هذا التقرير، وجدت هيومن رايتس ووتش أنه تم استخدام ذخائر مصدرها الولايات المتحدة. أكد مسؤولون أن جهود التحالف في التحقيق عبر الفريق المشترك تبرز حسن نية السعودية وأطراف التحالف الآخرين في بذل جهود للامتثال للقانون الإنساني الدولي.

قد تُواجه هذه الدول التي تستمرّ في بيع الأسلحة للسعودية – بما فيها الولايات المتحدة، المملكة المتحدة وفرنسا – خطر التواطؤ في الهجمات غير القانونية مستقبلا، خصوصا وأن تطمينات التحالف باتخاذ إجراءات أثبتت أنها مجرد كلام.

وعد التحالف مرارا بتقليص الخطر الذي يواجهه المدنيون في عملياته العسكرية المستقبلية، لكن انعدام الشفافية جعل عمل المراقبين المستقلين على تحليل مدى وجود تغييرات في عمل التحالف أمرا شبه مستحيل، ناهيك عن تنفيذ هذه التغييرات. واصلت هيومن رايتس ووتش توثيق هجمات التحالف في 2017 و2018 التي يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب.

التحقيقات المحايدة في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب هي مجرد خطوة أولى للالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بالمحاسبة على الانتهاكات وتحقيق العدالة للضحايا. تدعو هيومن رايتس ووتش الدول أعضاء التحالف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي والتحقيق في الانتهاكات الخطيرة المزعومة التي ارتكبتها قواتها المسلحة والأشخاص الخاضعين لولايتها، مقاضاة العسكريين المتورطين في جرائم حرب، تقديم تعويضات لضحايا الهجمات غير القانونية ودعم إحداث آلية موحدة وشاملة لتقديم تعويضات "تعزية" للمدنيين الذين يعانون من خسائر جراء العمليات العسكرية، بصرف النظر عما إذا كان الهجوم قانونيا.

عدم التزام التحالف بقوانين الحرب يتجاوز بكثير مظاهر الإخفاق التي يحتويها أي تحقيق للفريق المشترك. لقد حقق الفريق المشترك فقط في جزء من هجمات التحالف التي أعدت المنظمات الحقوقية والأمم المتحدة بشأنها تقارير تضمنت مخاوف تتعلق بقوانين الحرب. حققت هيومن رايتس ووتش في 88 هجوما بدا غير قانوني للتحالف منذ مارس/آذار 2015، بينما حقق الفريق المشترك في حوالي ربع هذا العدد فقط. كما حققت الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية في عشرات الغارات الجوية الأخرى للتحالف والتي بدت غير قانونية. في الكثير من هذه الهجمات، لم يعترف مسؤولو التحالف والفريق المشترك بدور التحالف. وجد فريق خبراء تابع للأمم المتحدة أنه باستثناء 10 هجمات حقق



فيها في 2017، لم "يُقرّ [التحالف] بمشاركته في أي هجمات، ولم يوضح للرأي العام الهدف العسكري الذي كان يرجو تحقيقه".

العديد من الهجمات التي شنتها قوات التحالف والتي يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب تتضمن أدلة على حصول جرائم حرب، أي أنها انتهاكات خطيرة نفذها أشخاص بقصد إجرامي. لم تبذل تحقيقات الفريق المشترك أي جهود واضحة لتحديد المسؤولية الجنائية الفردية في الغارات الجوية غير القانونية. هذه المحاولة لحماية أطراف النزاع والعسكريين الأفراد من المسؤولية الجنائية هي في حدّ ذاتها انتهاك لقوانين الحرب. يواجه القادة السعوديون والإماراتيون، الذين يلعب بلادهم دورا محوريا في عمليات التحالف العسكرية، مسؤولية قانونية محتملة في إطار مسؤولية القيادة، أي المسؤولية المنجزة عن كون القائد على علم أو ينبغي له أن يعلم بالانتهاكات التي ارتكبتها رؤوسه، دون أن يتخذ إجراءات كافية لمنعهم من ذلك أو معاقبتهم. ما زال العديد من كبار القادة السعوديين والإماراتيين الذين لعبوا دورا بارزا في العمليات العسكرية أثناء النزاع في مناصب ذات قوة وسلطة.

رغم أن الفريق المشترك أوصى التحالف بتقديم "مساعدة" أو "اتخاذ إجراءات" في عدد صغير من الضربات، إلا أن هيومن رايتس ووتش لا تعلم بأي خطوات ملموسة اتخذها التحالف لتقديم تعويضات أو محاسبة أشخاص عن جرائم حرب محتملة. بشكل استثنائي، أفادت "اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان" في اليمن بأن الحكومة اليمنية أحالت العديد من الضباط اليمنيين على محكمة عسكرية يمنية لمحاكمتهم.

في 10 يوليو/تموز 2018، أصدر الملك السعودي أمرا "بالعفو عن كافة العسكريين المشاركين في عملية إعادة الأمل من العقوبات العسكرية والمسلكية الصادرة بحقهم [منذ أبريل/نيسان 2015]". لم يوضح هذا التصريح الشامل وذو الصياغة المبهمة أي قيود منطبقة على العفو، إن كانت موجودة أصلا.

ارتكبت القوات الحوثية المعارضة للتحالف أيضا انتهاكات متعددة لقوانين الحرب، بما فيها جرائم حرب محتملة. وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام الحوثيين للألغام مضادة للأفراد، استخدام الجنود الأطفال، قصف مدن يمنية بشكل عشوائي، تعذيب المحتجزين، وغيرها من الانتهاكات. لا تعلم هيومن رايتس ووتش باتخاذ الحوثيين أي خطوات ملموسة للتحقيق في الهجمات غير القانونية المحتملة أو محاسبة أي شخص.

سبق وأن فرض "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" حظر سفر وتجميد أموال على قادة حوثيين وحلفائهم السابقين عبر آلية عقوبات تسمح باستهداف الأشخاص المتورطين في انتهاك القانون الإنساني الدولي. غير أن المجلس لم يفعل الشيء نفسه مع الحكومة اليمنية أو أعضاء التحالف، رغم وجود أدلة على تورط التحالف في أعمال تستوجب عقوبات. تستطيع كل دولة اقتراح أسماء على "اللجنة الجزاءات التابعة للأمم المتحدة" بشأن اليمن، ما يؤدي إلى النظر الفوري في هذه المقترحات من قبل مجلس الأمن. ما لم يتوقف التحالف عن هجماته غير القانونية، ولم يحقق بجدية في الهجمات غير القانونية المزعومة، ولم يلاحق المتورطين قضائيا، ولم يقدم تعويضات للضحايا المدنيين، فإن مجلس الأمن مطالب بالنظر فورا في فرض عقوبات مركزة على الأشخاص الذين يتقاسمون الجزء

الأكبر من المسؤولية في انتهاكات التحالف لقوانين الحرب، لا سيما ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وغيره من كبار قادة التحالف.

عدم إجراء الدول المتحاربة تحقيقات سريعة وموثوقة ومحيدة في جرائم الحرب يعني ضرورة اللجوء إلى السبل الأخرى المتاحة للحفاظ على مسار العدالة. على مجلس حقوق الإنسان تجديد وتعزيز ولاية وهيكلية الإبلاغ الخاصة بـ "فريق الخبراء البارزين" بشأن اليمن، الذي يقدم حالياً تقارير غير مباشرة إلى مجلس حقوق الإنسان. على الحكومة اليمنية، وهي مُلزمة بحماية جميع اليمنيين من أي ضرر، الانضمام بشكل مستعجل إلى "المحكمة الجنائية الدولية". على السلطات القضائية في الدول الأخرى أيضاً فتح تحقيقات بشأن الأشخاص الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم حرب بموجب الولاية القضائية العالمية وبما يتماشى مع قوانينها الوطنية. على الدول الاستمرار في عملية جمع الأدلة الجنائية لإجراء ملاحقات قضائية مستقبلاً.

## توصيات

### إلى السعودية والإمارات ودول التحالف الأخرى واليمن

- الالتزام بقوانين الحرب، بما فيها حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، أو التي لا تفرق بين الأعيان المدنية والعسكرية، أو التي تُسبب خسائر مدنية غير متناسبة مع الميزة العسكرية المرجوة.
- إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومحايدة وشفافة في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب التي شاركت فيها قواتها الوطنية المسلحة في اليمن.
- ملاحقة العسكريين المتورطين في جرائم حرب في اليمن قضائياً كما يجب، بما يشمل مسؤولية القيادة.
- دعم إجراء تحقيقات ذات مصداقية ومحايدة وشفافة من قبل الفريق المشترك لتقييم الحوادث.
- تقديم تعويضات سريعة وكافية للضحايا المدنيين وعائلاتهم على القتلى والمصابين والأضرار التي لحقت بالملتمكات بسبب الضربات غير القانونية. اعتماد آلية موحدة وشاملة لتقديم تعويضات "عزاء" إلى المدنيين الذين لحقت بهم خسائر جزاء العمليات العسكرية، بصرف النظر عن قانونية الهجمات.
- إنشاء آلية لإيصال نتائج التحقيقات إلى الضحايا المدنيين وأقاربهم، حتى وإن لم تكن عمليات دفع التعويضات ممكنة في الوقت الحالي. النظر في أشكال تعويض غير مالية، مثل الاعتذار أو اتخاذ إجراءات مؤقتة.
- نشر أرقام عن عدد ضحايا الغارات الجوية بشكل منتظم، بما يشمل القوات المشاركة فيها.
- نشر المنهجية المعتمدة في التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ومراجعتها باستمرار لتعزيز الدقة. مقابلة الشهود وإجراء زيارات تفنيش للمواقع كلما أمكن.
- ضمان الالتزام الكامل لقواعد الاشتباك بقوانين الحرب، ومراجعتها باستمرار للحد من الخسائر المدنية.
- اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين، بما يشمل إصدار تحذيرات سابقة للهجمات كلما أمكن.
- عدم استخدام الأسلحة المتفجرة التي تخلف آثاراً واسعة في المناطق المأهولة بالسكان. الكف عن استخدام الأسلحة العشوائية بطبيعتها، مثل الذخائر العنقودية، في جميع الظروف.

### إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث

- إصدار توضيح علني للإجراءات المعتمدة لتحديد الحوادث التي تخضع للتحقيق، وتقديم قائمة بالحوادث التي هي في طور التحقيق.
- الإسراع في نشر نتائج التحقيقات، بما يشمل الخلاصات، وتقليل إخفاء المعلومات إلى أدنى حد ممكن. إنشاء آلية لإطلاع الضحايا المدنيين وعائلاتهم على نتائج التحقيقات.

- إدراج القوات المسلحة التي شاركت في هجمات معينة في نتائج التحقيقات المنشورة، بما يشمل سلسلة القيادة، الاستخبارات التكتيكية، وعمليات الدعم، مثل التزويد بالوقود جواً، والاشتباك التكتيكي.
- إدراج معلومات حول إجراءات المحاسبة المتخذة من قبل أعضاء التحالف المعنيين في نتائج التحقيقات المنشورة، بما في ذلك الإجراءات التأديبية والملاحقات الجنائية، التعويضات وتعويضات التعزية المقدمة إلى الضحايا المدنيين وعائلاتهم في حال وجودها.
- تقديم معلومات إلى الضحايا وعائلاتهم عن كيفية تقديم ادعاءات بحصول خسائر. وضع معايير عامة تُطبَّق عند دفع التعويضات.
- التحقيق في انتهاكات قوانين الحرب التي تتجاوز الاستهداف، مثل استخدام الذخائر العنقودية والانتهاكات المتعلقة بالاحتجاز.
- التعاون مع المنظمات اليمينية وغير الحكومية والأمم المتحدة، بما فيها السعي إلى الحصول على معلومات وتقاسم المعلومات في إطار ما هو ممكن. توفير توجيهات للمنظمات والأفراد لإعلام الفريق المشترك بالحوادث التي تتسبب في خسائر مدنية أو التي قد تنتهك قوانين الحرب.
- مساعدة الحكومات التي تجري تحقيقاتها الخاصة في انتهاكات قوانين الحرب المزعومة.
- الاستخدام الكامل لأدوات التحقيق المتاحة، وهذا يشمل الاستخبارات العسكرية، المعلومات المتعلقة بالعمليات، فيديوهات الاستهداف، والحصول على معلومات من الموقع المستهدف ومقابلة الشهود كلما أمكن. وإن كانت التحقيقات الميدانية غير ممكنة، يجب استكشاف سبل إجراء مقابلات أو على الأقل الاتصال بالشهود.
- تقديم معلومات عامة عن أعضاء الفريق المشترك، بما يشمل مناصبهم، والخبرات القانونية أو العسكرية ذات الصلة، وهيكلية الإبلاغ.

## إلى الحوثيين والقوات المتحالفة معهم

- التقيّد بقوانين الحرب، بما يشمل حظر الهجمات التي تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، أو التي لا تفرّق بين الأهداف المدنية والعسكرية، أو التي تتسبب في خسائر مدنية غير متناسبة مع الميزة العسكرية المرجوة.
- إنزال العقاب المناسب بالقادة والمقاتلين المتورطين في انتهاكات للقانون الدولي.
- ضمان معاملة جميع المحتجزين بشكل إنساني، وتمكينهم من الاتصال بمحاميين وبعائلاتهم. ينبغي عدم احتجاز الأفراد إلا إذا قبض عليهم وهم يقاتلون أو لأسباب أمنية قاهرة.
- عدم استخدام الأسلحة المتفجرة التي لها آثار واسعة في المناطق السكنية. الكف عن استخدام الأسلحة العشوائية بطبيعتها، مثل الألغام المضادة للأفراد، في جميع الظروف.
- تجنّب وضع أعيان عسكرية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، واتخاذ إجراءات لإبعاد المدنيين عن المناطق المستهدفة.

## إلى اليمن

- الانضمام إلى "نظام روما الأساسي" المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

## إلى الولايات المتحدة

- إجراء تحقيقات في أي غارة جوية توجد أدلة ذات مصداقية على احتمال انتهاكها لقوانين الحرب وشاركت فيها الولايات المتحدة، بما يشمل مدّ الطائرات المشاركة بالوقود، تقديم معلومات تتعلق بالاستهداف أو معلومات استخباراتية، أو غيرها من أشكال الدعم التكتيكي.
- إصدار توضيح علني بشأن الدور الأمريكي في النزاع، بما في ذلك الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتقليص عدد الضحايا المدنيين في العمليات الجوية والتحقيق في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب.

## إلى فرنسا

- إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق في مبيعات الأسلحة الفرنسية إلى السعودية وأعضاء التحالف الآخرين.

## إلى مساندي التحالف، بما يشمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا

- بالنظر إلى استمرار التحالف في عدم إجراء تحقيقات ذات مصداقية في الانتهاكات المزعومة، بما يشمل الفريق المشترك، واستمرار انتهاكات قوانين الحرب، ينبغي تعليق جميع مبيعات الأسلحة إلى السعودية حتى تكف عن غاراتها الجوية غير القانونية في اليمن وتحقق بشكل موثوق في الانتهاكات المزعومة.
- الكف عن تزويد أطراف النزاع في اليمن بأي أسلحة أو ذخائر أو معدات عسكرية حين يوجد خطر حقيقي يتعلق باستخدام هذه الأسلحة في اليمن لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- حث أعضاء التحالف على تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

## إلى أعضاء مجلس الأمن الدولي

- مطالبة فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات بشأن اليمن بإصدار تقرير خاص بالأفراد المتورطين في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المنطبق أو في منع وصول المساعدات الإنسانية، بما يشمل سلسلة القيادة والمراقبة والقادة المسؤولين في التحالف الذي تقوده السعودية.
- فرض عقوبات مركزة على محمد بن سلمان وكبار القادة الآخرين المسؤولين عن عمليات عسكرية تسببت في انتهاكات واسعة لقوانين الحرب دون أن يتخذوا خطوات جادة لوضع حدّ لهذه الانتهاكات.

## إلى أعضاء مجلس حقوق الإنسان

- تجديد وتعزيز ولاية فريق الخبراء البارزين بشأن اليمن، تعزيز هيكلية الإبلاغ الخاصة به حتى يرفع تقارير مباشرة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتشديد اللغة المتعلقة بالمحاسبة.

## منهجية التقرير

منذ تدخّل التحالف الذي تقوده السعودية في النزاع اليمني المسلّح في مارس/آذار 2015، أجرت هيومن رايتس ووتش بحوثاً ميدانية في شمال البلاد وجنوبها، بما يشمل محافظات صنعاء، عدن، صعدة، الحديدة، ومناطق أخرى. سعت هيومن رايتس ووتش، عند إجراء تحقيقات في الغارات الجوية غير القانونية المحتملة، إلى جمع مجموعة من المعلومات عبر إجراء مقابلات مباشرة أو عن بعد مع الضحايا والشهود والموظفين الطبيين، تحليل صور الأقمار الصناعية، وتحليل الأدلة المادية، مثل بقايا الأسلحة وفيديوهات وصور مواقع الضربات.

لإنجاز هذا التقرير، قابلت هيومن رايتس ووتش نشطاء محليين، منظمات حقوقية وإنسانية محلية ودولية، محامين يمثلون الضحايا، ومسؤولين حكوميين يمينيين. كما حلت بيانات عامة صادرة عن الفريق المشترك على امتداد العاميين الماضيين، وأخرى عن مسؤولين في التحالف نُشرت على المواقع الحكومية.

وافق جميع من قابلناهم على المقابلات مسبقاً، وأعلمناهم بالغرض منها وبكيفية توثيق المعلومات أو إبلاغها. لم يحصل أيّ منهم على مكافأة بالمقابل.

في 2017، راسلت هيومن رايتس ووتش التحالف ودوله الأعضاء حالياً وسابقاً للحصول على معلومات بشأن أي تحقيقات ونتائج. في 2018، كتبت هيومن رايتس ووتش إلى الفريق المشترك، وأرسلت نسخاً من خطابها إلى الدول التي كان مواطنوها من ضمن الفريق المشترك عندما أُعلن عنه للمرة الأولى، وهي السعودية، الإمارات، اليمن، قطر، البحرين، والكويت. لكن لم يردّ أحد من أعضاء التحالف الحاليين. قدّمت قطر رداً كتابياً في يونيو/حزيران 2018، مضمّن في ملحق هذا التقرير. سننشر الردود المستقبلية لأعضاء التحالف على صفحة اليمن على موقع هيومن رايتس ووتش.

## استمرار الغارات الجوية غير القانونية للتحالف

في يونيو/حزيران 2017، أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" أن السعودية طمأنت الولايات المتحدة إلى أن قوات التحالف ستلتزم بقواعد اشتباك أكثر صرامة، وستدرس بعض التقديرات المتعلقة بالضرر المحتمل اللاحق بالمدنيين عند الاستهداف، وهي خطوة قال مسؤولون أمريكيون لـ نيويورك تايمز إنها لم تنفذ بشكل كامل في العمليات العسكرية.<sup>1</sup> أفادت تقارير أن هذه التطمينات جاءت قبل صفقة بيع أسلحة إلى السعودية بقيمة 110 مليار دولار. بعد 3 أشهر من التغييرات التي ذكرتها نيويورك تايمز، وثقت هيومن رايتس ووتش 6 غارات جوية للتحالف يبدو أنها انتهكت قوانين الحرب. تسببت هذه الغارات في مقتل 55 مدنيا، منهم 33 طفلا، وإصابة عشرات الآخرين.<sup>2</sup>

رغم الوعود المتكررة بتقليص الضرر الناجم عن الحملة العسكرية، استمر التحالف في شن غارات جوية غير قانونية على اليمن في 2018. حققت هيومن رايتس ووتش في إحدى هذه الهجمات غير القانونية المذكورة أدناه. كما نشرت منظمات حقوقية أخرى و"مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان" ومنظمات إغاثة تقارير عن غارات جوية أخرى بدت غير قانونية استهدف فيها التحالف مدنيين وأهداف مدنية في 2018.<sup>3</sup> في أغسطس/آب 2018، ذكرت المفوضية أن الغارات الجوية للتحالف ما زالت السبب الرئيسي لسقوط ضحايا مدنيين.<sup>4</sup>

### 22 أبريل/نيسان 2018، حفل زفاف في بني قيس، حجة

في 22 أبريل/نيسان 2018، قصفت طائرة تابعة للتحالف حفل زفاف في قرية الراقه بمديرية بني قيس في محافظة حجة. تسبب الهجوم في مقتل 22 شخصا، منهم 8 أطفال، وإصابة 54 آخرين على الأقل، منهم 26 طفلا، بحسب شهود وعاملين في مجال الصحة استقبلوا الجرحى بعد الهجوم.<sup>5</sup> نجا

<sup>1</sup> Eric Schmitt, "Saudi Arabia Tries to Ease Concerns Over Civilian Deaths in Yemen," New York Times, June 14, 2017, <https://www.nytimes.com/2017/06/14/world/middleeast/saudi-arabia-arms-training-yemen.html?mcubz=1> (تم الاطلاع في 14 يونيو/حزيران 2017).

<sup>2</sup> "اليمن: غارات التحالف تقتل الأطفال"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 12 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/12/308784>؛ "اليمن: دول التحالف تتهرب من المساءلة عن الهجمات غير المشروعة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/08/308646>.

<sup>3</sup> انظر، على سبيل المثال، "مذكرة إعلامية حول اليمن"، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، 24 أبريل/نيسان 2018، <https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22980&LangID=A> (تحدثت عن 3 هجمات شنها التحالف في أبريل/نيسان 2018 واستهدفت حافلة ومنزلا وحفل الزفاف الذي نتاوله بالتحليل أعلاه)؛ "MSF Cholera Treatment Center Attacked in Abs Yemen," Médecins Sans Frontières (MSF, or Doctors Without Borders), June 11, 2018, <https://reliefweb.int/report/yemen/msf-cholera-treatment-centre-attacked-abs-yemen> (تم الاطلاع في 11 يونيو/حزيران 2018)؛ Ryan Goodman, "Saudi Arabia's Misleading Email to Congress After Bombing MSF Cholera Hospital," Just Security, June 25, 2018, <https://www.justsecurity.org/58437/saudis-deceptive-email-congress-bombing-msf-cholera-hospital/> (تم الاطلاع في 25 يونيو/حزيران 2018)؛ "NRC demands investigation of Sana'a airstrike near NRC facility," Norwegian Refugee Council statement, June 7, 2018, <https://www.nrc.no/news/2018/june/nrc-demands-investigation-of-sanaa-air-strike-near-nrc-facility/> (تم الاطلاع في 7 يونيو/حزيران 2018).

<sup>4</sup> "مذكرة إحاطة إعلامية بشأن سقوط ضحايا مدنيين في اليمن"، إحاطة إعلامية للمفوض السامي لحقوق الإنسان، 10 أغسطس/آب 2018، <https://www.ohchr.org/ar/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23439&LangID=A> (تم الاطلاع في 10 أغسطس/آب 2018).

<sup>5</sup> مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أنس المصابي، 24 أبريل/نيسان 2018، عبده شوعي، 30 أبريل/نيسان 2018، حيدر مسعود، 24 أبريل/نيسان 2018، علي عمر، 24 أبريل/نيسان 2018، ود. محمد الصوملي، 24 أبريل/نيسان 2018.





قصفت قوات التحالف حفل زفاف في قرية الراقه في مديرية بني قيس، محافظة حجة في 22 أبريل/نيسان 2018، ما أسفر عن مقتل 22 شخصا بينهم 8 أطفال، وإصابة 54 آخرين على الأقل، بينهم 26 طفلا. © 2018 عبده شوعي

كل من العريس (25 عاما) والعروس (24 عاما)، لكن كما قال أحد الضيوف: "في دقيقة واحدة، تحوّل من عريس يستعد لحفل زفافه إلى مشرّد خسر كلّ شيء".<sup>6</sup>

قال ضيوف في الحفل إنهم شاهدوا طائرة للتحالف تحلق في المنطقة حوالي الساعة 10 ليلا. قال أنس المصابي إنه غادر الحفل مبكرا وعاد إلى منزله، الذي يبعد مسافة 20 دقيقة بالسيارة تقريبا. لما كان على سطح المنزل يمزغ القات (منشط خفيف شائع)، سمع طائرة تحلق ذهابا وإيابا. عند الساعة 10:10 تقريبا، شاهدها تلقي قنبلة.<sup>7</sup>

وصل حيدر مسعود إلى الحفل بعد صلاة العصر. جلس مع بعض الأصدقاء على مسافة أمتار من خيمة الحفل الرئيسية، فشاهد طائرة تحلق فوق المكان:

<sup>6</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع عبده شوعي، 30 أبريل/نيسان 2018.

<sup>7</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أنس المصابي، 24 أبريل/نيسان 2018.

فجأة، سمعت شيئاً يُشبه الأزيز لبضع ثوان، ثم لم أسمع أي شيء آخر، لا انفجار ولا شيء. بعد الأزيز، انهار كل شيء... نهضت وركضت حافي القدمين نحو منزلي... كان أصدقائي يركضون أيضاً... كنا نتحدث إلى بعضنا البعض لكننا لا نسمع شيئاً... كنت فقط أراهم يحركون شفاههم. كان عمّ العريس، عبده شوعي، وهو عامل في منتصف الثلاثينيات، برفقة الرجال في الخيمة المحاذية لمنزل العريس. سمع لبعض الوقت صوت الطائرة، لكن ضجيج الزفاف كان عالياً. قبل الهجوم بقليل، وردت مكالمة على رجل كان جالسا بجانبه من صديق كان يعمل مع الحوثيين، وحذره من أنّ التحالف قد يقصف المنطقة. بعدها "انهار كل شيء على رؤوسنا". قال شوعي إنه لم يسمع انفجاراً، لكنه شعر بالحرارة: "ظننت أنني أشتعل. كنت مغطى بالغبار... حاولت الركض، لكنني كنت أسقط باستمرار". سارت زوجته نحوه:

أوقفته وسألتهما 'أين أطفالتي؟ أين أطفالتي؟' كان المنظر مرعباً: أشخاص بلا أطراف، وبعضهم برؤوس مفتوحة وتنزف. كانت زوجتي تبحث وتصرخ كلما رأت شخصاً واعتقدت أنه من أقاربها. كان من الصعب التعرف على الناس بسبب الظلام وتشوّه أغلبهم.

شعر أطفاله بالذعر، وكُسرت ذراع ابنته أشواق (8 أعوام).<sup>8</sup>

قال علي عمر (52 عاماً)، وهو عضو في مجلس حجة المحلي يسكن في الجوار، إنه سمع دوي الانفجار. سار مع ابن شقيقه (30 عاماً) على الفور إلى حفل الزفاف على دراجة نارية، فقد كان له ابنان راشدان هناك. وجد 3 أو 4 أشخاص يحاولون إنقاذ المصابين، لكن الآخرين كانوا "خائفين من غارة ثانية"، بحسب ما قال عمر. كان المكان مظلماً، فاستخدم ضوء هاتفه الخليوي للبحث عن ابنه. وجد حزام ابنه، ثم غلاف هاتفه ثم شاله. قال: "كنت متأكداً أنهما قُتلا، لكنني واصلت البحث والتفتيش". انتشل عمر 10 جنث على الأقل من تحت الأنقاض تلك الليلة:

لم أتمكن من التعرف عليهم أبداً بسبب الظلام، ولأن الجثث كانت محترقة بالكامل... آخر جثة كانت لرجل انقسم إلى نصفين: نصف فوق الشجرة والآخر يتدلى منها. شعرت بالغثيان بشدة أمام ذلك المشهد، وشعرت أن قدمي لا تستطيعان حملي، فسقطت... عندما كنت أبحث وأنبش الأنقاض، كنت أسمع نحيب العائلات على أبنائهم الذين تجهل ما إذا كانوا أحياء أم أموات.

أخيراً، اتصل به ابن عمه. صرخ عمر لأنه كان يريد استخدام ضوء الهاتف ليستمّر في البحث. لما ألقاه ابن عمه بالإنصات إليه، أخبره أن ابنه يعانيان من كسور في الأطراف، لكنهما على قيد الحياة وفي مكان آمن معه.<sup>9</sup>

نُقل المصابون بجروح خطيرة إلى "مركز الطور الصحي" ثم إلى المستشفى الجمهوري في حجة، الذي كان يبعد مسافة ساعتين ونصف تقريباً.<sup>10</sup> قال د. محمد الصوملي، مدير المستشفى، إنه استقبل

<sup>8</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع عبده شوعي، 30 أبريل/نيسان 2018.

<sup>9</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع علي عمر، 24 أبريل/نيسان 2018.

<sup>10</sup> مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع علي عمر، 24 أبريل/نيسان 2018، وحيدر مسعود، 24 أبريل/نيسان 2018.

أكثر من 50 مصابا في الهجوم، أغلبهم أطفال. قال: "كانت أغلب الحالات حرجة"، 4 منهم فقدوا أطر أفهم السفلية.<sup>11</sup>

قدّم أحد ضيوف الحفل إلى هيومن رايتس ووتش قائمة كاملة بأسماء القتلى والمصابين وأعمارهم. تضمّنت القائمة 18 ضيفا، منهم 8 أطفال أعمارهم بين 7 و15 سنة، لقوا حتفهم في الحفل. كما قُتل 4 رجال آخرين وُظفوا كعازي في طبول، لكنّ الضيف لا يعرف أسماءهم وأعمارهم. كما قدّم قائمة منفصلة تضمّنت أسماء وأعمار 54 مصابا، جميعهم من ضيوف الحفل، منهم 26 طفلا. قدّم ضيوف آخرون وعاملون في العيادة والمستشفى أرقاما مماثلة للضحايا.<sup>12</sup>

لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من تحديد أي هدف عسكري في المنطقة. قال 3 رجال من المنطقة إنه لم تكن توجد أي أهداف عسكرية قرب مكان الحفل، وإن هذه هي المرة الأولى التي يقصف فيها التحالف القرية منذ بداية النزاع.<sup>13</sup> قال أنس المصابي: "كان جميع الناس [في القرية] يشعرون بالأمان لأنه لا توجد أي مواقع عسكرية قريبة منا، ونعيش في منطقة نائية يصعب الوصول إليها أو عبورها، حتى أنه لا توجد طريق إسفلتية تؤدي إلى القرية".<sup>14</sup> قال أحد الرجال إن أقرب هدف عسكري كان نقطة تفتيش للحوثيين تبعد مسافة ساعة بالسيارة تقريبا عن موقع الهجوم.<sup>15</sup>

أصدر كلّ من المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام للأمم المتحدة بيانا نددا فيه بالهجوم.<sup>16</sup> أعلن العقيد تركي المالكي، المتحدث باسم التحالف، أن القيادة المشتركة للتحالف بصدد مراجعة الحادثة. لكن الفريق المشترك لم ينشر أي معلومات بشأن فتح تحقيق محتمل حتى كتابة هذا التقرير.<sup>17</sup>

في 30 أبريل/نيسان، قدّم عبده شوعي وقريبه إلى هيومن رايتس ووتش صورا التقطها لبقايا قنبلة وجداها قرب الخيمة والمنزل. البقايا المصوّرة هي لجهاز توجيه بالأقمار الصناعية لذخائر الهجوم المباشر المشترك (JDAM) أمريكية الصنع، يتم إلصاقها بالقنابل الملقاة جوا قبل استخدامها. وجدت هيومن رايتس ووتش النوع نفسه من البقايا بعد هجوم التحالف على "مديرية أمن الزيدية" في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2016.<sup>18</sup>

<sup>11</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع د. محمد الصوملي، 24 أبريل/نيسان 2018.

<sup>12</sup> مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع د. محمد الصوملي، 24 أبريل/نيسان 2018، علي عمر، 24 أبريل/نيسان 2018، وحيدر مسعود، 24 أبريل/نيسان 2018.

<sup>13</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع علي عمر، 24 أبريل/نيسان 2018.

<sup>14</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع عبده شوعي، 30 أبريل/نيسان 2018.

<sup>15</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أنس المصابي، 24 أبريل/نيسان 2018.

<sup>16</sup> "Statement attributable to the Spokesman for the Secretary-General on Yemen," United Nations Secretary-General, April 23, 2018, <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2018-04-23/statement-attributable-spokesman-secretary-general-yemen> (تم الاطلاع في 23 أبريل/نيسان 2018)؛ "مذكرة إعلامية حول اليمن"، مذكرة إعلامية للمفوض السامي لحقوق الإنسان (وجدت أن الهجوم قتل 19 مدنيا على الأقل، وأصاب 50 آخرين تقريبا).

<sup>17</sup> "قيادة القوات المشتركة لتحالف دعم الشرعية في اليمن": نتابع باهتمام ما تم تداوله في بعض وسائل الإعلام بادعاء استهداف خيمة زواج في منطقة بني قيس/محافظة حجة"، وكالة الأنباء السعودية، 23 أبريل/نيسان 2018، <https://www.spa.gov.sa/1755666> (تم الاطلاع في 24 أبريل/نيسان 2018).

<sup>18</sup> "اليمن: قنابل أمريكية الصنع تُستخدم في ضربات جوية غير قانونية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 ديسمبر/كانون الأول 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/08/297366>.

## تحقيقات بلا مصداقية للفريق المشترك في الانتهاكات المحتملة

يفرض القانون الدولي الإنساني، أو قوانين الحرب، على الدول التحقيق في جرائم الحرب المزعومة التي يرتكبها مواطنوها، ومحاكمة المسؤولين عنها.<sup>19</sup> تُعتبر الهجمات المتعمدة أو العشوائية أو غير المتناسبة التي تستهدف مدنيين أو أهداف مدنية انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب، وتُصنّف كجرائم حرب إذا ارتكبها الشخص بنية إجرامية، أي عن قصد أو بتهور.<sup>20</sup>

وجد تحليل هيومن رايتس ووتش أن تحقيقات الفريق المشترك معيبة جدا، وتستنّي انتهاكات مزعومة للتحالف من دون أساس واضح، أو تستخفّ بالأخطاء المرتكبة. كانت مراجعة تحليلات الفريق المشترك صعبة في جزء كبير لأن المنهجية المعتمدة لم تكن شفافة. لا يقدم الفريق المشترك معلومات عامة عن العتبة التي يعتمدها للتحقيق في حادث ما وعن المنهجية المتبعة، بما يشمل ما إذا كان يُجري تحقيقات ميدانية ومقابلات مع الشهود، وفي أي ظروف يفعل ذلك، وما إذا كان يعتمد على تسجيلات الطيران. كما لا يقدم معلومات وعن الدور الذي يلعبه أعضاء التحالف أو الأطراف من خارج التحالف، مثل الولايات المتحدة، في هجمات معينة، وعن مآل توصياته.

حققت هيومن رايتس ووتش في 7 غارات جوية للتحالف وجدت فيها أن نتائج الفريق المشترك تضمنت تناقضات تثير شكوكا في المنهجية التي يعتمدها. في غارتين، وجد الفريق المشترك أن قوات التحالف لم تثن أي غارات جوية في اليوم والمكان المحددين. في إحدى هاتين الغارتين – استهدفت منزلا في صعدة في 2017 – تثبت الأدلة المادية التي عثر عليها في المكان أن ضربات جوية نُفذت.<sup>21</sup> في غارة أخرى، استهدفت مصنعا قرب عمران في 2016، لم يُجرِ الفريق المشترك تحقيقا، معتمدا على تاريخ خاطئ ورد في تقرير للمفوض السامي لحقوق الإنسان ذكر فيه أن الغارة حصلت في 2015 بدل 2016، وهو الأساس الذي خلص من خلاله إلى أن التحالف لم ينفذ الهجوم. كان بالإمكان مراجعة الوثيقة وتوضيح الخطأ المطبعي. في 2016، قال فريق الخبراء الذي عينه مجلس الأمن إن "تحقيقات [ه] وجدت أدلة واضحة عن الغارات الجوية"، لكن الفريق المشترك وجد أن التحالف لم يُنفذ غارتين إضافيتين في 2016 على مصنع أغذية في صنعاء ومجمع سكني في إب.<sup>22</sup>

International Committee of the Red Cross (ICRC) Customary International Humanitarian Law (Cambridge: 19 Cambridge University Press, 2005), Rule 158, citing First Geneva Convention, article 49; Second Geneva Convention, article 50; Third Geneva Convention, article 129; Fourth Geneva Convention, article 146.

<sup>20</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156.

<sup>21</sup> يمكن أن تشمل أنواع الأدلة المادية الحفرة الناتجة عن القنبلة، أدلة على حصول انفجار، أضرار حرارية أو أضرار ناتجة عن شظايا، وبقايا الذخيرة المستخدمة.

<sup>22</sup> لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 "التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن"، S/2018/68، 26 يناير/كانون الثاني 2018، 164؛ السابق، الملحق 60، الجدول 6 (في ما يتعلق بهجوم استهدف مصنع أغذية في صنعاء يوم 9 أغسطس/آب 2016، استنتج الفريق المشترك أن التحالف لم ينفذ الغارة، بينما خلص فريق الخبراء إلى أن التحالف هو الذي نفذها، باستخدام قنبلة شديدة الانفجار ملقاة من طائرة. في ما يتعلق بهجوم 24 سبتمبر/أيلول 2016 على مجمع سكني في إب، استنتج الفريق المشترك أن التحالف لم ينفذ الغارة بينما وجد فريق الخبراء أن التحالف هو الذي نفذها باستخدام قنبلة شديدة الانفجار من طراز "مارك-82" بجهاز تحكم من نوع "بافواي").

تشير الهجمات الخمس الأخرى التي نتناولها أدناه تساؤلات حول تقييم الفريق المشترك للخسائر المدنية. رغم أن تقارير الفريق المشترك كثيرا ما تستشهد بنتائج المنظمات الأخرى حول الأضرار المدنية، إلا أنه في الغالب، لا يجري تقييماته الخاصة للخطر الذي يواجهه المدنيون ولا يُدرج أي إحصائيات عن الخسائر – حتى بشكل عام – ولا يناقش "الخطر" الأوسع الذي تسببه الغارات، مثل الأضرار اللاحقة بالبنى التحتية الحيوية. في بعض الحالات، وجد الفريق المشترك أن بعض البنى لم تتضرر، أو تضررت



القطاع الخارجي لقنبلة "سي بي يو-105" بنظام استشعاري، وقد استخدمت هذه القنبلة في هجوم قرب محجر يتبع مصنع إسمنت بمحافظة عمران، في 15 عثر عاملون بالمصنع على هذه القطعة على الطريق المفضية إلى المحجر. الكتابات عليها تُظهر أنها أنتجت في يوليو/تموز 2012 من قبل شركة "تيكسترون سيستمس" في ويلمينغتون، بولاية ماساتشوستس الأمريكية. © 2016 بريانكا موتبارثي/هيومن رايتس ووتش

جزئياً فقط، في تناقض واضح مع الأدلة التي جُمعت من موقع الغارة والمتاحة للعموم عند إجراء الفريق لتحقيقاته. رغم أن الفريق المشترك كثيرا ما يزعم

أنه يردّ على تقارير المنظمات الحقوقية والإنسانية، بما فيها هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة، إلا أنه لم يتصل أبداً بأي من المنظمات لمناقشة نتائج معينة.

## 15 فبراير/شباط 2016، معمل الإسمنت، عمران

من أصل 3 غارات أفادت تقارير أنها استهدفت مصنعا للإسمنت في محافظة عمران، خلّص الفريق المشترك في تحقيقه في الغارة الثالثة إلى أن "التحالف لم يتأسس بعد".<sup>23</sup> كان الفريق المشترك يردّ على المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي كانت قد أصدرت تقريرا في أغسطس/آب 2016 قالت فيه إن الهجوم وقع في 18 فبراير/شباط 2015، وفعلا لم يكن التحالف قد تأسس حينها.<sup>24</sup> لكن كان ذلك خطأ مطبعيا ارتكبه المفوضية السامية لحقوق الإنسان، فالجملة نفسها تحدثت عن تقرير شهري للأمم المتحدة صدر في فبراير/شباط 2016، ونفس التقرير الصادر في أغسطس/آب 2016 الذي

<sup>23</sup> "Spokesman of JIAT in Yemen Refutes Claims on 14 Incidents 8 Riyadh," Saudi Press Agency, March 5, 2018, <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1733475> (تم الاطلاع في 5 مارس/آذار 2018).

<sup>24</sup> UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Situation of human rights in Yemen," A/HRC/33/38, August 4, 2016, <http://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/YemenReport.aspx>, p. 11, 26 (تم الاطلاع في 4 أغسطس/آب 2016).

أشار إليه الفريق المشترك ناقش هجوما حصل في 19 فبراير/شباط 2016 عندما استهدف التحالف جبلا قريبا من المصنع بذخائر عنقودية. كما حققت هيومن رايتس ووتش ونشرت معلومات عن هجوم قرب المصنع في منتصف فبراير/شباط 2016، جمع بعده عمال المصنع بقايا حذتها هيومن رايتس ووتش على أنها لذخائر عنقودية أمريكية المصدر. يُعتبر استخدام الذخائر العنقودية في الجبل، على مقربة من القرية، هجوما عشوائيا غير مشروع.<sup>25</sup> كان على التحالف التحقيق في هذا الهجوم.

#### 4 أغسطس/آب 2017، منزل في محضة بصعدة

أكد الفريق المشترك، بعد مراجعة جداول أوقات الطلعات وصور الأقمار الصناعية، أن التحالف لم ينفذ غارة جوية على منطقة محضة يوم 4 أغسطس/آب 2017 بعد أن وردت تقارير عن قصف التحالف لمبنى سكني فيها.<sup>26</sup> في بيان سابق لـ "وكالة الأنباء السعودية"، أنكر العقيد تركي المالكي، المتحدث باسم التحالف، هذه التقارير، وقال إن التحالف مستمر في التحقيق بالتنسيق مع حكومة اليمن والشركاء الدوليين الآخرين "بشأن هذا الحادث المؤسف"، ملاحظا أن قوات الحوثي- صالح تقوم بـ "تخزين الأسلحة والمتفجرات داخل المساكن وأغراض المدنيين".<sup>27</sup>

حققت هيومن رايتس ووتش أيضا في الهجوم. تُظهر فيديوهات وصور للهجوم أضرارا تتناسب مع انفجار قنبلة كبيرة ملقاة جوا باستخدام صمّام تفجير موقت.<sup>28</sup> قال شاهدان ومدير المستشفى المحلي إن الهجوم قتل 9 أفراد من عائلة واحدة، منهم 7 أطفال، وأصاب 3 آخرين. كما أفادت "اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، التي زار موظفوها القرية بعد الهجوم بقليل، أن التحالف هاجم المنزل، وقتل 9 أشخاص.<sup>29</sup>

أصابت الغارة الجوية للتحالف هدفا مدنيا وقتلت وأصابت مدنيين، في غياب أي أهداف عسكرية واضحة وفي انتهاك لقوانين الحرب. على التحالف إجراء تحقيق لتحديد ما إذا حصلت جرائم حرب، ولدفع تعويضات للضحايا المدنيين.

<sup>25</sup> هيومن رايتس ووتش، قصف المنشآت التجارية: غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية في اليمن، يوليو/تموز 2016،

<https://www.hrw.org/ar/report/2016/07/11/291901>، ص 45-41.

<sup>26</sup> "متحدث فريق تقييم الحوادث في اليمن: "التحالف" يستهدف فقط الأهداف العسكرية المشروعة"، وكالة الأنباء السعودية، 5 مارس/آذار 2018، <https://sabq.org/D92Lkh> (تم الاطلاع في 6 مارس/آذار 2016).

<sup>27</sup> "تحالف دعم الشرعية في اليمن ينفذ استهداف منزل بمنطقة 'محضة' بصعدة"، وكالة الأنباء السعودية، 8 أغسطس/آب 2017، <https://www.spa.gov.sa/1654721> (تم الاطلاع في 9 أغسطس/آب 2019).

<sup>28</sup> "اليمن: غارات التحالف تقتل الأطفال"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 2 سبتمبر/أيلول 2017،

<https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/12/308784>.

<sup>29</sup> "Yemen: Airstrikes against civilians are an alarming trend," ICRC news release, August 8, 2017، <https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-airstrikes-against-civilians-are-alarming-trend> (تم الاطلاع في 13 سبتمبر/أيلول 2017).

## 15 مارس/آذار 2016، سوق مستباء، حجة

بعد التحقيق في هجوم بتاريخ 15 مارس/آذار 2016 على سوق في حجة، استنتج التحالف – من دون شرح منهجيته – أن الهجوم التزم بقوانين الحرب لأن الغارة تمت "بناء على معلومات استخباراتية مؤكدة تشير إلى تجمع كبير لميليشيا الحوثي المسلحة (مجندين)، وكانت تلك التجمعات بالقرب من أحد الأسواق الأسبوعية التي لا يكون فيها أي نشاط إلا يوم الخميس".<sup>30</sup>

وقعت الغارة يوم الثلاثاء، لكن سكان المنطقة قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إنه كانت توجد أكشاك ومحلات مفتوحة طيلة أيام الأسبوع. كما لاحظ الفريق المشترك "أن جهة الادعاء لم تقدم ما يثبت صحة وقوع ضحايا من المدنيين". رغم أن قصد الفريق المشترك من هذا البيان يبقى غير واضح، إلا أن الدول المشاركة تتحمل مسؤولية إجراء تحقيقات جديّة في انتهاكات قوانين الحرب.

تختلف النتائج التي توصلت إليها هيومن رايتس ووتش، وكذلك نتائج الأمم المتحدة، التي أرسلت فريقاً حقولياً لزيارة الموقع في اليوم التالي للهجوم، بشكل جذري عن نتائج الفريق المشترك. أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقات ميدانية يوم 28 مارس/آذار، وقابلت 23 شاهداً على الغارات الجوية وموظفين طبيين في مستشفى في المنطقة استقبلوا المصابين.<sup>31</sup> رغم أن التحالف استنتج على ما يبدو غياب ضحايا مدنيين، وجدت هيومن رايتس ووتش والأمم المتحدة أن الغارتين استهدفتا سوقاً مكتظة وقتلتا 97 مدنياً، منهم 25 طفلاً. قال شخصان من سكان مستباء لـ هيومن رايتس ووتش إن الكثيرين من أفراد عائلتيهما الموسعتين قُتلوا: فقد أحدهما 16 قريباً وفقد الآخر 17. كما استقبلت عيادة محلية مدعومة من "أطباء بلا حدود" 45 مصاباً من السوق، 3 منهم فارقوا الحياة.<sup>32</sup>

<sup>30</sup> "الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن يرد في إيجاز صحفي على ادعاءات حول انتهاكات قوات التحالف في عمليات عاصفة الحزم"، وكالة الأنباء السعودية، 5 أغسطس/آب 2016، <https://www.spa.gov.sa/1524819> (تم الاطلاع في 5 أغسطس/آب 2016).

<sup>31</sup> "اليمن: قنابل أمريكية في إحدى الهجمات الأكثر دموية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 7 أبريل/نيسان 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/04/07/288511>.

<sup>32</sup> "اليمن: منظمة أطباء بلا حدود تعالج أكثر من 40 جريحاً عقب الضربات الجوية المميتة على سوق"، أطباء بلا حدود، تحديث مشروع، 16 مارس/آذار 2016، <https://www.msf.org/ar/yemen-msf-treats-more-40-wounded-following-deadly-airstrike-marketplace> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2016).





مخلفات "ستريك" (strake)، وهو جزء من قنبلة موجهة بالقمر الصناعي من نوع JDAM، وقُرتها الولايات المتحدة، عثر عليها في مسرح الغارة الجوية في 15 مارس/آذار 2016 على المستباء في شمال اليمن. © 2016 هيومن رايتس ووتش

قد تكون الغارة تسببت في مقتل حوالي 10 مقاتلين حوثيين، ورغم أنه كانت توجد نقطة تفتيش عسكرية للحوثيين يعمل فيها 3 مقاتلين على مسافة 250 مترا تقريبا شمال السوق، إلا أن الغارتين تسببتا في خسائر غير متناسبة في أرواح المدنيين، في انتهاك لقوانين الحرب. حتى لو سلمنا جدلا أن الحوثيين كانوا يستخدمون مبنى داخل السوق كثكنة، يؤكد ما حصل عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين تحت سيطرتهم من آثار الهجمات، ولا يبرر شن التحالف لهاتين الغارتين. في 16 مارس/آذار 2016، بعد الهجوم بيوم واحد، قال العقيد أحمد العسيري، المتحدث باسم التحالف آنذاك، إن التحالف استهدف "تجمعا لمليشيات"، وإن السوق كان مكانا لبيع وشراء القات، مشيرا إلى أن التحالف كان يعلم أن الغارة استهدفت منطقة تجارية مدنية.<sup>33</sup>

يجب فتح تحقيق جنائي في كل هجوم غير قانوني لاحتمال حصول جرائم حرب، وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.

## 26 أكتوبر/تشرين الأول 2015، مستشفى حيدان، صعدة

مباشرة بعد هجوم على مستشفى في اليمن في أكتوبر/تشرين الأول 2015، أنكر العقيد أحمد العسيري، المتحدث باسم التحالف آنذاك، في البداية أن غارة للتحالف ضربت مستشفى صعدة، وهو

<sup>33</sup> "Yemen market strike killed 119 in one of war's deadliest attacks: UN," Middle East Eye, March 17, 2016, <http://www.middleeasteye.net/news/yemen-market-strike-killed-119-people-one-wars-deadliest-attacks-556556385> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2018).



ما أكدته منظمة أطباء بلا حدود. لكن، في اليوم نفسه، اعترف السفير السعودي إلى الأمم المتحدة بأن التحالف هو الذي نفذ الهجوم، لكنه وصفه بـ "الخطأ"، زاعماً أن هدف التحالف كان "تجميع لميليشيا الحوثي المسلحة"، زاعماً أن أطباء بلا حدود أرسلت إليهم إحدائيات خاطئة.<sup>34</sup> اعترف الفريق المشترك في تحليله – الذي لم يقدم معطيات عن أنواع الأدلة التي فحصها والمصادر التي اطلع عليها – بأن التحالف ضرب المستشفى في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2015، لكنه ادعى أن الحوثيين كانوا يستخدمون المستشفى كماوى. استنتج الفريق المشترك أنه كان يتعين على التحالف تحذير أطباء بلا حدود قبل قصف المبنى، لكنه لم يشر إلى أي خطأ آخر لاعتباره أن المستشفى أصبحت هدفاً عسكرياً.<sup>35</sup>

قابلت هيومن رايتس ووتش موظفين تابعين لأطباء بلا حدود في اليمن ليلة الغارة وراجعت صوراً للمنظمة ومصادر محلية أخرى تُبرز تضرر المبنى وشعار أطباء بلا حدود المرسوم بوضوح على السطح.<sup>36</sup> تُرسل أطباء بلا حدود إحدائياتها إلى التحالف بانتظام. خلافاً لاستنتاج الفريق المشترك بأنه لم "تقع أي أضرار بشرية نتيجة للقصف"، أكدت هيومن رايتس ووتش أن مريضين أصيبا بجروح أثناء إخلاء المستشفى. كما أُجبرت المستشفى على الإغلاق، ودمر الهجوم عدة أجنحة، أو ألحق بها أضراراً. كانت هذه المستشفى المنشأة الطبية الوحيدة لحوالي 200 ألف شخص يسكنون في منطقة بقطر 80 كيلومتر، وكانت تستقبل ما يناهز 150 حالة طارئة أسبوعياً.<sup>37</sup>

لم تجد هيومن رايتس ووتش أي أدلة على أن مستشفى حيدان كانت تُستخدم لأغراض عسكرية. تفقد المستشفيات الحماية في الهجمات فقط إذا استخدمت خلافاً لوظيفتها الإنسانية ولا ارتكاب "أعمال تشكل خطراً على العدو".<sup>38</sup> يشمل ذلك استخدام المستشفيات ككنات عسكرية، وهو ما زعم الفريق المشترك أن الحوثيين كانوا يفعلونه. لكن، اعترف الفريق المشترك نفسه أنه، قبل أن تهاجم قوة عسكرية مستشفى تستخدمها قوات معادية لأغراض عسكرية، عليها إصدار تحذير حول سوء

<sup>34</sup> "Saudi-led coalition says it did not bomb hospital in Yemen," Reuters, October 27, 2015, 34

<sup>35</sup> <https://www.yahoo.com/news/saudi-led-coalition-says-did-not-bomb-hospital-181332725.html> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2018). (عندما سئل عما إذا استهدفت طائرات التحالف المستشفى... قال العسيري في رسالة الكترونية: "لا، أبداً". لكن العسيري قال أيضاً إن طائرات التحالف كانت تعمل في محافظة صعدة. ولما سئل عن سبب الانفجار، أجاب: "لا يُمكننا الإجابة دون تحقيقات")؛ Samuel Oakford, "Exclusive: Saudi Arabia Admits Bombing MSF Hospital in Yemen—But Faults MSF," ViceNews, October 27, 2015, <https://news.vice.com/article/exclusive-saudi-arabia-admits-bombing-msf-hospital-in-yemen-but-faults-msf> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2018).

<sup>36</sup> "الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن يرد في إيجاز صحفي على ادعاءات حول انتهاكات قوات التحالف في عمليات عاصفة الحزم"، وكالة الأنباء السعودية.

<sup>37</sup> "طائرات التحالف تقصف مستشفى في اليمن"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2015، <https://www.hrw.org/ar/news/2015/10/27/282743>.

<sup>38</sup> "اليمن: ضربات جوية تدمر مستشفى أطباء بلا حدود"، بيان صحفي لأطباء بلا حدود، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2015، <https://www.msf.org/ar/yemen-msf-hospital-destroyed-airstrikes> (تم الاطلاع في 5 يونيو/حزيران 2018).

<sup>38</sup> MSF, "Yemen: MSF releases detailed documentation of attacks on two medical facilities ahead of UN Security Council closed session on protection of medical mission," September 27, 2016, <http://www.msf.org/en/article/yemen-council-closed-session-on-protection-of-medical-mission>, (تم الاطلاع في 5 يونيو/حزيران 2018).

الاستخدام وتحديد مهلة زمنية معقولة لإيقاف هذه الأنشطة، و فقط بعد التأكد من عدم الاكتراث لهذا التحذير، يمكن للقوة العسكرية أن تشنّ هجوماً.<sup>39</sup>

لم يحدد الفريق المشترك الدول التي شاركت في الهجوم، لكنه اعترف بأن التحالف كان يقصد استهداف موقع مستشفى حيدان. على التحقيق أن يرمي إلى تحديد الأساس الذي بُني عليه لاستنتاج أن الحوثيين كانوا يستخدمون المستشفى. كما يجب فتح تحقيق جنائي في أي هجوم غير قانوني لاحتمال وقوع جرائم حرب والتعويض للضحايا المدنيين، بما يشمل عدم إصدار تحذير مناسب إلى المستشفى.

استهدف التحالف مرارا المستشفيات في اليمن، بما فيها المنشآت التي تدعمها منظمة أطباء بلا حدود. في هجوميين آخرين للتحالف حققت فيهما أطباء بلا حدود، وجدت المنظمة: "إضافة إلى الخسائر الفورية في الأرواح والدمار... أدت الهجمات إلى تعليق الأنشطة، ما ترك السكان الضعفاء أصلا من دون رعاية صحية".<sup>40</sup>

بعد أن أصدر الفريق المشترك نتائجه حول هجوم في أغسطس/آب 2016 على المستشفى المدعومة من أطباء بلا حدود في عيس، حجة، قالت المنظمة: "لا يعكس هذا الإعلان العام المحادثات التي أجرتها أطباء بلا حدود في السعودية مع الفريق المشترك لتقييم الحوادث والقوات العسكرية بعد الهجوم". وجد الفريق المشترك أن التحالف استهدف مركبة للحوثيين بجانب المبنى، لكن أفادت أطباء بلا حدود أن السيارة كانت قد دخلت المستشفى عند القصف، وكانت تقلّ مريضا واحدا على الأقل.<sup>41</sup> ذكر الفريق المشترك أن الهجوم تسبب في مقتل 7 أشخاص وإصابة 13 آخرين بجروح، في ما بدا أنها معلومة منقولة عن أطباء بلا حدود. لكن، وجدت المنظمة أن الهجوم قتل 19 شخصا، منهم موظف بالمستشفى، وأصاب 19 آخرين بجروح. زعم الفريق المشترك أن المستشفى لم تكن تحمل "علامات" تشير إلى أنها مستشفى، لكن قالت أطباء بلا حدود إنه كان يوجد شعار واضح للمنظمة على السطح، وإنها أطلعت التحالف على إحدائيات المستشفى 3 مرات على الأقل منذ يوليو/تموز 2015، آخرها كانت قبل الهجوم بخمسة أيام. انسحبت أطباء بلا حدود من 6 مستشفيات في شمال البلاد الخاضع لسيطرة الحوثيين بعد الهجوم. استنتج الفريق المشترك أن مهاجمة المستشفى كانت "خطأ غير مقصود"، فردّت أطباء بلا حدود: "لا نعتبر هذا الحادث 'خطأ'، بل نتيجة لارتكاب أعمال عدائية تتجاهل طبيعة الحماية الخاصة بالمستشفيات والمباني المدنية".<sup>42</sup>

39 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 28، اقتباسا عن اتفاقية جنيف الأولى، المادة 21؛ انظر أيضا: Commentary on the First Geneva Convention (Cambridge: Cambridge University Press, 2016), paras. 1846-59.

40 MSF, "Yemen: MSF releases detailed documentation of attacks on two medical facilities ahead of UN Security Council closed session on protection of medical mission," September 27, 2016 (بعد إجراء تحقيقات داخلية في هجمات التحالف على المستشفى المدعوم من أطباء بلا حدود في عيس، حجة، يوم 15 أغسطس/آب 2016 وعلى عيادة لأطباء بلا حدود في مدينة تعز يوم 2 ديسمبر/كانون الأول 2016، خلصت المنظمة إلى أن "حياد المنشآت لم يؤخذ بعين الاعتبار قبل الهجمات، ولذلك لا يوجد سبب شرعي لمهاجمتها").

41 المتحدث الرسمي للفريق المشترك لتقييم الحوادث يوضح ملاحظات وقائع حادثة مستشفى عيس بمحافظة حجة، وكالة الأنباء السعودية، 5 ديسمبر/كانون الأول 2016، <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=1567339> (تم الاطلاع في 5 يونيو/حزيران 2018).

42 أوصى الفريق المشترك التحالف أيضا بالاعتذار، تقديم "المساعدات المناسبة"، فتح "تحقيق في الأشخاص المسؤولين" لتحديد ما إذا تم خرق قواعد الاشتباك وما إذا توجد حاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى. "Yemen: Saudi-led airstrike on Abs hospital cannot be justified as".



أنقاض منزل عمر علي فرجين، الذي أصابته غارة جوية للتحالف في 12 مايو/أيار 2015. قبل ذلك بدقائق، أصابت قنبلة أخرى سجن عبس/خولان على الجهة المقابلة من الشارع. قتلت الهجمتان على الأقل 25 مدنيا. © 2015 أولي سولفانغ/هيومن رايتس ووتش

في يونيو/حزيران 2018، قصف التحالف مرة أخرى منشأة مدعومة من أطباء بلا حدود، وهي مركز لعلاج الكوليرا، وحاول مرة أخرى إلقاء اللوم على المنظمة، بما في ذلك إرسال بيان من موظف برتبة دنيا في أطباء بلا حدود إلى "الكونغرس" الأمريكي لمحاولة تبرير الهجوم. كما في الهجمات السابقة، أوضحت أطباء بلا حدود بسرعة – عبر صور وتوثيق مناسبين – أن سطح المنشأة كان يحمل شعارا واضحا، وأنها كانت تُطلع التحالف على إحدائيات المنشأة، التي اعترف التحالف أنه استلمها كتابة<sup>43</sup>.

### 13 مايو/أيار 2015، سجن عبس، حجة

ذكرت تقارير للفريق المشترك أن التحالف هاجم مخزني أسلحة في عبس، في محافظة حجة، يوم 13 مايو/أيار 2015، واستهدف كل مخزن بقنبلة موجهة بالليزر. كما استنتج الفريق المشترك أن مبنى السجن القريب لم تلحقه أضرار وأن التحالف التزم بالقانون الدولي<sup>44</sup>.

“unintentional error,” MSF statement, December 9, 2016, <http://www.msf.org/en/article/yemen-saudi-led-airstrike-abs-hospital-cannot-be-justified-unintentional-error> (تم الاطلاع في 5 يونيو/حزيران 2018).

Ryan Goodman, “Saudi Arabia’s Misleading Email to Congress after Bombing MSF Cholera Hospital,” Just Security, June 25, 2018, <https://www.justsecurity.org/58437/saudis-deceptive-email-congress-bombing-msf-cholera-hospital/> (تم الاطلاع في 5 يونيو/حزيران 2018).

44 "الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن يصدر بيانا بشأن الإعلان عن نتائج عدد من الحوادث"، وكالة الأنباء السعودية، 23 فبراير/شباط 2017، <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=&newsid=1595518> (تم الاطلاع في 6 يونيو/حزيران 2018).

لم يحقق الفريق المشترك بشكل كاف في الضرر المدني المحتمل للهجوم لأنه استنتج أن مبنى السجن "لم يُستهدف ولم يتعرض لأية أضرار". زارت هيومن رايتس ووتش موقع الهجوم في يوليو/تموز 2015 وقابلت شهودا. أصابت قنبلة مسجد السجن، في ركن المجمع، فانهار المبنى. كان في السجن 33 رجلا مدانين بجرائم بسيطة في ذلك الوقت، قُتل منهم 17، وكذلك حارس في السجن وشخصان في متجر قريب، بحسب شخص عامل في المجال الطبي. بعد دقائق، سقطت قنبلة على منزل قريب من هناك. قتلت الضريبتان 25 مدنيا على الأقل، منهم امرأة و3 أطفال، وأصابت 18 آخرين على الأقل.<sup>45</sup>

السجون العادية هي أعيان مدنية لا يجوز استهدافها، إلا إذا تبين أنها تُستعمل لأغراض عسكرية. لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من تحديد الهدف المقصود في الهجوم، رغم أن رجلا قال إنه كان يزور السجن يوميا لتقديم الطعام للسجناء، ولم يشاهد أي نشاط عسكري فيه، من قبيل أسلحة مخزنة بداخله أو بالقرب منه، أو أي عسكريين حوثيين أو من القوات المتحالفة معهم. اكتشفت هيومن رايتس ووتش هياكل وقطع لسيارتين عسكريتين من نوع "جيب" على ما يبدو بين المباني المهدامة، لكنها لم تعثر على أي علامات أخرى تشير إلى أن المكان كان يُستخدم لأغراض عسكرية، أو أن المباني كانت مسكونة من أشخاص في الماضي القريب. إن كان الحوثيون يستخدمون السجن والمناطق المجاورة لتخزين الأسلحة، فإن هذه الأماكن تعتبر أهدافا عسكرية مشروعة، ولكن يجب أن يكون كل هجوم متناسبا. لم يقدم الفريق المشترك أي أدلة تدعم الادعاء بوجود مخازن أسلحة قرب السجن.

يبدو أن قوات التحالف لم تتخذ الاحتياطات اللازمة في الهجوم، وربما كان الهجوم عشوائيا أو غير متناسب أو غير قانوني. لم يحدد الفريق المشترك الدول التي شاركت في الهجوم. يجب فتح تحقيق جنائي في الهجوم لاحتمال حصول جرائم حرب وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.

## 24-25 يناير/كانون الثاني 2016، حارة النهضة، صنعاء

استنتج الفريق المشترك أن التحالف التزم بالقانون الدولي في غارات جوية شنها على صنعاء في أواخر يناير/كانون الثاني 2017.<sup>46</sup> بحسب الفريق المشترك أيضا، كان التحالف يملك معلومات استخبارية عن تجمع قادة حوثيين في منزل، "بالتالي سقطت الحماية القانونية عنه، باعتباره هدفا عسكريا مشروعاً ذا قيمة عالية". لم يقدم الفريق المشترك أي معلومات تدعم هذه الادعاءات.<sup>47</sup> مباشرة بعد الهجوم، نفى العسيري الادعاءات بأن غارة جوية استهدفت منزلا، قائلا لـ "سي إن إن":

45 هيومن رايتس ووتش، ما الهدف العسكري الذي كان في بيت أخي؟ غارات التحالف غير القانونية في اليمن، نوفمبر/تشرين الثاني 2015، <https://www.hrw.org/ar/report/2015/11/30/283974> ص 27-30.

46 "المتحدث باسم فريق تقييم الحوادث باليمن: قوات التحالف دقيقة في ضرباتها وتولي أهدافها تركيزا كبيرا - إضافة سابعة"، وكالة الأنباء السعودية، 12 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.spa.gov.sa/1665499?lang=ar&newsid=1665499> (تم الاطلاع في 7 يونيو/حزيران 2018).

47 السابق.



منزل القاضي يحيى محمد ربيد في صنعاء، أصيب في غارة جوية في 25 يناير/كانون الثاني 2016، ما أسفر عن مقتل القاضي و4 من أفراد أسرته. © 2016 بلقيس واللي

"نحن لا نستهدف المنازل، بل نبحث عن صواريخ سكود. نشدد دائما أننا لا نهجم المواقع السكنية. نهجم [منشآت] التخزين".<sup>48</sup>

لم يعترف الفريق المشترك بأي أضرار مدنية ناجمة عن الهجوم، زاعما – بعد التحقيق ومراجعة فيديوهات جوية – أن "نسبة الضرر في المنزل المستهدف لم تتجاوز 30 بالمئة" مع "عدم تضرر المنازل المجاورة". زارت هيومن رايتس ووتش الموقع وصوّرت أنقاض المنزل المستهدف والمتكون من 3 طوابق. تبرز الصور أن المنزل دُمّر بالكامل، وتضرر المبنى المجاور له بشكل كبير.<sup>49</sup>

لم يحدد الفريق المشترك الدول المشاركة في الهجوم، لكن التحالف قال إنه قصف المنزل "بدقة عالية". قال أقارب للقاضي يحيى محمد ربيد، مالك المنزل، لـ هيومن رايتس ووتش، إن الغارة قتلت القاضي وزوجته وأحد أبنائه وزوجتي ابنيه، وكانت إحداهما حامل في الشهر السادس. يوم زارت هيومن رايتس ووتش المنزل، كان مقاتلون حوثيون موجودين في فندق قريب، على مسافة 120 مترا تقريبا من المنزل.<sup>50</sup> إن كان الحوثيون موجودين في المنزل، قد تكون الغارة التزمت بقوانين

<sup>48</sup> Hakim Almasari, "Yemen Judge Killed in Airstrike by Saudi-led coalition," CNN, January 25, 2016, <https://edition.cnn.com/2016/01/25/world/yemen-judge-killed-airstrike/index.html> (تم الاطلاع في 25 يناير/كانون الثاني 2016).

<sup>49</sup> "غياب المحاسبة عن جرائم الحرب في اليمن"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 4 مايو/أيار 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/05/04/289448>.

<sup>50</sup> OHCHR, "Situation of human rights in Yemen," p. 30.

الحرب. لكن، إن لم يكونوا هناك، لم يلتزم إذا التحالف بمتطلبات الحيطة عند الهجوم، ونفذ هجوما عشوائيا بشكل غير قانوني. لم يحدد الفريق المشترك الدول التي شاركت في الهجوم. يجب فتح تحقيق جنائي ضد المسؤولين عن الهجوم، والتعويض على الضحايا المدنيين.

## 27 فبراير/شباط 2016، سوق نهم، صنعاء

بعد التحقيق في غارة جوية على نهم في 27 فبراير/شباط 2016، استنتج الفريق المشترك – من دون تقديم أي معطيات عن الأدلة التي درسها أو المصادر التي اطلع عليها – أن طائرة تابعة للتحالف تقدم مساندة للقوات اليمنية المحلية قصفت "عربتي نقل محملتين بأفراد وذخائر وأسلحة" للحوثيين، وأن العربتين كانتا "بالقرب من سوق شعبي صغير مجاور لمبان صغيرة وخيام قماشية". وجد الفريق المشترك أن التحالف التزم بقوانين الحرب لأنه كان يوجد 7 أفراد فقط في الموقع "في منطقة صحراوية غير مأهولة" خاضعة لسيطرة الحوثيين.<sup>51</sup> وثقت هيومن رايتس ووتش الهجوم نفسه، وتوصلت إلى استنتاجات مختلفة بعد مقابلة 3 سكان محليين، منهم شيخ محلي وصل إلى الموقع بعد الغارة بـ 30 دقيقة، ورجل قال إن الغارات قتلت 3 من أبناء عمه وصديقين و 5 أشخاص آخرين.<sup>52</sup> قال السكان المحليون إن العربات التي استهدفتها الغارة الأولى كانت تحمل مدنيين. كما وجدت هيومن رايتس ووتش أن الغارة الأولى أصابت سيارات كانت وسط سوق محلي صغير مزدحم، فقتلت 10 مدنيين، منهم امرأة و 4 أطفال، وأصابت 4 آخرين على الأقل. أصابت الغارة الثانية مقبرة على بعد 150 مترا تقريبا بعد 5 إلى 10 دقائق، ولم تتسبب في أي إصابات.<sup>53</sup>

يجب فتح تحقيق جنائي في هذا الهجوم الذي يبدو غير قانوني لاحتمال حصول جرائم حرب، والتعويض على الضحايا المدنيين.

<sup>51</sup> "الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن يرد في إيجاز صحفي على ادعاءات حول انتهاكات قوات التحالف في عمليات عاصفة الحزم"، وكالة الأنباء السعودية.

<sup>52</sup> "غياب المحاسبة عن جرائم الحرب في اليمن"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش.

<sup>53</sup> OHCHR, "Situation of human rights in Yemen," p. 26; UN Secretary-General, Statement attributable to the Spokesman for the Secretary-General on Yemen, February 28, 2016, <https://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2016-02-28/statement-attributable-spokesman-secretary-general-yemen> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2018).

## سوء تطبيق الفريق المشترك للقانون الدولي

يُعتبر القتال الدائر في اليمن نزاعاً مسلحاً غير دولي بموجب قوانين الحرب، لأنه نزاع بين دول وجماعة مسلحة غير تابعة لدولة (الحوثيين). يشمل القانون النافذ المادة 3 المشتركة في "اتفاقيات جنيف" للعام 1949، "البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف" للعام 1977، والقانون الدولي الإنساني العرفي.<sup>54</sup>

نشر الفريق المشترك نتائج علنية خلصت في كثير من الأحيان إلى أن الغارة كانت قانونية فقط لأن التحالف حدّد هدفاً عسكرياً مشروعاً، من دون تقديم تفاصيل كافية للآخرين للتحقق من المعلومة. كما أن تحليلات الفريق المشترك لم تنتظر على ما يبدو في ما إذا كان الهجوم غير قانوني وغير متناسب، أي إذا كان الضرر المتوقع الذي سيلحق بالمدنيين أكبر من الميزة العسكرية المرجوة، أو إذا اتخذ التحالف احتياطات قبل شن الهجوم. إضافة إلى الغارات الست المذكورة أدناه، حقق فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة في 4 غارات كان قد حقق فيها الفريق المشترك أيضاً، وخلص إلى أنه، خلافاً لاستنتاجات الفريق المشترك، فإن "الأدلة تُظهر بقوة أن...التحالف انتهك القانون الدولي الإنساني في هذه الحوادث".<sup>55</sup>

## 12 يوليو/تموز 2015 و 3 فبراير/شباط 2016، مصنع إسمنت، عمران

أفاد الفريق المشترك أن التحالف لم يخرق قوانين الحرب في هجومين على مصنع إسمنت في محافظة عمران. قال إن التحالف قصف المصنع يوم 12 يوليو/تموز 2015 بعد أن وصلته معلومات بأن قوات الحوثي - صالح تستخدمه لدعم المجهود الحربي. كما قال الفريق المشترك إن التحالف قصف مجمع المصنع مجدداً في 3 فبراير/شباط 2016 بعد أن وصلته معلومات بأن قوات الحوثي - صالح تجمعت في أحد المباني. مع ذلك، أوصى الفريق المشترك التحالف بدفع تعويضات للضحايا المدنيين لهجوم 3 فبراير/شباط.<sup>56</sup>

<sup>54</sup> "البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقود في 12 أغسطس/آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية" (البروتوكول الثاني)، 1125 U.N.T.S. 609، دخل حيز النفاذ في 7 ديسمبر/كانون الأول 1978، <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5ntce2.htm>؛ المادة 3 المشتركة لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949 (متوفرة على: <https://www.icrc.org/ara/war-and-law/treaties-customary-law/geneva-conventions/overview-geneva-conventions.htm>) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي.

<sup>55</sup> فريق الخبراء المعني باليمن والمكلف بموجب قرار مجلس الأمن 2340، "التقرير النهائي للفريق"، 26 يناير/كانون الثاني 2018، الملحق 60. [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/2018/68&Lang=A](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2018/68&Lang=A) (تم الاطلاع في 26 يناير/كانون الثاني 2018)، الملحق 60.

<sup>56</sup> "متحدث فريق تقييم الحوادث في اليمن: التحالف يستهدف فقط الأهداف العسكرية المشروعة"، وكالة الأنباء السعودية، 5 مارس/آذار 2018، <https://sabq.org/D92Lkh> (تم الاطلاع في 5 مارس/آذار 2018).



زعم الفريق المشترك في الهجومين أن التحالف حدد واستهدف وقصف هدفا عسكريا: تجمع للحوثيين في أحدهما، واستخدام المصنع لدعم المجهود الحربي في الآخر. زارت هيومن رايتس ووتش المصنع، فقال لها شهود إن مقاتلين أو 3 تابعين للحوثي كانوا يستخدمون أكواخا قريبة من المصنع.<sup>57</sup> رغم أن المقاتلين والمنشآت التابعة للحوثي والمستخدم في إنتاج أو تخزين بضائع للاستخدام العسكري هي أهداف عسكرية مشروعة، لم يقدم الفريق المشترك أدلة على ادعاءات التحالف، أو أي تفاصيل عن قوات الحوثي-صالح التي يُزعم أنها كانت تستخدم المصنع لدعم المجهود الحربي.

علاوة على ذلك، لا يبرر وجود هدف عسكري الهجوم بالضرورة ويجعله قانونيا، وإنما أيضا يجب ألا يتسبب بضرر غير متناسب للمدنيين. لم يخرط الفريق المشترك كليا في تحقيق شامل بشأن الأضرار المدنية. رغم أنه اعترف بأن هجوم 3 فبراير/شباط ألحق أضرارا بنايات وسيارات قريبة، لم يقدم أي معلومات عن مدى الضرر الذي أصاب الممتلكات المدنية يوم 12 يوليو/تموز، ولم يعترف بسقوط ضحايا مدنيين في الهجومين.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن في هجوم 12 يوليو/تموز، قُصفت أجزاء مختلفة من المصنع بخمس قنابل على الأقل. كان المصنع قد فُتح من جديد قبل ذلك بأيام، وأصيب فيه 12 عاملا. أما غارة 3 فبراير/شباط، فسقطت على المدخل الرئيسي للمصنع، المقابل لشارع مزدحم، وقتلت 15 مدنيا، منهم 7 عمال وطفلين، وأصابت 49 آخرين. قال أحد عمال المصنع إنه شاهد النيران مشتعلة في 4 سيارات، محلين، صيدلية، مقهى، ومركز نداء.<sup>58</sup>

تُعتبر الهجمات المتعمدة والعشوائية على المدنيين انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب. لم يحدد الفريق المشترك الدول المشاركة في الهجوم، لكنه اعترف بأن التحالف استهدف مصنع عمران عن قصد في 12 يوليو/تموز 2015 و 3 فبراير/شباط 2016. يجب فتح تحقيق جنائي في المتورطين في الهجومين وتقديم تعويضات لضحايا الغارتين.<sup>59</sup>

## 29 أكتوبر/تشرين الأول 2016، سجن الزيدية، الحديدية

أفاد الفريق المشترك أن التحالف حصل على معلومات استخباراتية تفيد بأن قادة حوثيين، مصحوبين بخبراء أجانب، كانوا يستخدمون مبنى مديرية أمن الزيدية في الحديدية لأغراض عسكرية لما

<sup>57</sup> هيومن رايتس ووتش، "قصف المنشآت التجارية: غارات التحالف السعودي على البنى التحتية في اليمن"، 26 يوليو/تموز 2016، <https://www.hrw.org/ar/report/2016/07/11/291901>، ص 41-45.

<sup>58</sup> Press briefing note on Yemen and Honduras," UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) 58 (تم) press briefing, March 4, 2016, <https://reliefweb.int/report/yemen/press-briefing-note-yemen-and-honduras-enar> (الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2018)؛

OHCHR, "Situation of human rights in Yemen," A/HRC/33/38, August 4, 2016, (تم الاطلاع في 4 أغسطس/آب 2016) <http://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/YemenReport.aspx> ص 26.

<sup>59</sup> يوجد سرد مفصل لهذا الهجوم ولعدم تقديم التعويض الموعود في القسم التالي.



هوجمت في 29 أكتوبر/تشرين الأول 2016. قال الفريق المشترك إن التحالف قصف المبنى بـ "قنابل موجهة ودقيقة الإصابة" بعد أن "سقطت [عنه] الحماية القانونية".<sup>60</sup>

حققت هيومن رايتس ووتش أيضا في الهجوم، وزارت موقعه وقابلت شهودا.<sup>61</sup> كان يوجد حوالي 100 سجين في عنابر السجن الثلاثة وقت الهجوم، بحسب حارس وسجين سابق. أصابت الغارات الجوية سطح مبنى الإدارة، وواحدة من زنزانتين فيها محتجزون ذكور، وزنزانية النساء، وهو مبنى منفصل يُستخدم لإيواء المحتجزين الأمنيين. وصف محتجزون سابقون كيف هرعوا إلى أبواب الزنزانات بعد الضربة الأولى، فوجدوا أنفسهم محاصرين في عنبر موصل والقنابل تتساقط.

قتلت الغارة 63 شخصا على الأقل، منهم حوثيون ومدنيون، وأصاب 67 آخرين. كان الكثير من الضحايا مسجونين لشبهات جنائية وأمنية من دون تهم، منهم طفلان على الأقل.

قال مصدر أمني إن الحوثيين كانوا يستخدمون المنشأة للعمليات العسكرية، وذكرت وزارة الخارجية التابعة للحوثيين أن عناصر من اللجان الشعبية المعرّضة للهجمات كانوا يشرفون على بعض المحتجزين.<sup>62</sup> بنشرهم قوات عسكرية في منشأة احتجاز مدنية، لم يتوخَّ الحوثيون جميع الاحتياطات الممكنة لتقليل تعرّض المحتجزين للخطر.



واحدة من 3 قنابل أصابت مديرية أمن الزيدية بمحافظة الحديدة، وقد اخترقت سقف الغرفة المجاورة لمكتب المدير. قتل الهجوم 63 شخصا على الأقل، بين رجال أمن ومحتجزين. © 2016 كريستين بيكرلي/هيومن رايتس ووتش

<sup>60</sup> "JIAT Holds Press Conference 4," Saudi Press Agency, November 19, 2017, <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1689420> (تم الاطلاع في 6 يونيو/حزيران 2018).

<sup>61</sup> "اليمن: قنابل أمريكية الصنع تُستخدم في ضربات جوية غير قانونية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 ديسمبر/كانون الأول 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/08/297366>.

<sup>62</sup> رسالة من وزارة الخارجية التي مقرها صنعاء إلى هيومن رايتس ووتش، 1 ديسمبر/كانون الأول 2016، [https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting\\_resources/gl.2016.12.1.yemen\\_mfa\\_response\\_to\\_hrw.ar\\_.pdf](https://www.hrw.org/sites/default/files/supporting_resources/gl.2016.12.1.yemen_mfa_response_to_hrw.ar_.pdf).



في مديرية أمن الزيدية بمحافظة الحديدة، حيث قتلت قنابل DAM مخلفات قنبلة موجهة بالقمر الصناعي أمريكية الصنع طراز التحالف 63 شخصا على الأقل في 29 أكتوبر/تشرين الأول. © 2016 بريانكا موتابارثي/هيومن رايتس ووتش

استنتج الفريق المشترك أن التحالف التزم بالقانون الدولي لأنه حدد هدفا عسكريا مشروعاً. بينما يُعتبر المقاتلون والتجهيزات العسكرية في المنشأة أهدافاً مشروعاً، لا يشكل المدنيون والمقاتلون المحتجزون في قبضة العدو، ما يجعلهم خارج نطاق القتال، هدفاً للهجوم.<sup>63</sup> إن كان للتحالف معلومات استخباراتية بشأن استخدام المجمع، كما زعم الفريق المشترك، فلا بد أنه كان يعلم بوجود عدد كبير من الأشخاص المحميين من الهجمات في منشأة الاحتجاز. قال 6 محتجزين سابقين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم كانوا في المنشأة لفترات تتراوح بين عدة أشهر وأكثر من سنة لشبهات تتعلق بجرائم عادية، منهم صبي (15 عاماً) أصيب بحروق خطيرة في الغارة. كانت المنشأة تعرف على نطاق واسع في المنطقة على أنها مركز احتجاز.

<sup>63</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 147، متوفر على: [https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/icrc\\_004\\_pcustom.pdf](https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/icrc_004_pcustom.pdf)

ما لم تُقدّم معلومات إضافية وقابلة للتحقق عن التجمع المزعوم لقادة حوثيين وخبراء أجنبية، تبقى غارة التحالف على هذه المنشأة على الأرجح غير قانونية وغير متناسبة. لم يحدد الفريق المشترك الدول التي شاركت في الهجوم، لكنه اعترف بأن التحالف استهدف المنشأة عن قصد باستخدام قنابل موجهة بالليزر. يجب فتح تحقيق جنائي في المتورطين في الهجوم وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.

## 5 يناير/كانون الثاني 2016، مركز دار النور لرعاية وتأهيل المكفوفين، صنعاء

استنتج الفريق المشترك أن التحالف حصل على معلومات استخباراتية بشأن استيلاء الحوثيين على "مركز دار النور لرعاية وتأهيل المكفوفين"، وإخلائه من سكانه، واستخدامه كمقر عسكري. كما وجد الفريق المشترك أن المبنى "سقطت الحماية القانونية عنه، حيث أصبح هدفا عسكريا مشروعا".<sup>64</sup>

قال شهود لـ هيومن رايتس ووتش، التي زارت المجمع وأجرت مقابلات، إن الحوثيين كانوا قد أنشأوا مكتبا في المجمع، نشروا حراسا عند المدخل، وورّعوا رجالا وعربات بشكل منتظم داخله. أفاد الشهود أيضا بحصول أضرار مدنية بسبب الغارة. لم يعترف الفريق المشترك بأي أضرار مدنية. رغم أن الحوثيين عرضوا مدرسة المكفوفين لخطر كبير عبر نشر قوات تابعة لميليشيات في المجمع بشكل غير قانوني، لا يلغي تواجد هؤلاء المقاتلين واجب التحالف بأخذ الخطر المحتمل على المدنيين بعين الاعتبار.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن المبنى المكوّن من 3 طوابق – في مجمع من 3 مباني – كان يأوي مركز النور لرعاية وتأهيل المكفوفين، الذي كان يقدم خدمات لـ 250 طالبا، أغلبهم أطفال، يعانون من مشاكل في البصر. كان المبنى الثاني، المكوّن من 3 طوابق أيضا، يُستخدم كغرف نوم لحوالي 130 طالبا. أما المبنى الثالث، الذي قبع فيه عناصر الميليشيا، فكان يشمل حضانة في طابقه الثاني. تبعد المباني حوالي 20 متر عن بعضها البعض. قال شهود لـ هيومن رايتس ووتش إن قنبلة وحيدة ضربت سقف المبنى الذي يحتوي على غرف النوم، فاخترقته لكنها لم تنفجر.<sup>65</sup> تسببت الضربة في إصابة 4 مدنيين وحارس حوثي، وألحقت أضرارا بالمركز الوحيد في العاصمة للأشخاص الذين يعانون من مشاكل في البصر. لو انفجرت القنبلة، لكان الضرر اللاحق بالمباني والخسائر المدنية

<sup>64</sup> المتحدث باسم فريق تقييم الحوادث باليمن: قوات التحالف دقيقة في ضرباتها الجوية وتولي أهدافها تركيزا كبيرا – إضافة سابقة، وكالة الأنباء السعودية، 12 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.spa.gov.sa/1665499?lang=ar&newsid=1665499> (تم الاطلاع في 13 سبتمبر/أيلول 2017).

<sup>65</sup> اليمن: الحوثيون يعرضون مدرسة مكفوفين للخطر"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 13 يناير/كانون الثاني 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/01/14/285354>.





ركام يغطي غرفة نوم في مركز لتعليم المكفوفين إثر غارة جوية شنها التحالف بقيادة السعودية على صنعاء، اليمن يوم 5 يناير/كانون الثاني 2016. © 2016 عبدالله قاند/هيومن رايتس ووتش

أكبر بكثير. لم يحدد الفريق المشترك الدول المشاركة في الهجوم، لكنه اعترف بأن التحالف قصف المبنى عمدا باستخدام "قنبلة موجهة ودقيقة الإصابة".<sup>66</sup>

## 29 ديسمبر/كانون الأول 2015، مصنع "كوكا كولا"، صنعاء

استنتج الفريق المشترك أن التحالف حصل على معلومات استخباراتية تشير إلى أن الحوثيين يستخدمون مصنع "كوكا كولا" في صنعاء لتخزين الصواريخ، وأن المبنى يقع شمال المدينة، وأنه المكان الذي أطلق منه الحوثيون العديد من الصواريخ في اتجاه السعودية. قال الفريق المشترك إن المبنى كان هدفا عسكريا مشروعا، وإن ضربة 29 ديسمبر/كانون الأول 2016 تقيدت بالقانون الدولي.<sup>67</sup>

يبدو أن الفريق المشترك لم يُجر تحليلًا للضرر المدني الذي سببته الضربة. وثقت هيومن رايتس ووتش الهجوم وزارت المصنع في 31 مارس/آذار 2016.<sup>68</sup> بحسب موظفين هناك، ضربت القنابل المصنع لعدة دقائق، فأصيب 5 موظفين بجروح. كان العديد من الموظفين قد غادروا المبنى قبل القنبلة الأولى بحوالي 10 دقائق، بحسب مدير المصنع. دمّرت الغارات مواد خام كانت تُستخدم في

<sup>66</sup> OHCHR, "Situation of human rights in Yemen," p. 47

<sup>67</sup> "المتحدث باسم فريق تقييم الحوادث باليمن: قوات التحالف دقيقة في ضرباتها الجوية وتولي أهدافها تركيزا كبيرا - إضافة ثانية"، وكالة الأنباء السعودية.

<sup>68</sup> هيومن رايتس ووتش، قصف المنشآت التجارية: غارات التحالف السعودي على البنى الاقتصادية في اليمن.

صنع المشروبات الغازية، وموآد كهرباء، وقسمي التعليب الزجاجي والبلاستيكي. لم تعثر هيومن رايتس ووتش على أدلة على أن المصنع كان ينتج أي شيء آخر غير المشروبات. غطت الموقع بقايا الطوب المهتم، عوارض السقف المعدني المنهارة، وحطام المبنى. وجد الباحثون زجاجات مهشمة وكميات كبيرة من السكر المتناثر في مكان قال العمال إنه كان يُستخدم لتخزين المواد الخام.

لو كان الحوثيون يستخدمون المصنع لتخزين الأسلحة، لكانت الغارة ملتزمة بقوانين الحرب على الأرجح. لكن الفريق المشترك لم يقدم معلومات كافية تسمح بالتحقق من الادعاء بشكل مستقل. بحسب عمال، تبعد قاعدة الدليمي الجوية حوالي 700 متر عن المصنع، وكانت قوات التحالف قد



أصابت 3 قنابل للتحالف مصنع كوكا كولا بصنعاء في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015. © 2016 بريانكا موتابارثي/هيومن رايتس ووتش

قصفتها عدة مرات، بما في ذلك أثناء الأشهر التسعة السابقة لقصف المصنع.

### 30 أغسطس/آب 2015، مصنع "الشام" لتعبئة المياه، حجة

اعترف الفريق المشترك بأن التحالف نفذ غارة جوية على مصنع "الشام" لتعبئة المياه في حجة يوم 30 أغسطس/آب. 2015<sup>69</sup> قال الفريق المشترك في بيانه إنه "لأسباب الأحوال الجوية المتمثلة في تواجد بعض السحب"، انحرفت القنبلة الموجهة بالليزر. استنتج الفريق المشترك أن ما حصل "خطأ غير مقصود". مباشرة بعد الضربة، قال العسيري لـ "رويترز": "حصلنا على معلومات دقيقة جدا

Saeed Al-Batati, "At Least 13 Reported Dead in Yemen Strikes," New York Times, August 30, 2015, <sup>69</sup> <https://www.nytimes.com/2015/08/31/world/middleeast/civilians-reported-dead-in-yemen-saudi-strikes.html> (تم الاطلاع في 8 يونيو/حزيران 2018); Mohammed Ghobari, "Saudi-led coalition air strike kills 36 Yemeni civilians: residents," Reuters, August 30, 2015, <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security/saudi-led-coalition-air-strike-kills-36-yemeni-civilians-residents-idUSKCN0QZ09P20150830> (تم الاطلاع في 8 يونيو/حزيران 2018).

حول الموقع، فهاجمناه، وهو ليس مصنع تعبئة".<sup>70</sup> كما قال العسيري لـ سي إن إن: "ليس هناك مصنع. هاجمنا معسكرا لتدريب المرتزقة في حجة قبل إرسالهم لقتل جنودنا".<sup>71</sup>

أوصى الفريق المشترك التحالف بالاعتذار وتعويض الضحايا، لكنه لم يقدم تحليلا كاملا للأضرار المدنية، مكتفيا بالقول إن التحالف قصف المصنع، متسببا في "دمار... ومقتل البعض وجرح آخرين". قابلت هيومن رايتس ووتش شهودا على الهجوم ووجدت أن الغارة الجوية قتلت 14 عاملا، منهم 3 صبية، وأصابت 11 آخرين.<sup>72</sup> كان العديد من القتلى والجرحى، وكذلك صاحب المصنع، من العائلة نفسها. لم يحدد الفريق المشترك الدول المشاركة في الهجوم، ومن المسؤول عن دفع التعويضات. يجب فتح تحقيق جنائي ضد المسؤولين عن الهجوم لاحتمال حصول جرائم حرب، وتعويض الضحايا المدنيين.<sup>73</sup>

---

Ralph Ellis, "In Yemen, 34 civilians killed in bombing of water bottling factory," CNN, August 31, 2015, <sup>70</sup> <https://edition.cnn.com/2015/08/30/middleeast/yemen-bottle-factory/index.html> (تم الاطلاع في 8 يونيو/حزيران 2018).

<sup>71</sup> هيومن رايتس ووتش، "ما الهدف العسكري الذي كان في بيت أخي: غارات التحالف غير القانونية في اليمن"، نوفمبر/تشرين الثاني 2016، <https://www.hrw.org/ar/report/2015/11/30/283974>، ص 56-58.

<sup>72</sup> هيومن رايتس ووتش، ما الهدف العسكري الذي كان في بيت أخي: غارات التحالف غير القانونية في اليمن.

<sup>73</sup> يوجد وصف بتفاصيل أكثر لهذا الهجوم ولعدم تقديم التعويضات الموعودة في القسم التالي.

## حماية الدول من تحمّل مسؤولية الانتهاكات

لم يُدرج الفريق المشترك في تقاريره حول الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب معلومات عن مختلف القوات المسلّحة التي شنّت غارات جويّة محددة، ما يعني أنه يوفر حماية فعليّة لدول التحالف وأطراف النزاع الأخرى التي قد تكون متورّطة في الانتهاكات، والأشخاص الذين ربما ارتكبوا جرائم حرب. على حدّ علم هيومن رايتس ووتش، لم ينشر الفريق المشترك معلومات حول قوات التحالف المشاركة في الهجمات التي حقّق فيها إلا مرة واحدة، مؤكداً أن خطأ استخبارياً من القوات المسلحة التابعة للحكومة اليمنية تسبّب في هجوم على مراسم عزاء في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016.

لم يستطع الفريق المشترك تحديد القوات المشاركة في الهجمات، بما في ذلك الهجمات التي أوصى فيها الفريق المشترك التحالف بتقديم تعويضات أو اتخاذ خطوات أخرى، كما أنّ أعضاء التحالف يفتقدون إلى الشفافية. بالتالي، أصبح من الصعب على المراقبين المستقلين أو ضحايا الغارات غير القانونية في اليمن معرفة ما إذا كانت توصيات الفريق المشترك قد نُفّذت، أو المتابعة مع الفريق المشترك أو أعضاء التحالف بشأن التعويض والمساءلة.<sup>74</sup> لم تقتصر هذه الصعوبات على محققي حقوق الإنسان، بل امتدت إلى حلفاء التحالف على ما يبدو. في يونيو/حزيران 2017 قال ريكس تيلرسون، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، للكونغرس:

أعلمنا الجيش السعودي... أنه غير إجراءاته بما يتماشى مع توصيات... [الفريق المشترك]، لكننا لم نتمكن من التأكد من ذلك بعد. لا نملك معطيات نهائية في الوقت الحالي لتقييم ما إذا أدخلت القوات الملكية السعودية تحسينات على قدراتها الاستهدافية.<sup>75</sup>

---

Cordula Droege and David Tuck, "Fighting together: Obligations and opportunities in partnered warfare", post to 74  
في إطار مناقشة دور الدول في تحديد المسؤولية الفردية في التحالفات العسكرية: "إن العمل في إطار شراكة" قد يحول دون تحقيق المساءلة على الجرائم. بسبب التوزيع الغامض للمسؤوليات – وتوزيع المسؤوليات أمر أساسي في أي شراكة – يكون المجتمع الدولي أقل قدرة على تحديد الدولة أو الجماعة أو حتى الفرد المسؤول عن عمل غير قانوني. وهذا من شأنه أن يخلق مناخاً قد يرى فيه المسؤولون، السياسيون والعسكريون على حد سواء، أنفسهم خارج مسارات المحاسبة، فيتجاوزون الأطر المرجعية المعتادة".

75 وزير الخارجية ريكس تيلرسون، ردد كتابية على أسئلة بشأن السجلّ المرسل إلى وزير الخارجية تيلرسون من النائب ليو، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، 14 يونيو/حزيران 2017، نسخة في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

## 10 سبتمبر/أيلول 2016، قرية بيت سعدان، أرحب

بعد سنة من الهجوم، أصدر الفريق المشترك بيانا استنتج فيه أن الغارة الجوية التي استهدفت قرية بيت سعدان يوم 10 سبتمبر/أيلول 2016 كانت "خطأ غير مقصود".<sup>76</sup> كان العسيري قد قال بعد الغارة بقليل: "تستهدف جميع العمليات في المنطقة المواقع والعناصر الحوثية".<sup>77</sup>

بحسب الفريق المشترك، أطلق الحوثيون صاروخا باليستيا من أرحب باتجاه الأراضي السعودية صباح ذلك اليوم، ولكن رصدت تشكيلة جوية تابعة للتحالف على وجه الخطأ مجموعة من الأفراد وشاحنتين قرب حفارة تُستخدم لحفر بئر مياه للقرية، معتقدة أنها منصة إطلاق صواريخ باليستية. بما أن الفريق المشترك اعتبر الهجوم "خطأ غير مقصود"، برأ التحالف من المسؤولية. حتى إذا سلمنا جدلا أن التحالف اعتبر الحفارة منصة إطلاق صواريخ على وجه الخطأ في الضربة الأولى، لا يفسر ذلك عودة طائرات التحالف إلى الموقع وقصفه مرارا ذلك الصباح.

وثقت هيومن رايتس ووتش الهجوم أيضا، وأجرت مقابلات مع شهود قالوا إن طائرة للتحالف قصفت عند الفجر مكانا يسكن فيه العمال قرب الحفارة.<sup>78</sup> لما جاء حوالي 10 أشخاص لسحب جثث القتلى، عادت طائرات التحالف وقصفت المكان 12 مرة أخرى على الأقل، بفوارق زمنية لا تتجاوز 15 دقيقة، بحسب الشهود، ووسعت من مجال استهدافها عندما حاول الأشخاص المتجمعون في المكان الهروب. زارت هيومن رايتس ووتش الموقع يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني، وفحصت أنقاض ملجأ العمال، فضلا عن حطام صهريج وقود محترق. كان يوجد ما لا يقل عن 11 حفرة ناتجة عن قنابل في المكان. قتلت الغارات المتعددة التي شنها التحالف صباح ذلك اليوم 31 مدنيا على الأقل وأصاب 42 آخرين، بحسب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.<sup>79</sup>

<sup>76</sup> "المتحدث باسم فريق تقييم الحوادث باليمن: قوات التحالف دقيقة في ضرباتها الجوية وتولي أهدافها تركيزا كبيرا - إضافة رابعة"، وكالة الأنباء السعودية، 17 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=1665450>، (تم الاطلاع في 13 سبتمبر/أيلول 2017).

Mohammed Ghobari, "Saudi-led coalition raids kill at least 21 in Yemen: residents," Reuters, September 11, 2016, <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security/saudi-led-coalition-raids-kill-at-least-21-in-yemen-residents-idUSKCN11H078/> (تم الاطلاع في 8 يونيو/حزيران 2018).

<sup>78</sup> "اليمن: قنابل أمريكية الصنع تستخدم في ضربات جوية غير قانونية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 ديسمبر/كانون الأول 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/08/297366>.

United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Situation of human rights in Yemen," A/HRC/36/33, September 13, 2017, <http://www.ohchr.org/EN/Countries/MENARegion/Pages/YemenReport.aspx>, p. 11.





بعد عام على الهجوم على بيت سهدان في 10 سبتمبر/أيلول 2016، خلص "الفريق المشترك"، وهو آلية التحقيق التابعة للتحالف، إلى أن الهجوم كان "خطأ غير مقصود". زارت هيومن رايتس ووتش الموقع في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، وعينت أنقاض مسكن العمال، فضلا عن الحطام المحترق لصهريج وقود. كانت هناك على الأقل 11 حفرة قنابل أو مواقع ارتطام في المنطقة المجاورة. © 2016 كريستين بيكرلي/هيومن رايتس ووتش

أوصى الفريق المشترك التحالف بتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة، من دون الإقرار بحصول أضرار مدنية. دمر القصف البئر، الذي جمع السكان المال لبنائه وتوفير الماء للقرية. كانوا على وشك الانتهاء منه. قال أشخاص من القرية والشركة المسؤولة عن بناء البئر لـ هيومن رايتس ووتش إن البناء بدأ منذ أسابيع.

قد يكون التحالف انتهك قوانين الحرب بسبب عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتحديد مكان حفر البئر قبل مهاجمة الحفارة، الذي قال الفريق المشترك إن التحالف ظلّها منصة إطلاق صواريخ. تُعتبر الهجمات العشوائية على المدنيين والأغراض المدنية انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب.

حددت هيومن رايتس ووتش قطعة ذخيرة أمريكية الصنع تحمل علامة تشير إلى أنها من صنع شركة "رايثيون" في أكتوبر/تشرين الأول 2015. كما رصدت بقايا لأسلحة أمريكية الصنع في الموقع

الذي شنّ عليه التحالف حوالي 20 هجمة، على ما يبدو. حددت هيومن رايتس ووتش 4 هجمات استخدم فيها التحالف أسلحة من صنع شركة "رايثيون".<sup>80</sup>

لم يقدّم الفريق المشترك والتحالف معلومات إضافية عن الدول التي شاركت في الهجوم. يجب فتح تحقيق جنائي بشأن المتورطين في الهجوم، وتعويض الضحايا المدنيين. يجب أن ينظر التحقيق في استمرار هجمات التحالف على الرغم من تجمع المدنيين لسحب القتلى والمصابين.<sup>81</sup>

## 24 يوليو/تموز 2015، مجمع سكني، المخا

بعد التحقيق في غارة جوية على المخا في 2015، ومن دون تقديم أي تفسيرات حول المنهجية المعتمدة، استنتج الفريق المشترك أن التحالف حصل على معلومات استخباراتية بأن 4 أهداف عسكرية قُصفت يوم 24 يوليو/تموز 2015، بما يشمل صواريخ دفاع ساحلية، وأنّ المجمع السكني "تأثر بقصف جزء منه عن طريق خطأ غير مقصود، بناء على عملية استخباراتية غير دقيقة". لم يحدد الفريق المشترك عدد المدنيين المتضررين من الهجوم، لكنه أوصى التحالف بتعويض الضحايا، "بعد تقديمهم بطلباتهم الرسمية والموثقة إلى لجنة جبر الضرر".<sup>82</sup>

<sup>80</sup> كريستين بيكرلي، "مسؤولون أمريكيون قد يُتهمون بالمشاركة في ارتكاب جرائم حرب في اليمن"، جاست سكيورتي، 4 مايو/أيار 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/05/04/303324> (تم الاطلاع في 4 مايو/أيار 2017).

<sup>81</sup> نتناول هذا الهجوم وعدم تقديم التعويضات الموعودة بتفاصيل أكبر في القسم التالي.

<sup>82</sup> "الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن يرد في إيجاز صحفي على ادعاءات حول انتهاكات قوات التحالف في عمليات عاصفة الحزم"، وكالة الأنباء السعودية، 5 أغسطس/آب 2016، <https://www.spa.gov.sa/1524798> (تم الاطلاع في 5 أغسطس/آب 2016).



يبحث هؤلاء الرجال بين أنقاض مجمع سكني بأوي عمال محطة المخا لإنتاج الطاقة وعائلاتهم، تعرض لغارة جوية من التحالف الذي أولي سولفانغ تقوده السعودية قتلت 57 مدنيا على الأقل في المخا، اليمن يوم 24 يوليو/تموز 2015. © 2015

زارت هيومن رايتس ووتش المنطقة بعد الهجوم بيوم ونصف. حقق الباحثون في الأضرار، قابلوا عمالا وسكانا في المجمع، وزاروا 3 مستشفيات استقبلت الضحايا. خلافا لنتائج الفريق المشترك بأن المجمع "تأثر بقصف جزء منه عن طريق خطأ غير مقصود"، وجدت هيومن رايتس ووتش أن 6 من أصل 9 قنابل أصابت المجمع السكني الرئيسي، فدمرت أجزاء كبيرة منه بشكل كامل.<sup>83</sup> كما أصابت قنبلة سابعة مجمعا آخر للعمال المؤقتين. كان المجمعان بأويان 200 أسرة على الأقل، وقتل الهجوم 65 مدنيا على الأقل، منهم 10 أطفال، وأصاب عشرات الآخرين. لم تعثر هيومن رايتس ووتش على أي أدلة على وجود هدف عسكري في المكان عند مهاجمته.

إضافة إلى زعمه بأن المجمع السكني استهدف "بقصف... غير مقصود"، قال الفريق المشترك إن الهجوم استند إلى معلومات استخبارية غير دقيقة جعلت المجمع المكان المستهدف. لم يقدم الفريق المشترك أو التحالف معلومات إضافية عن الدول المشاركة في الهجوم. يجب فتح تحقيق جنائي ضد المتورطين في الهجوم لاحتمال وقوع جرائم حرب، وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.<sup>84</sup>

<sup>83</sup> "اليمن: غارات التحالف على مبان سكنية قد تشكل جرائم حرب"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 27 يوليو/تموز 2015، <https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/28/279683>.

<sup>84</sup> نتناول هذا الهجوم وعدم تقديم التعويضات الموعودة بتفاصيل أكبر في القسم التالي.

## 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016، مراسم عزاء القاعة الكبرى، صنعاء

بعد قصف قاعة فيها مراسم عزاء بصنعاء يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول، أنكرت مصادر تابعة للتحالف في البداية مسؤوليتها عن الهجوم. مباشرة بعد الهجوم، كتب العسيري في رسالة نصية إلى نيويورك تايمز إنه من المحتمل وجود أسباب أخرى للانفجارات. كما أكد العسيري في وقت لاحق ما ورد في تقرير لشبكة "العربية" التي تملكها السعودية بأن التحالف لم ينفذ غارات قرب الصالة.<sup>85</sup> نقلت رويترز عن مصدر من التحالف لم تسمه قوله إنه تأكد من القيادة الجوية للتحالف بأنه:

لم تحصل أي عملية على الإطلاق في ذلك الهدف. اطّلع التحالف على هذه التقارير، وهو متأكد من احتمال وجود أسباب أخرى للقصف وسينظر فيها. تجنب التحالف في الماضي مثل هذه التجمعات التي لم تكن أبدا ضمن أهدافه.

في اليوم التالي، أعلن التحالف أنه سيحقق في الحادثة بدعم من الولايات المتحدة.<sup>87</sup> اطّلع "الفريق على جميع الوثائق بما في ذلك إجراءات وقواعد الاشتباك، وتقييم الأدلة بما في ذلك إفادات المعنيين وذوي العلاقة في الحادثة"، وخلص في النهاية إلى أن طرفا في النزاع تابع للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قدّم معلومات استخبارية خاطئة لإحدى طائرات التحالف وأصرّ "على استهداف الموقع فوراً". كما لاحظ الفريق المشترك أن "مركز توجيه العمليات الجوية" في اليمن وجّه الطائرة إلى تنفيذ المهمة "بدون الحصول على توجيه من الجهة المعنية في قيادة قوات التحالف... ومن دون إتباع الإجراءات الاحترازية المعتمدة من قيادة قوات التحالف للتأكد من عدم وجود الموقع ضمن المواقع المدنية محظورة الاستهداف". أوصى الفريق المشترك باتخاذ الإجراءات اللازمة ضدّ المسؤولين المتورطين في الهجوم، تعويض الضحايا، ومراجعة التحالف لقواعد الاشتباك. بعد أسبوع، قبل التحالف بنتائج تحقيقات الفريق المشترك، وأعلن أنه شرع في تنفيذ التوصيات.<sup>88</sup> بعد الهجوم، أقالته الحكومة اليمنية الضباط المتورطين في الهجوم وأحالتهم إلى محكمة عسكرية، بحسب

<sup>85</sup> Shuaib Almosawa and Ben Hubbard, "Saudi-Led Airstrikes Blamed for Massacre at Funeral in Yemen," New York Times, October 8, 2016, <https://www.nytimes.com/2016/10/09/world/middleeast/yemen-saudi-arabia-houthi-rebels.html> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018).

<sup>86</sup> Mohammed Ghobari, "Attack on mourners in Yemen kills more than 140, say local health officials," Reuters, October 8, 2016, <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-airstrike/attack-on-mourners-in-yemen-kills-more-than-140-say-local-health-officials-idUSKCN1280OR> (تم الاطلاع في 8 يوليو/تموز 2018).

<sup>87</sup> "Coalition to probe Yemen raid that killed 140," AFP, October 9, 2016, <http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2016/10/08/Saudi-denies-Yemeni-funeral-bombing.html> (تم الاطلاع في 8 يوليو/تموز 2018).

<sup>88</sup> "بيان صادر عن الفريق المشترك لتقييم الحوادث بشأن حادثة استهداف القاعة الكبرى بصنعاء"، وكالة الأنباء السعودية، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2016، <https://www.spa.gov.sa/1548643> (تم الاطلاع في 8 يوليو/تموز 2016).





أنقاض قاعة اجتماع في العاصمة اليمنية صنعاء، بعد أن هاجمت طائرات التحالف الذي تقوده السعودية مراسم عزاء هناك يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016. ولم يوضح التحالف قط قوات البلد التي شاركت في الهجوم. © 2016 كريستين بيكرلي/هيومن رايتس ووتش

#### اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.<sup>89</sup>

لم يقدم الفريق المشترك أو التحالف معلومات إضافية عن الدول المشاركة في الهجوم على القاعة الكبرى. قابلت هيومن رايتس ووتش 14 شاهداً على الهجوم ورجلين قدما إلى المكان مباشرة بعد الغارة للمساعدة في جهود الإنقاذ، من بين مصادر أخرى، وراجعت مقطع فيديو وصورا لموقع الضربة وبقايا أسلحة. بصرف النظر عن المعلومات الاستخباراتية الخاطئة، كانت قوات التحالف – بمركز توجيه العمليات في اليمن والرياض – على علم، أو كان عليها أن تكون على علم، بأن أي هجوم على القاعة سيتسبب في خسائر بشرية كبيرة. كان تاريخ العزاء ومكانه متاحين للعموم، وكان معلوماً أن القاعة ستكون مكتظة بمئات المدنيين وقت الهجوم. توصلت هيومن رايتس ووتش إلى أن

<sup>89</sup> اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، "تقرير موضوعي بشأن التحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية للفترة الممتدة بين 2016/7/31 حتى 2017/1/31" (2017)، ص 19-20.

الذخيرة المستخدمة كانت أمريكية الصنع، وهي قنبلة من طراز "جي بي يو-12 بايفواي II" (GBU-12 Paveway II) بوزن 500 رطل وموجهة بالليزر".<sup>90</sup>

بعد الغارة مباشرة، قال المتحدث باسم "مجلس الأمن القومي الأمريكي" إن الحادث "أقلق كثيرا" الولايات المتحدة وأنه "إذا تأكد، سيكون استمرارا لسلسلة الضربات المقلقة التي تستهدف المدنيين اليمنيين"، وإن الولايات المتحدة "شرعت في إعادة النظر فورا بدعمها المتراجع أصلا" للتحالف، وهي "مستعدة لتعديل هذا الدعم".<sup>91</sup>

تُعتبر هذه الغارة هجوما غير قانوني وعشوائيا وغير متناسب على مدنيين وأعيان مدنية، وهي انتهاك لقوانين الحرب. يجب فتح تحقيق جنائي ضد المتورطين بتهمة ارتكاب جرائم حرب، وتقديم تعويضات للضحايا المدنيين.<sup>92</sup>

## 25 أغسطس/آب 2017، منازل فج عطان، صنعاء

قال الفريق المشترك إن التحالف استهدف نظام اتصالات يُستخدم لأغراض عسكرية في منطقة فج عطان بصنعاء يوم 25 أغسطس/آب 2017. بحسب الفريق المشترك، أصابت 3 قنابل الهدف، ولكن بسبب خطأ تقني زعم أنه متمثل في عدم استجابة نظام التوجيه، ضربت قنبلة رابعة مبنى مجاورا بشكل غير مقصود.<sup>93</sup> قال التحالف في بيان أول إن سقوط ضحايا مدنيين كان ناتجا عن خطأ تقني، وإنه كان يستهدف "هدفا عسكريا مشروعاً" – وهو مركز قيادة وتحكم أنشأه الحوثيون فقط "بغرض اتخاذ المناطق السكنية القريبة منه والمدنيين دروعا بشرية لحمايته".<sup>94</sup> استنتج الفريق المشترك أن التحالف تقيّد بالقانون الدولي الإنساني لأن الحادث كان "غير مقصود".

رغم أنّ القنبلة الموجهة قد تكون تعطلت، فأصابت منطقة أخرى غير تلك المستهدفة، إلا أن التحالف نادرا ما قدّم معطيات تقنية كافية لإجراء تحقيق مستقل لمعرفة ما إذا كانت فعلا ناتجة عن خطأ تقني. لم يصدر الفريق المشترك تقريرا عن عدد المدنيين الذين قتلوا وأصيبوا في الهجوم، واكتفى بالإشارة إلى "وقوع ضحايا وإصابات بين المدنيين وأضرار مادية".

<sup>90</sup> "اليمن: الغارة الجوية على مراسم العزاء قد ترقى إلى جريمة حرب"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/10/13/295173>.

<sup>91</sup> Statement by NSC Spokesperson Ned Price on Yemen, Office of the Press Secretary, October 8, 2016, <https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/10/08/statement-nsc-spokesperson-ned-price-yemen> (تم الاطلاع في 8 يوليو/تموز 2018).

<sup>92</sup> نتناول هذا الهجوم وعدم تقديم التعويضات الموعودة بتفاصيل أكبر في القسم التالي.

<sup>93</sup> "متحدث فريق تقييم الحوادث في اليمن: التحالف يستهدف فقط الأهداف المشروعة"، سبق، 5 مارس/أذار 2018، <https://sabq.org/D92Lkh> (تم الاطلاع في 9 يوليو/تموز 2018).

<sup>94</sup> "To editors: Plz., Ignore our News Item no.:0012 Replacing it with the following," Saudi Press Agency, August 26, 2017, <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1660331> (تم الاطلاع في 9 يوليو/تموز 2018).

وثقت هيومن رايتس ووتش غارة فوج عطان. أكد شهود وقوع 4 غارات، منها 3 استهدفت جبال فوج عطان، وأخرى ضربت شققاً سكنية في حي ذي كثافة سكانية عالية، فقتلت 16 مدنياً، وأصاب 17 آخرين بجروح.<sup>95</sup> وصفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الهجوم بـ "المشين"، وقالت إنه لم يكن يوجد هدف عسكري واضح في المنطقة.<sup>96</sup> رغم أن الفريق المشترك والتحالف أصدر العديد من البيانات حول الهجوم، وأوصى التحالف بالنظر في تقديم مساعدات للعائلات، إلا أن هذا الأخير لم يقدم أبداً معلومات عن الدول التي شاركت في الهجوم. يجب فتح تحقيق في هذا الهجوم الذي يبدو غير قانوني لاحتتمال حصول جرائم حرب، وتعويض الضحايا المدنيين.<sup>97</sup>

---

<sup>95</sup> "اليمين: دول التحالف تتهرب من المساءلة عن الهجمات غير المشروعة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 ديسمبر/كانون الأول 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/08/308646>.

<sup>96</sup> "اليمين: الغارة الجوية على المنطقة السكنية في صنعاء عمل مشين"، بيان صحفي للجنة الدولية للصليب الأحمر، 25 أغسطس/أب 2017، <https://www.icrc.org/ar/document/yemen-airstrikes-residential-area-sanaa-are-outrageous> (تم الاطلاع في 9 يوليو/تموز 2018).

<sup>97</sup> نتناول هذا الهجوم وعدم تقديم التعويضات الموعودة بتفاصيل أكبر في القسم التالي.

## استخدام مسمى التحالف للتهرب من المسؤولية القانونية

لم يتحلَّ التحالف بالشفافية في عملياته، لا سيما في ما يتعلق بالدول المشاركة في الغارات الجوية، المسؤولين في سلسلة القيادة، والمسؤولين عن سلطة الاشتباك مع الهدف.

يقع على الدول التزام قانوني دولي بالتحقيق في انتهاكات قواتها المزعومة لقوانين الحرب. لكن، سعت دول التحالف بدل ذلك إلى التهرب من هذا الالتزام عبر الاختباء وراء مسمى التحالف، وعدم تقديم معلومات عن دورها في الغارات التي قد تكون غير قانونية. لذلك فدول التحالف متورطة بسبب دورها في هذه الانتهاكات في حد ذاتها، وبسبب عدم التحقيق في الأعمال الخاطئة ومقاضاتها حسب الاقتضاء.

عملا بـ "المادة المشتركة الأولى لاتفاقيات جنيف لعام 1949"، على الدول التقيد بقوانين الحرب و"الحرص على احترامها" عبر استخدام نفوذها، في إطار ما هو ممكن، لوقف جميع انتهاكات قوانين الحرب.<sup>98</sup> تتحمل هذه الدول أيضا مسؤولية الانتهاكات التي ترتكبها قواتها، والقوات التي تعمل تحت إمرتها وتوجيهاتها أو سيطرتها. يقرّ القانون الدولي بأن كل دولة تقدّم "معونة أو مساعدة إلى دولة أخرى تيسيرا لارتكاب فعل غير مشروع دوليا" مسؤولة عن هذه المساعدة، إذا كانت على معرفة بالظروف التي تجعل سلوك الدولة المتلقية للمساعدة غير مشروع دوليا.<sup>99</sup>

بحسب تعليق صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 2016 حول المادة المشتركة الأولى، لا تستطيع الدول التي تشارك قواتها في عمليات عسكرية مع قوات أخرى "التهرب من مسؤولياتها عبر وضع وحداتها تحت تصرف... تحالف خاص".<sup>100</sup> في يوليو/تموز 2017، عبرت لجنة خبراء مجلس الأمن المعنية باليمن عن قلقها من أن أعضاء التحالف "يسعون إلى الاختباء خلف كيان التحالف لحماية أنفسهم من مسؤولية الدول عن الانتهاكات التي ترتكبها قواتها... قد تؤدي محاولات "تحويل" المسؤولية بهذه الطريقة من الدول الفردية إلى التحالف الذي تقوده السعودية إلى مزيد من الانتهاكات التي تحدث من دون عقاب".<sup>101</sup>

98 المادة المشتركة الأولى من اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس/أب 1949. انظر أيضا: Oona Hathaway, Alexandra Francis, Alyssa Yamamoto, Srinath Reddy Kethireddy and Aaron Haviland, "Common Article 1 and the U.S. Duty to Ensure Respect for the Geneva Conventions in Yemen," Just Security, April 26, 2018, <https://www.justsecurity.org/55415/common-article-1-u-s-duty-ensure-respect-geneva-conventions-yemen/> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2018).

99 "مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا"، اعتمده لجنة القانون الدولي، 2001، المادة 16. انظر أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة، "مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا"، A/RES/71/133، متوفر على: <https://documents-dds.ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N16/436/47/PDF/N1643647.pdf?OpenElement>.

See International Committee of the Red Cross (ICRC), 2016 Commentary on the First Geneva Convention, 100 available at <https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Comment.xsp?action=openDocument&documentId=72239588AFA66200C1257F7D00367DBD>;

D00367DBD؛ الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية ولائحتها المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، اعتمدت في 18 أكتوبر/تشرين الأول 1907، ودخلت حيز النفاذ في 26 يناير/كانون الثاني 1910.

101 "اليمن: دول التحالف تنهز من المساءلة على الهجمات غير المشروعة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/09/08/308646>.



## التحالف

في الأساس، ضمّ التحالف العسكري الداعم للحكومة اليمنية السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، مصر، الأردن، المغرب، والسودان عندما أطلق عملية "عاصفة الحزم" في مارس/آذار 2015. انسحبت قطر من التحالف في يونيو/حزيران 2017 أثناء أزمة الخليج.<sup>102</sup> في أواخر 2017 وبدايات 2018، شارك في اجتماعات التحالف ممثلون عن السعودية، الإمارات، الأردن، البحرين، السودان، مصر، الكويت، المغرب وكذلك باكستان، جيبوتي، السنغال، ماليزيا، واليمن، بحسب وكالة الأنباء السعودية الرسمية.<sup>103</sup> رغم أنها منقوصة، قدّمت بيانات التحالف الرسمية، المنشورة على مواقع وزارات دفاع الدول المعنية ووكالات الأنباء الرسمية، بعض المعطيات عن قوات الدول والأشخاص الذين يلعبون دورا في بنية التحالف الموسعة وفي العمليات العسكرية وسلسلة القيادة.

## السعودية

تقود السعودية التحالف. وجد تقرير للجنة خبراء الأمم المتحدة أنه "على المستوى التشغيلي... تجري أنشطة التحالف العسكري تحت سيطرة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة... تجري العمليات الجوية في اليمن تحت السيطرة التشغيلية لمقر مشترك تقوده المملكة في الرياض، مع خلية استهداف ومراقبة تشرف على عمليات تحديد الأهداف وإسناد المهام".<sup>104</sup>

يشغل محمد بن سلمان مناصب وليّ العهد السعودي، نائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع.<sup>105</sup> بصفته الأخيرة، يُشرف على جميع القوات العسكرية السعودية.<sup>106</sup> في مايو/أيار 2018، كتب نايل باتريك، محلل مختص في الشأن الخليجي: "كبار الضباط مسؤولون مباشرة أمام وزير الدفاع، أي ولي العهد.

<sup>102</sup> "Arab coalition suspends Qatar's participation in Yemen," Al Arabiya, June 5, 2017, <https://english.alarabiya.net/en/News/gulf/2017/06/05/Arab-coalition-suspends-Qatar-s-participation-in-Yemen.html> (تم الاطلاع في 9 يوليو/تموز 2018).

<sup>103</sup> "وزراء الخارجية ورؤساء الأركان في دول تحالف دعم الشرعية باليمن يؤكدون في بيانهم الختامي أن تحرك دولهم سياسيا وعسكريا جاء تلبية لنداء الحكومة اليمنية الشرعية ضد ميليشيات الانقلابيين وانسجاما مع قرار مجلس الأمن 2216"، وكالة الأنباء السعودية، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2017، <https://www.spa.gov.sa/1682232> (تم الاطلاع في 9 أغسطس/آب 2018) (شكر بيان آخر أصدرته وكالة الأنباء السعودية في أكتوبر/تشرين الأول "ما قدمته دول التحالف كافة من شهداء وتضحيات ومساعدات إغاثية وإنسانية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" ثم قدم قائمة بـ 13 بلدا هي: السعودية، الإمارات، الأردن، البحرين، السودان، مصر، الكويت، المغرب، باكستان، جيبوتي، السنغال، ماليزيا، واليمن).

<sup>104</sup> UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on Yemen," S/2018/193, January 31, 2017, <https://undocs.org/S/2018/193> (تم الاطلاع في 26 يناير/كانون الثاني 2018)، ص 30 (لاحظ الفريق أيضا أن العمليات البرية في مارب تحت السيطرة التشغيلية للسعودية، وفي عدن وحول المكلا تحت السيطرة التشغيلية للإمارات، وفي تعز تحت السيطرة التشغيلية للجيش اليمني، والعمليات البحرية تحت القيادة الوطنية).

<sup>105</sup> "Transcript: Interview with Muhammad bin Salman," The Economist, January 6, 2016, <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2016/01/06/transcript-interview-with-muhammad-bin-salman> (تم الاطلاع في 10 يوليو/تموز 2018). (يرأس محمد بن سلمان مجلس الشؤون السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. في 2016، قال لـ "ذي إيكونوميست" إن قرار السعودية بشن عمليات عسكرية في اليمن أتخذ مع "وزير الخارجية، وزير الدفاع، الاستخبارات، مجلس الوزراء، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية". كما قال إنهم قدموا توصيات إلى الملك، الذي اتخذ القرار النهائي. "مهمتي كوزير دفاع هي تنفيذ أي قرار صادر عن جلالتهم، وسأعرض عليه أي تهديدات أراها، والاستعداد لأي تهديدات").

<sup>106</sup> رسم المخطط التنظيمي، برنامج تطوير وزارة الدفاع، وزارة الدفاع السعودية، <https://www.mod.gov.sa/DevelopmentProgram/Pages/OrganizationalChart.aspx> (تم الاطلاع في 26 يونيو/حزيران 2018).

في الوقت الراهن، ليس هناك من يتولى منصب نائب وزير الدفاع، وتم الاكتفاء فقط بمساعد وزير متقدم في السن نسيباً".<sup>107</sup>

- برناسة سموه، كما صدر امر ملكي في التاريخ ذاته بتعيينه عضواً في مجلس الشؤون السياسية والأمنية.
- في تاريخ 3/6/1436هـ الموافق 23/3/2015م صدر قرار مجلس الوزراء برئاسة إدارة صندوق الاستثمارات العامة، بصفته رئيساً لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- في تاريخ 5/6/1436هـ الموافق 26/3/2015م تولى قيادة التحالف الدولي في الحرب ضد الحوثيين والقوات الموالية لهم، بصفته قائد قوات التحالف الدولي في عاصفة الحزم.
- في تاريخ 10/7/1436هـ الموافق 29/4/2015م صدر أمر ملكي باختياره سموه ولياً ولي العهد، النائب الثالث لرئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- عُيّن رئيساً للمجلس الأعلى لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، بعد إنشائه لأول مرة، بصفته رئيساً لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، في تاريخ 12/7/1436هـ، الموافق 1/5/2015م.
- في تاريخ 6/1/1437هـ الموافق 19/10/2015م عُيّن رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة.

شغل محمد بن سلمان منصف قائد التحالف الدولي في عملية "عاصفة الحزم" - الائتلاف الذي يجري عمليات في اليمن - منذ 26 مارس/آذار 2015، وفقاً لموقع وزارة الدفاع السعودية

بحسب موقع وزارة الدفاع، شغل بن سلمان منصب قائد التحالف الدولي في عملية عاصفة الحزم في اليمن منذ 26 مارس/آذار 2015.<sup>108</sup> في 26 مارس/آذار، نقلت وكالة الأنباء السعودية أن بن سلمان زار "مركز عمليات القوات الجوية لقيادة عملية عاصفة الحزم وأشرف على الضربة الجوية الأولى وأطلع [مسؤولين كبار آخرين] على تفاصيل الخطط والعمليات العسكرية، وذلك قبل انطلاق الطائرات السعودية مباشرة".<sup>109</sup> نشرت منافذ إعلامية خليجية أخرى صوراً وفيديوهات لولي العهد في مركز القيادة.<sup>110</sup>

كما لعب مسؤولون كبار في الجيش السعودي دوراً قيادياً في هيكلة التحالف. في أبريل/نيسان 2015، بعد أن سئل في مقابلة عن سبب عدم إعلان التحالف عن أسماء قادة القوات المشاركة في عاصفة الحزم، ردّ العسيري: "البنية العسكرية معروفة - أصبح رئيس هيئة الأركان العامة للقوات

<sup>107</sup> نيل باتريك، "الجهود التي تبذلها السعودية لإصلاح قواتها المسلحة قد تكون مرتبطة بالسياسة والعلاقات العامة أكثر منه بالتغيير الجوهري"، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 31 مايو/أيار 2018، <https://carneгиеendowment.org/sada/76488?lang=ar> (تم الاطلاع في 10 يوليو/تموز 2018).  
<sup>108</sup> سيرة ذاتية، وزير الدفاع، وزارة الدفاع السعودية، <https://www.mod.gov.sa/Leaders/Minister/Pages/CV.aspx> (تم الاطلاع في 26 يونيو/حزيران 2018).

<sup>109</sup> "سمو وزير الدفاع يصل إلى مركز عمليات القوات الجوية لقيادة عملية عاصفة الحزم"، وكالة الأنباء السعودية، 26 مارس/آذار 2015، <https://www.spa.gov.sa/1342496> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018).

<sup>110</sup> "وزير الدفاع السعودي يشرف بنفسه على عملية عاصفة الحزم"، أمد للإعلام، 26 مارس/آذار 2015، <https://www.amad.ps/ar/?Action=PrintNews&ID=66855> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛ "بالصور: محمد بن سلمان يُشرف على انطلاق عاصفة الحزم"، سبق، 26 مارس/آذار 2015، <https://sabcq.org/Ei2gde> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛ "In video, Mohammed bin Salman supervises destruction of Houthi targets in Decisive Storm operation," CNN, March 26, 2018، <https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/03/26/me-260315-saudi-defense-minister-operation-room> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛ "محمد بن سلمان أشرف على العملية الأولى ضد الحوثيين"، مقطع فيديو على يوتيوب، العربية، 25 مارس/آذار 2015، <https://www.youtube.com/watch?v=bGW6zD13BUA> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018).

المسلحة السعودية قائد القوات المشتركة " . يقود العقيد عبد الرحمن البنيان "عمليات (عاصفة الحزم)، بالإضافة إلى هيئة الأركان المتواجدة معه من الدول الشقيقة المشاركة في التحالف".<sup>111</sup>

بصفته رئيس هيئة الأركان من مايو/أيار 2014 إلى فبراير/شباط 2018، أشرف العقيد البنيان على جميع القوات المسلحة السعودية، بما في ذلك قائد القوات الجوية الخاضع لسلطته.<sup>112</sup> عمل الفريق أحمد الشعلان قائدا للقوات الجوية السعودية من مايو/أيار 2014 إلى يونيو/حزيران 2015.<sup>113</sup> في وقت لاحق من 2015، عُيّن اللواء الطيار ركن محمد بن صالح العتيبي قائدا بالنيابة للقوات الجوية، بعد أن توفي الشعلان.<sup>114</sup> في 26 فبراير/شباط 2018، عُيّن الملك سلمان اللواء الطيار ركن تركي بن بندر بن عبد العزيز آل سعود في هذا المنصب.<sup>115</sup> بحسب النموذج التشغيلي الموجود على موقع وزارة الدفاع، يخضع قائد القوات الجوية هرميا لقائد هيئة الأركان العامة، ويخضع هذا الأخير هرميا لوزير الدفاع.<sup>116</sup>

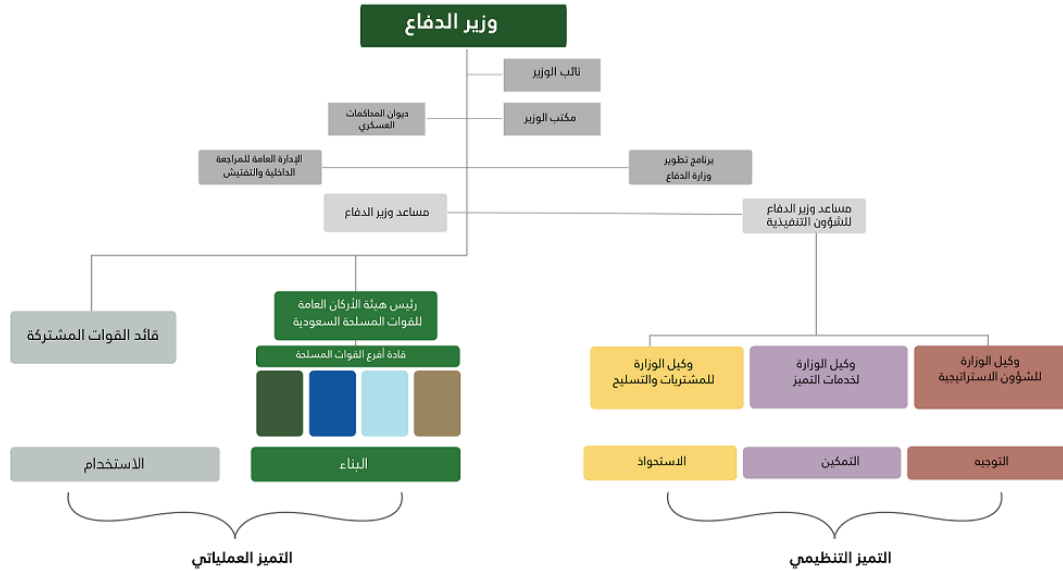
<sup>111</sup> "متحدث "عاصفة الحزم": قادرون على حسم العملية البرية"، سبق، 17 أبريل/نيسان 2017، (توجد أيضا مقابلة شاملة مع العميد أحمد العسيري، المتحدث باسم التحالف، متوفرة على: <https://akhbaar24.argaam.com/article/detail/212144>؛ <https://www.youtube.com/watch?v=xExLPyTtIVI&feature=youtu.be> (الدقائق 7:45-8:20)).

<sup>112</sup> رسم المخطط التنظيمي، برنامج تطوير وزارة الدفاع، وزارة الدفاع السعودية، <https://www.mod.gov.sa/DevelopmentProgram/Pages/OrganizationalChart.aspx> (تم الاطلاع في 26 يونيو/حزيران 2018).  
<sup>113</sup> "أمر ملكي أ/123، 14 مايو/أيار 2014، <http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?newsid=1232440>، "ولي ولي العهد يتقدم مستقبلي جثمان قائد القوات الجوية"، الشرق الأوسط، 14 يونيو/حزيران 2014،

<https://aawsat.com/home/article/382876/%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A-%D8%AC%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%82%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D9%8A%D8%A9> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018).

<sup>114</sup> قائد القوات منذ إنشائها، القوات الجوية الملكية السعودية، وزارة الدفاع السعودية، <https://www.mod.gov.sa/Sectors/Rsaf/Leaders/Pages/default.aspx?PageIndex=1> (تم الاطلاع في 19 يوليو/تموز 2018).

<sup>115</sup> أمر ملكي رقم أ/137، 26 فبراير/شباط 2018، <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1727540>.  
<sup>116</sup> رسم المخطط التنظيمي، برنامج تطوير وزارة الدفاع، وزارة الدفاع السعودية.



مخطط تنظيمي على موقع وزارة الدفاع السعودية يشير إلى أن وزير الدفاع يشرف على رئيس الأركان السعودي ، الذي يشرف بدوره على جميع القوات العسكرية السعودية. كان ولي العهد محمد بن سلمان وزير الدفاع السعودي منذ تصاعدت حرب اليمن في مارس/آذار 2015.

في فبراير/شباط 2018، أصدر الملك سلمان مرسوما ملكيا عيّن بموجبه الفريق فياض الرويلي، الذي كان نائب البنيان، في منصب رئيس هيئة الأركان العامة. 117 كما عُيّن بموجب المرسوم نفسه الفريق ركن فهد بن عبد العزيز آل سعود قائدا للقوات الجوية، 118 وهو الذي "يشرف على العمليات العسكرية في اليمن". 119

ليس واضحا متى فصلت السعودية بين دوري رئيس هيئة الأركان وقائد القوات المشتركة. رغم أن ترقية الأمير فهد رسميا إلى منصب قائد القوات المشتركة تمت يوم 26 فبراير/شباط 2018، إلا أنه بدأ في قيادة عمليات التحالف قبل ذلك التاريخ على ما يبدو. في يوليو/تموز 2017، كتب مسؤولان حكوميان أمريكيان، بعد سلسلة من الاجتماعات في الرياض: "السعوديون – ويقودهم الآن الفريق

117 أمر ملكي رقم أ/137؛ أمر ملكي رقم أ/123؛ السيرة الذاتية لرئيس هيئة الأركان الجديد الفريق أول فياض الرويلي"، أخبار 24، 27 فبراير/شباط 2018، <https://akhbaar24.argaam.com/article/detail/382066> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛ "أمر ملكي بتعيين الفريق الركن فياض الرويلي قائدا للقوات الجوية"، الونام، 10 مايو/أيار 2013، <http://www.alweeam.com.sa/201634/%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D9%85%D9%84%D9%83%D9%8A-%D8%A8%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%86-%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88/> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018).

118 "سمو ولي العهد يستقبل أصحاب السمو والمعالي بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيينهم وتعيينهم في مناصبهم العسكرية الجديدة"، وكالة الأنباء السعودية، 27 فبراير/شباط 2018، <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1730029> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛ "Face Of Prince Fahad bin Turki bin Abdul Aziz, commander of the joint forces of the Saudi-led Arab coalition in Yemen," Arab News, May 13, 2018, <http://www.arabnews.com/node/1301991/saudi-arabia> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛ أمر ملكي رقم أ/137.

119 "قائد القوات المشتركة يزور الوحدات العسكرية في منطقة العمليات باليمن"، وكالة الأنباء السعودية، 30 مايو/أيار 2018، <https://www.spa.gov.sa/1771201> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018).

سياسي / سمو وزير الدفاع يصل إلى مركز عمليات القوات الجوية لقيادة عملية عاصفة الحزم

الخميس 1436/6/8 هـ الموافق 2015/03/26 م واس



Twitter Like 0 Shar

الرياض 06 جمادى الآخرة 1436 هـ الموافق 26 مارس 2015 م واس

وصل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدفاع رئيس الديوان الملكي المستشار الخاص لخدم الحرمين الشريفين يوم أمس إلى مركز عمليات القوات الجوية لقيادة عملية عاصفة الحزم التي انطلقت عملياتها بأمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية - حفظه الله - في تمام الساعة 12 من منتصف الليل. وأشرف سموه على الضربة الجوية الأولى على معقل الحوثيين في اليمن، والتي نتج عنها تدمير الدفاعات الجوية الحوثية بالكامل وقاعدة الديلمية وبطاريات صواريخ سام وأربع طائرات حربية، دون أي خسائر في القوات الجوية السعودية ولله الحمد.

لقطة من وكالة الأنباء السعودية الرسمية تفيد أنه في 26 مارس/آذار 2015، توجه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى مركز عمليات القوات الجوية لقيادة عمليات عاصفة الحزم".

ركن فهد بن تركي بن عبد العزيز...". 120 في  
سبتمبر/أيلول 2017، أصدرت وكالة الأنباء  
الرسمية السعودية بياناً وصفت فيه الأمير  
فهد بقائد عملية "إعادة الأمل". 121 بعد ترقيته  
رسمياً في فبراير/شباط 2018، زار الأمير  
فهد الوحدات العسكرية في اليمن واستقبل  
الرئيس هادي والأمين العام للأمم المتحدة  
أنطونيو غوتيريس في الرياض. 122 كان قبلها  
قد رُقي إلى منصب قائد القوات البرية  
السعودية في أبريل/نيسان 2017. 123 قبل  
ذلك، عمل قائداً لقوات التحالف الخاصة في  
عمليات عاصفة الحزم وإعادة الأمل، ونائباً  
لقائد القوات البرية السعودية. في 2016،  
منحته السعودية ميدالية لدوره في عمليات  
اليمن. 124

في 2017، قال تليرسون لمشرعين أمريكيين  
إن قائد القوات المشتركة للتحالف هو الذي  
يوافق على أهداف الهجمات المتعمدة، ولكن

Stephen Seche and Eric Pelofsky, "Yemen: The View from Riyadh," Just Security, July 23, 2017, 120

https://www.justsecurity.org/43438/yemen-view-riyadh/ (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2012).

121 "سمو الفريق الركن فهد بن تركي بن عبدالعزيز قائد القوات المشتركة لعمليات إعادة الأمل وقائد القوات البرية يعايد المرابطين وقوات التحالف في كل من نجران وجازان"، وكالة الأنباء السعودية، 1 سبتمبر/أيلول 2017، https://www.spa.gov.sa/1662681 (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018).

122 "سمو قائد القوات المشتركة يستقبل الأمين العام للقوات المشتركة"، وكالة الأنباء السعودية، 18 أبريل/نيسان 2018،  
https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1753559 (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2012)؛ الرئيس اليمني يزور  
قيادة القوات المشتركة"، وكالة الأنباء السعودية، 11 مايو/أيار 2018، https://www.spa.gov.sa/1761961 (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران)؛  
"قائد القوات المشتركة بالتحالف الأمير فهد بن تركي في ميدي بعد تحريرها"، المشهد اليمني، 13 أبريل/نيسان 2018، http://www.almashhad-  
alyemeni.com/topics/18/04/13/107910.html (مع صور) (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2012)؛ "قائد القوات المشتركة يزور الوحدات  
العسكرية في منطقة العمليات باليمن"، وكالة الأنباء السعودية.

123 أمر ملكي رقم 165/أ، 22 أبريل/نيسان 2017، https://www.spa.gov.sa/1619214 (تم الاطلاع في 22 أبريل/نيسان 2017).

124 السيرة الذاتية لصاحب السمو الملكي قائد القوات المشتركة، وزارة الدفاع السعودية،  
https://www.mod.gov.sa/Leaders/COJF/Pages/CV.aspx (تم الاطلاع في 26 يونيو/حزيران 2012) (تتضمن المناصب المذكورة أعلاه  
بالتواريخ)؛ "قائد العمليات الخاصة بالتحالف العربي يعلن من قرب صعدة بدء الحسم العسكري في اليمن"، يمن برس، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2016،  
https://www.yemen-press.com/news86042.html (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛ "نائب قائد القوات البرية السعودية والفريق  
الأحمر يزوران مأرب"، الرياض، 17 مارس/آذار 2016، http://www.alriyadh.com/1137998 (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛  
"بالصور: نائب قائد القوات البرية الأمير فهد بن تركي يتفقد قوات التحالف في مدينة مأرب اليمنية"، أخبار 24، 18 سبتمبر/أيلول 2015،  
https://akhbaar24.argaam.com/article/detail/235517 (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2018)؛ "بالصور: تعرّف على قائد القوات البرية  
السعودية الجديد الأمير فهد بن تركي آل سعود"، المرصد (بدون تاريخ)، https://al-marsd.com/123173.html (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران  
2018)؛ "فهد بن تركي: 8 معلومات عن قائد القوات البرية الجديد"، الدالة، 23 أبريل/نيسان 2017،  
http://aldala.com/%D9%81%D9%87%D8%AF-%D8%A8%D9%86-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A-  
8-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%A7%D8  
%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A8/  
في 22 يونيو/حزيران 2018).

## طيارى التحالف لهم صلاحية الاشتباك مع الضربات المتحركة:

بحسب الجيش السعودي، على قائد قوات التحالف المشتركة الموافقة على الأهداف، مع أخذ مجموعة واسعة من الاعتبارات في الحسبان، مثل طبيعة الهدف، ما يجاوره، وكيف سيؤثر على المهمة بشكل عام، الجوانب القانونية للضربة، والأضرار الجانبية المتوقعة. بعد ذلك، يعهد بالمهمة الجوية إلى وحدة مناسبة، فتحدد السلاح الأمثل للهدف. إذا كان هناك هدف حساس من حيث الوقت، مثل توفر معلومات بشأن إطلاق وشيك لصاروخ باليستي، تُقصر عملية التحقق من الهدف، لكن على الطيارين استكمال عملية تحقق تتكون من 5 مراحل، ومنها تحديد الهدف بشكل جيد، مراجعة قواعد الاشتباك، التثبت ما إذا كان الهدف ضمن قائمة الأهداف المحظورة، وتحديد الضرر الجانبي المحتمل. بعدها يحظى الطيار بصلاحية الاشتباك مع الهدف (التي تسمح له بإلغاء المهمة إذا لم يكن متأكداً من شيء ما)... نعلم أن للتحالف مستشارين مدنيين وعسكريين في مركز العمليات الجوية. أحاطنا الجيش السعودي علماً بهذه التحسينات... بحسب تقييمنا، أدت مجموعة الأهداف الخاطئة وعملية التحقق إلى أغلبية الحوادث التي نتجت عنها خسائر مدنية، لذلك فهذه التحسينات في الإجراءات قادرة على تقليص خطر وقوع خسائر مدنية.<sup>125</sup>

في مارس/آذار 2015، ذكرت "وكالة أنباء الإمارات" أن السعودية نشرت 100 طائرة للمشاركة في عمليات التحالف.<sup>126</sup>

بحسب وكالة الأنباء الرسمية السعودية، أعلن الملك سلمان يوم 10 يوليو/تموز 2018، بناء على نصيحة من محمد بن سلمان، عفواً غامضاً وشاملاً ألغى بموجب جميع "العقوبات العسكرية والسلوكية" بحق الجنود السعوديين المشاركين في عملية إعادة الأمل في اليمن.<sup>127</sup> بدأت أعمال التحالف تحت مسمى "عاصفة الحزم"، التي انتهت في 21 أبريل/نيسان 2015، وتبعته عملية "إعادة الأمل"، التي تستمر حتى اليوم. لم يذكر بيان وزارة الدفاع الذي أعلن عن الأمر الملكي أي قيود للعفو، مشيراً إلى أنه ينطبق على "كافة العسكريين المشاركين في عملية إعادة الأمل... وفقاً لعدد من القواعد والضوابط".<sup>128</sup>

إذا لم يتوقف التحالف عن هجماته غير القانونية ولم يُجر تحقيقات ذات مصداقية في ادعاءات الهجمات غير القانونية الماضية، ولم يحاكم المتورطين ولم يقدم تعويضات إلى الضحايا، على مجلس الأمن الدولي فرض حظر سفر على محمد بن سلمان والأمير فهد بن تركي بن عبد العزيز آل سعود، وتجميد أصولهما.

<sup>125</sup> وزير الخارجية ريكس تيلرسون، ردود كتابية على الأسئلة الخاصة بالسجل المقدم إلى الوزير تيلرسون من قبل النائب ليو، لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، 14 يونيو/حزيران 2017، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش. لم يكن واضحاً ما إذا كانت عملية التحقق من الهدف والموافقة على الضربة التي تحدث عنها تيلرسون قد اعتمدت طيلة النزاع، أو فقط كجزء مما سماه "قواعد اشتباك أكثر صرامة".

<sup>126</sup> UAE fighter jets strike Houthis, return safely to bases," Emirates News Agency, March 28, 2015, <http://wam.ae/en/details/1395278543785> (تم الاطلاع في 6 يوليو/تموز 2018).

<sup>127</sup> "خادم الحرمين الشريفين يصدر أمره الكريم بالعفو عن كافة العسكريين المشاركين في عملية إعادة الأمل من العقوبات العسكرية والمسلكية الصادرة بحقهم"، وكالة الأنباء السعودية، 10 يوليو/تموز 2018، <https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=1783682> (تم الاطلاع في 10 يوليو/تموز 2018).

<sup>128</sup> السابق.

## الإمارات

لعبت كل من السعودية والإمارات أهم دورين من بين أعضاء التحالف الآخرين في العمليات العسكرية في اليمن، بما في ذلك شن غارات جوية. في مقابلة مع رويترز في 2015، أقر اللواء إبراهيم ناصر العلوي، قائد القوات الجوية الإماراتية، بأن القوات الإماراتية، إلى جانب القوات السعودية، شاركت في العمليات العسكرية في اليمن، مؤكداً أن التحالف له سيطرة كاملة على المجال الجوي اليمني. أنكر مسؤولية التحالف عن قتل مدنيين، وقال لروترز إن كلا القوتين الجويتين كانتا "محترفتين"، وإن عملية الاستهداف تحتاج إلى 3 أو 4 مستويات من الموافقة، وإن التحالف يستخدم ذخائر موجهة بدقة، بنسبة نجاح تناهز 98 بالمئة، بينما يستخدم ذخائر صغيرة في المدن لتقليص الأضرار.<sup>129</sup> في نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أكد العلوي أن القوات الإماراتية منتشرة في 6 مناطق في السعودية واليمن، زاعماً أن طياري القوات الجوية الإماراتية يتبعون "قواعد اشتباك محددة وتقييدية بشكل جيد".<sup>130</sup>

وزير الدفاع الإماراتي هو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ولكن السلطة الحقيقية في يد الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الحاكم الفعلي للإمارات. عندما اندلع النزاع اليمني، كان رئيس الإمارات وقائد القوات المسلحة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان يعاني من عجز، بعد أن أصيب بجلطة دماغية في 2014. قابل محمد بن زايد قادة القوات اليمنية والتحالف لمناقشة التطورات اليمنية على امتداد النزاع، بما في ذلك التعهد بدعم الإمارات للرئيس هادي في مارس/آذار 2015، بعد مقتل عشرات الجنود الإماراتيين في اليمن،<sup>131</sup> استقبال زعماء قبائل من مأرب في أبو ظبي في 2015<sup>132</sup> استقبال قادة من قوات عدن في 2015<sup>133</sup> مصافحة الجنود الإماراتيين المتوجهين إلى اليمن في 2015<sup>134</sup> ومقابلة الأمير فهد، الذي كان آنذاك قائد

Tim Hopher, "UAE officer denies Yemen civilian deaths caused by air power," Reuters, November 11, 2015, <sup>129</sup> <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-warplanes/uae-officer-denies-yemen-civilian-deaths-caused-by-air-power-idUSKCN0T025V20151111> (تم الاطلاع في 6 يوليو/تموز 2018) (قال قائد القوات الجوية الإماراتية لروترز، في تعليق علني نادري من مسؤول كبير في التحالف: "بصفتنا طرف فاعل ضمن سلاح الجو في القوات المتحالفة، نستخدم أسلحة بنسبة دقة تصل إلى 98 بالمئة، وبأحجام أصغر عندما يتعلق الأمر بالمناطق المدنية، مثل المدن"... أستطيع القول بأنه توجد بين 3 و4 مستويات من الموافقة على هذه الأهداف، حتى نتأكد أن المدنيين (لا يتعرضون للخطر) - ونستخدم أحجام صغيرة حتى نسيطر على الأضرار الجانبية... نحن قوة جوية محترفة، والقوات المتحالفة نفس الشيء... كل المجال الجوي خاضع للقوات المتحالفة... ولذلك لا أظن أنك تستطيع طرح أسئلة كثيرة أخرى عن الجانب العسكري". "الآن، الأمر متروك لليمنيين ليعيدوا السيطرة على مدنهم، مثل العاصمة صنعاء، ويمارسوا حكمهم)". "القوات الجوية والدفاع الجوي... كفاءة واقتدار"، البيان، 20 يناير/كانون الثاني 2017، <https://www.albayan.ac/across-the-uae/news-and-reports/2017-01-10-1.2822020> (تم الاطلاع في 6 يوليو/تموز 2018).

Chris Pocock, "Yemen Issue Raised at Air Chiefs Conference," Ain Online, November 12, 2017, <sup>130</sup> <https://www.ainonline.com/aviation-news/defense/2017-11-12/yemen-issue-raised-air-chiefs-conference> (تم الاطلاع في 6 يوليو/تموز 2018).

"UAE's support of Yemen to remain unflinching," The National, September 5, 2015, <sup>131</sup> <https://www.thenational.ac/uae/government/uae-s-support-of-yemen-to-remain-unflinching-1.134221> (تم الاطلاع في 5 يوليو/تموز 2018).

<sup>132</sup> محمد بن زايد يستقبل محافظ وشيوخ ووجهاء قبائل مأرب اليمنية بقصر الشاطئ في أبو ظبي، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، مقطع فيديو على يوتيوب، قناة الشارقة، <https://www.youtube.com/watch?v=A-uVeXdrKWA> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018).

<sup>133</sup> محمد بن زايد يستقبل في أبو ظبي عدداً من قادة المقاومة اليمنية في عدن، 21 ديسمبر/كانون الأول 2015، مقطع فيديو على يوتيوب، وكالة الأنباء الإماراتية، <https://www.youtube.com/watch?v=X7J3ambx64A> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018).

<sup>134</sup> محمد بن راشد ومحمد بن زايد وأولياء العهد يصافحون الدفعة الأولى من جنودنا الأبطال العائدين من اليمن، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، مقطع فيديو على يوتيوب، قناة الشارقة، <https://www.youtube.com/watch?v=AqKhZALPas4> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018).





أنقاض أحد أجنحة مديرية أمن الزيدية في محافظة الحديدة. هذا الجناح - وجناحان آخران - كان بهم ما لا يقل عن 100 سجين وقت هجمة التحالف. قال شهود لـ هيومن رايتس ووتش إن شاحنات مجهزة ببنادق آلية كانت تتمركز أحيانا في هذا الموقع.

العمليات المشتركة المختصة لعملية إعادة الأمل، لمناقشة التطورات في اليمن في أبريل/نيسان 2017.<sup>135</sup>

بحسب تقارير إعلامية، اختير الشيخ طحنون بن زايد، أحد أشقاء محمد بن زايد، لقيادة التنسيق بين الإمارات والسعودية في ما يتعلق بالعمليات العسكرية لعاصفة الحزم.<sup>136</sup>

رئيس أركانه العام هو الفريق الركن حمد محمد ثاني الرميثي. كما هو الحال في السعودية، يخضع رئيس الأركان مباشرة إلى وزير الدفاع بينما تخضع بقية فروع الجيش له.<sup>137</sup> زار الرميثي اليمن عدة

<sup>135</sup> "محمد بن زايد يستقبل قائد العمليات الخاصة المشتركة لدول التحالف العربي"، وكالة أنباء الإمارات، 10 أبريل/نيسان 2017، <http://wam.ae/ar/details/1395302607829> (تم الاطلاع في 7 يونيو/حزيران 2018)؛ "Abu Dhabi Crown Prince Discusses with Haftar International Efforts to Achieve Stability in Libya," Asharq Al-Awsat, April 11, 2017, <https://eng-archive.aawsat.com/theaawsat/news-middle-east/abu-dhabi-crown-prince-discusses-haftar-international-efforts-achieve-stability-libya> (تم الاطلاع في 7 يونيو/حزيران 2018).

<sup>136</sup> "نائب مستشار الأمن الوطني بدولة الإمارات يصل الرياض"، الوثام، 27 مارس/آذار 2015، <http://www.alweeam.com.sa/328697/%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1/> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2018)؛ "طحنون بن زايد.. منسق عاصفة الحزم مستشارا للأمن الوطني"، العين، 14 فبراير/شباط 2016، <https://al-ain.com/article/69201> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2018).

<sup>137</sup> "محمد بن زايد يتفقد سير العمل في القوات المسلحة"، البيان، 5 أغسطس/آب 2015، <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-08-05-1.2430443> (تم الاطلاع في 6 أغسطس/آب 2018).





البحر الأحمر للمساعدة على فرض حظر بحري، وأشرفت على استراتيجية التحالف للإعداد لهجوم على ميناء الحديدة.<sup>145</sup> في مارس/آذار 2017، بعد أن قصفت مروحية قاربا ينقل مهاجرين ولاجئين صوماليين قبالة سواحل الحديدة، فقتلت وأصابت العشرات، قال أحد عناصر القوات المسلحة الإماراتية إن القوات الإماراتية كانت تعمل في المنطقة، لكنه نفى أن تكون الإمارات هي التي نفذت الهجوم.<sup>146</sup> في 2017 و2018، قادت الإمارات عمليات التحالف لاسترجاع مناطق على الساحل الغربي، بما في ذلك الحديدة.<sup>147</sup>

تقود الإمارات جهود التحالف في جنوب وشرق اليمن، وقادت جهود مكافحة الإرهاب ضد تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" و"الدولة الإسلامية في اليمن"، الفرع المحلي لتنظيم "الدولة الإسلامية" (المعروف أيضا بداعش)، بما في ذلك مساعدة القوات اليمنية على تنفيذ حملات أمنية. وثقت هيومن رايتس ووتش العديد من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسنودة من الإمارات، مثل التعذيب، الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري.<sup>148</sup> كما خلص تقرير لفريق خبراء تابع للأمم المتحدة إلى أن "قوات النخبة" خاضعة للإمارات.<sup>149</sup> أقرت الحكومة اليمنية في رسالة وجهتها إلى هيومن رايتس ووتش في أبريل/نيسان 2018 بأن قوات النخبة لم تكن تحت سيطرتها.<sup>150</sup> كما تُدير الإمارات عددا من منشآت الاحتجاز جنوب اليمن، بعضها وثقت فيها هيومن رايتس ووتش انتهاكات.<sup>151</sup>

إذا لم يتوقف التحالف عن هجماته غير القانونية، ولم يُجر تحقيقات ذات مصداقية في الهجمات غير القانونية المزعومة، ولم يقاض المتورطين ولم يعرض الضحايا المدنيين، على مجلس الأمن فرض حظر سفر على الشيخ محمد بن زايد وتجميد أصوله.

<sup>145</sup> "عمليات التحالف الخليجي في اليمن (الجزء الثالث): الحصار البحري والجوي"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 25 مارس/آذار 2016، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/gulf-coalition-operations-in-yemen-part-3-maritime-and-aerial-blockade> (تم الاطلاع في 6 يوليو/تموز 2018)؛ "Explosive boat attack foiled targeting UAE ship," Al-Arabiya, August 16, 2017, <https://english.alarabiya.net/en/News/gulf/2017/08/16/Explosive-boat-attack-foiled-targeting-UAE-ship.html> (تم الاطلاع في 8 سبتمبر/أيلول 2017)؛ Karen DeYoung and Missy Ryan, "Trump Administration Weighs Deeper Involvement in Yemen War," Washington Post, March 26, 2017, [https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-administration-weighs-deeper-involvement-in-yemen-war/2017/03/26/b81eecd8-0e49-11e7-9d5a-a83e627dc120\\_story.html?utm\\_term=.7c56bd3ee163](https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-administration-weighs-deeper-involvement-in-yemen-war/2017/03/26/b81eecd8-0e49-11e7-9d5a-a83e627dc120_story.html?utm_term=.7c56bd3ee163) (تم الاطلاع في 27 مارس/آذار 2017).

<sup>146</sup> Statement of Armed Forces official source on refugee boat incident," Emirates News Agency, March 20, 2017, <http://wam.ae/en/details/1395302603973> (تم الاطلاع في 23 مارس/آذار 2017).

<sup>147</sup> بيتر ساليبري، "اليمن: ما بعد الحديدة"، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، 19 يونيو/حزيران 2018، <http://www.agsiw.org/ar/yemen-after-hodeidah> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018)؛ ألكسندر ميلو ومايكل نايتس، "حملة الحديدة (الجزء الثاني): هل باستطاعة اليمن استعادة الموانئ الرئيسية من المتمردين الحوثيين؟"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 15 مايو/أيار 2018، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-hodeida-campaign-part-2-can-yemen-recapture-hodeida-from-the-houthi-reb> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018).

<sup>148</sup> "اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 22 يونيو/حزيران 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/22/305358>.

<sup>149</sup> UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on Yemen," S/2018/68, January 26, 2018, [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=S/2018/68](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2018/68), p.34-36.

<sup>150</sup> "اليمن: تعذيب واعتصام مهاجرين أفارقة رهن الاحتجاز"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 17 أبريل/نيسان 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/04/17/317017>.

<sup>151</sup> "اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش؛ UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on Yemen," S/2018/68, p.34-36.

منظمة العفو الدولية، "اليمن: الله وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة: الاختفاء القسري والانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في جنوب اليمن"، 12 يوليو/تموز 2018، <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE3186822018ARABIC.PDF>.



قصف طيران التحالف بقيادة السعودية 3 مبان سكنية في فجح عطان، وهو حي سكني مكتظ في صنعاء، يوم 25 أغسطس/آب 2017. محمد المخلافي 2017 © تدمر 2 من المباني كليا وتضرر الثالث بشكل بالغ.

## اليمن

يعمل التحالف في اليمن بموافقة الحكومة. إضافة إلى الرياض، للتحالف مراكز عمليات في اليمن. تقدّم القوات المسلحة اليمنية معلومات استخباراتية إلى قوات التحالف لتحديد أهداف الضربات الجوية، إضافة إلى مشاركتها في العمليات العسكرية بشكل عام.<sup>152</sup> في 2017، قال تليرسون للكونغرس:

أعلمنا التحالف أنه وضع أيضا بروتوكولات أشدّ صرامة على الضربات التي تأمر بها القوات الحكومية اليمنية، والتي تسببت في مشاكل في الماضي. أمّا الآن، فتخضع طلبات الحكومة اليمنية لشنّ ضربات جوية إلى عملية التحقق المذكورة سابقا والتي يتولاها قائد القوات المشتركة للتحالف.<sup>153</sup>

الرئيس هادي هو قائد القوات اليمنية المسلحة، ومنذ فبراير/شباط 2016، عمل علي محسن الأحمر نائبا للرئيس ونائبا للقائد. شغل منصب رئيس الأركان العامة اليمنية الفريق اللواء محمد المقديشي،

Statement issued by the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates, the Kingdom of Bahrain, the State of<sup>152</sup> Qatar and the State of Kuwait, S/2015/217, March 27, 2015, <http://undocs.org/S/2015/217>, p.3-5.

<sup>153</sup> وزير الخارجية ريكس تليرسون، ردود كتابية على الأسئلة الخاصة بالسجل المقدم إلى وزير الخارجية تيليرسون من قبل النائب ليو، لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب.

أي رئيس الجهاز العسكري اليمني بأكمله، من مايو/أيار 2015 إلى أن أزيح من منصبه في سبتمبر/أيلول 2017، لما عُيّن مستشاراً لقائد القوات المسلحة اليمنية وممثلاً لقوات التحالف المشتركة.<sup>154</sup> عُيّن طاهر العقيلي رئيساً للأركان العامة مكان المقديشي في 2017<sup>155</sup> لكن هذا الأخير استمر في لعب دور قيادي في العمليات العسكرية للتحالف. بحسب تقارير إعلامية، التقى المقديشي في مطلع 2018 قادة التحالف في مأرب بصفته مستشاراً خاصاً لقائد القوات المسلحة ووزير الدفاع بالنيابة.<sup>156</sup>

## دول التحالف الأخرى

تؤكد المعلومات المتاحة أن دولاً أخرى شاركت في الحملة العسكرية بدرجات متفاوتة. في مارس/آذار 2015، ذكرت وكالة أنباء الإمارات أن الكويت خصصت 15 طائرة للمشاركة في عمليات التحالف، بينما خصصت البحرين 15 طائرة وقطر 10 طائرات.<sup>157</sup> قدّمت تقارير إعلامية وأخرى تتعلق بالسياسات بعض المعطيات بشأن حوادث بعينها كان لأعضاء التحالف دور فيها أثناء الحملة الجوية: ففي مايو/أيار 2015، تحطمت مقاتلة مغربية من طراز "إف 16" (F-16) أثناء تنفيذها مهمة في اليمن.<sup>158</sup> أعلم المغرب الأمم المتحدة أنه توقف منذ 22 يناير/كانون الثاني 2016 عن تشغيل معدّاته الجوية لدعم الحكومة اليمنية.<sup>159</sup> في ديسمبر/كانون الأول 2015، تحطمت طائرة بحرينية من طراز "إف 1" (F-1) وطائرة من طراز إف 16 يقودها طيار أردني أثناء تنفيذ عمليات للتحالف.<sup>160</sup> في 2015، نفذت مصر غارات جوية على السواحل الغربية لليمن.<sup>161</sup> في يوليو/تموز 2016، قالت مصر لفريق خبراء الأمم المتحدة إنها كانت تساهم في القوات البحرية، ثم في 22 أغسطس/آب، أكد الرئيس عبدالفتاح السيسي أن مصر لها معدات جوية في السعودية.<sup>162</sup> كما قال

<sup>154</sup> "هادي يطيح بالمقدشي من رئاسة أركان الجيش اليمني"، إرم نيوز، 4 سبتمبر/أيلول 2017، <https://www.aremnews.com/news/arab-world/yemen/977319> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018).

<sup>155</sup> السابق.

<sup>156</sup> "المقدشي يتفقد معسكر أم ريش في مأرب"، يمن فويس، 1 أبريل/نيسان 2018، <https://voice-yemen.com/news/116643.html> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018)؛ "الفريق المقدشي يلتقي قيادة قوات التحالف العربي بمأرب"، المصدر أونلاين، 15 مارس/آذار 2018، <http://almasdaronline.com/article/97679> (مع ذكر قادة القوات المسلحة الإماراتية والسعودية المعنيين في مأرب مثل محمد راشد المسابري، الذي عوض صالح سعيد العليلي، عن الإمارات، وعلي ساير العنزي، عن السعودية) (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2018).

<sup>157</sup> "UAE fighter jets strike Houthis, return safely to bases," Emirates News Agency.

<sup>158</sup> Mohammed Ghojari & Mohammed Mukhashaf, "Moroccan F-16 jet from Saudi-led coalition in Yemen crashes," Reuters, May 11, 2015, <https://uk.reuters.com/article/uk-yemen-security-clashes-idUKKBN0NW0IX20150511> (تم الاطلاع في 18 يونيو/حزيران).

UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on Yemen," S/2018/193, p.29

<sup>160</sup> Noah Browning, "Bahraini jet taking part in Yemen war crashes in Saudi Arabia: coalition," Reuters, December 30, 2015, <https://www.reuters.com/article/us-yemen-security-bahrain/bahraini-jet-taking-part-in-yemen-war-crashes-in-saudi-arabia-coalition-idUSKBN0UD0LK20151230> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2018)؛ "Air force pilot returns home after crash in Saudi Arabia," Jordan Times, February 25, 2017, <http://jordantimes.com/news/local/air-force-pilot-returns-home-after-crash-saudi-arabia> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2018).

<sup>161</sup> ألكسندر ميلو ومايكل نابيتس، "عمليات التحالف الخليجي في اليمن (الجزء الأول): الحرب البرية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 25 مارس/آذار 2016، <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/gulf-coalition-operations-in-yemen-part-1-1-the-ground-war> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2018).

<sup>162</sup> UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on Yemen," S/2018/193, p.29.

فريق خبراء الأمم المتحدة في تقرير صدر في 2017 إن عناصر من أغلب دول التحالف كانوا موجودين في المقر المشترك بالرياض.<sup>163</sup> في رسالة موجهة إلى هيومن رايتس ووتش، قالت قطر في يونيو/حزيران 2018:

خصوص الأسئلة في رسالتكم، أود أن أشدد على أن اشتراك دولة قطر في تحالف دعم الشرعية في اليمن انتهى، وأن القوات القطرية انسحبت في أوائل يونيو/حزيران 2017. خلال اشتراك قطر في التحالف، اقتصر اشتراكها على حماية الحدود السعودية من هجمات قوات الحوثيين وصالح، دون وجود أي قوات أو هجمات أو عمليات عسكرية في أراضي اليمن. كما نلاحظ أن المهام المسندة إلى القوات المسلحة القطرية خلال اشتراكها في التحالف كانت مشاركة القوات في قطاع نجران بالمسؤولية عن النقاط الحدودية الأمامية داخل الأراضي السعودية وإدارة<sup>164</sup> العمليات في منطقة سقام.

لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من التحقق من هذه المزاعم بشكل مستقل.

## دول تواجه خطر التواطؤ في الانتهاكات

لا يقتصر الالتزام بالاحترام وضمأن الاحترام الذي تنص عليه المادة المشتركة الأولى على دول التحالف التي تشارك في الضربات الجوية، وإنما يشمل الدول المشاركة فعلياً في "التمويل أو التجهيز أو التسليح أو التدريب" أو كل دولة "تخطط وتنفذ وتقدم خلاصات عن العمليات المشتركة مع هذه القوات".<sup>165</sup>

أصبحت الولايات المتحدة طرفاً في النزاع اليمني منذ أشهر القتال الأولى عبر تقديم مساعدة تشغيلية مباشرة لعمليات التحالف الجوية، وبناء على ذلك، لديها التزامات بموجب المادة المشتركة الأولى تجاه النزاع اليمني. قدمت الولايات المتحدة مساعدات كبيرة إلى السعودية، بما في ذلك "استخبارات، صهاريج وقود محملة جواً، وآلاف الذخائر المتطورة".<sup>166</sup> في 2017، أرسلت الولايات المتحدة

UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on<sup>163</sup> Yemen," S/2018/193, p.30.

<sup>164</sup> نصّ الرسالة في ملحق هذا التقرير.

<sup>165</sup> انظر: ICRC, 2016 Commentary on the First Geneva Convention, <https://ihl-databases.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Comment.xsp?action=openDocument&documentId=72239588AFA66200C1257F7D00367DBD>

<sup>166</sup> Mark Mazzetti and Eric Schmitt, "Quiet Support to Saudis Entangles US in Yemen," New York Times, March 13, 2016, <https://www.nytimes.com/2016/03/14/world/middleeast/yemen-saudi-us.html> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2018)؛

Letter from Acting US Defense Department General Counsel William Castle to Senate Majority Leader Mitchell McConnell, February 27, 2018, available at <https://assets.documentcloud.org/documents/4390794/Acting-GC-Letter-to-Majority-Leader-Re-Sanders.pdf>.

حوالي 12 قوة مختصة للمساعدة في تحديد وتدمير مخابئ الصواريخ الباليستية ومواقع الإطلاق الحوثية، بحسب نيويورك تايمز.<sup>167</sup>

حذر أساتذة قانون دوليون ومشرعون أمريكيون من أن استمرار الدعم الأمريكي للسعودية – بما فيه بيع الأسلحة – قد يجعل الولايات المتحدة شريكة في انتهاكات التحالف لقوانين الحرب، وقد يعرض المسؤولين الأمريكيين إلى المسؤولية القانونية على جرائم الحرب.<sup>168</sup> قضت "محكمة جرائم الحرب بسيراليون"، في قرار أيده المدعي العام للجان العسكرية الأمريكية في 2013، بأن مساعدة أي شخص على ارتكاب جرائم حرب أو التحريض عليها تعني تقديمه لمساعدة عملية لها "وقع كبير" على حدوث جريمة ما، مع علمه أو وعيه بوجود "احتمال كبير" بأن مساعدته ستؤدي إلى الجريمة. تقتضي إدانة المسؤولين الأمريكيين بالمساعدة والتحريض على ارتكاب جرائم حرب "علمهم" بـ "الاحتمال الكبير" بأن مساعداتهم تُستخدم في هجمات غير قانونية، وأن القوات التي ساعدوها ارتكبت جرائم حرب متعمدة.<sup>169</sup>

بينما حصلت السعودية على الكثير من الأسلحة الموجودة في ترساناتها قبل بدء عملياتها العسكرية في اليمن في مارس/أذار 2015، كان على المسؤولين الأمريكيين أن يدركوا، مع استمرار العمليات، أن عدد الضربات الجوية التي انتهكت قوانين الحرب ارتفع. بلغت الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان عن عدة ضربات، مباشرة بعد انطلاق العمليات العسكرية للتحالف.<sup>170</sup> ناقش المسؤولون الأمريكيون داخليا ما إذا كان دعم التحالف سيتسبب في تحميل مسؤولية جنائية لموظفين أمريكيين، وأقرّ كبير مسؤولي حقوق الإنسان بوزارة الخارجية في عهد الرئيس أوباما "بإمكانية تعرّض المسؤولين الأمريكيين لخطر قانوني إذا استمرت مبيعات الأسلحة رغم وجود أدلة على انتهاكات

Helene Cooper, Thomas Gibbons-Neff and Eric Schmitt, "Army Special Forces Secretly Help Saudis Combat Threat From Yemen Rebels," New York Times, May 3, 2018, <https://www.nytimes.com/2018/05/03/us/politics/green-berets-saudi-yemen-border-houthi.html> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2018).

Ryan Goodman, "US Arms to Saudis Spell Legal Trouble for State Department Officials," Just Security, March 15, 2017, <https://www.justsecurity.org/38836/arms-sale-saudis-spell-legal-trouble-state-depart-officials/> (تم الاطلاع في 22 يونيو/حزيران 2018)؛ Stephen Rapp, "Time for a Reckoning in Yemen," Just Security, July 5, 2018, <https://www.justsecurity.org/58910/time-reckoning-yemen/> (تم الاطلاع في 5 يوليو/تموز 2018)؛ كريستين بيكرلي، "مسؤولون أمريكيون قد يُتهمون بالمشاركة في ارتكاب جرائم حرب في اليمن"، جاست سكيورتي، 4 مايو/أيار 2015، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/05/04/303324> (تم الاطلاع في 4 مايو/أيار 2017).

Prosecutor v. Taylor, Case No. SCSL-03-01-A, Appeals Chamber Judgment, Sept. 26, 2013, available at: <http://www.rscsl.org/Documents/Decisions/Taylor/Appeal/1389/SCSL-03-01-A-1389.pdf>; Government Motion to Make Minor Conforming Changes to the Charge Sheet (AE120B) at 2, United States v. Khalid Shaikh Mohammad et al. (Military Commissions Trial Judiciary, October 18, 2013), available at [http://www.mc.mil/Portals/0/pdfs/KSM2/KSM%20II%20\(AE120B\(Gov%20Sup\)\).pdf](http://www.mc.mil/Portals/0/pdfs/KSM2/KSM%20II%20(AE120B(Gov%20Sup)).pdf) (ناقشت محكمة الاستئناف التابعة للمحكمة الخاصة بسيراليون بكثير من التفصيل مسؤولية المساعدة والتحريض، وهي شكل من أشكال المسؤولية غير المباشرة، عبر تقييم حالات تاريخية في القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي الدولي. ولذلك فإن قرار تابلور هو "قرار قانوني جديد" يعكس نظرة القانون العرفي الدولي لمسؤولية المساعدة والتحريض"). انظر أيضا Brian Finucane, "Partners and Legal Pitfalls," 92 International Law Studies 407 (2016), available at <https://ssrn.com/abstract=2851939>.

<sup>170</sup> انظر على سبيل المثال، "اليمن – سقوط ضحايا مدنيين بسبب الضربات الجوية التي تقودها السعودية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 28 مارس/أذار 2015، <https://www.hrw.org/ar/news/2015/03/28/267643>؛ "اليمن: غارة جوية على مخيم تثير بواعث قلق جسيمة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 1 أبريل/نيسان 2015، <https://www.hrw.org/ar/news/2015/04/02/267715>؛ Letter from Human Rights Watch to US Secretary of Defense Ashton Carter, April 13, 2015, <https://www.hrw.org/news/2015/04/13/letter-us-secretary-defense-ashton-carter-armed-conflict-yemen>.





المخلفات المحترقة لشاحنة نقل وقود في موقع حفر بئر مياه في أرحب بمحافظة صنعاء. البئر التي كانت قيد الإنشاء كان الغرض منها إمداد بيت سعدان – وهي قرية قريبة – بالمياه. لم تجد هيومن رايتس ووتش أدلة على عمليات أو مواد عسكرية في الموقع. © كرسيتين بيكرلي/هيومن رايتس ووتش

لقوانين الحرب".<sup>171</sup> في ديسمبر/كانون الأول 2016، علّقت إدارة الرئيس أوباما صفقة بيع ذخائر موجهة بدقة إلى السعودية، جزئياً بسبب كيفية تنفيذ التحالف لحملته الجوية.<sup>172</sup>

حدّدت هيومن رايتس ووتش أسلحة أمريكية استُخدمت في 24 من أصل 88 هجوماً بدأ غير قانوني وثقته في اليمن منذ مارس/آذار 2015. من أصل الهجمات الـ 24، ناقشنا 6 في هذا التقرير، وقد يرقى بعضها إلى جرائم حرب. استُخدمت في إحدى الهجمات أسلحة صنّعت في أكتوبر/تشرين الأول 2015، أي بعد أشهر من اتّضح انتهاكات التحالف.<sup>173</sup> مع استمرار النزاع المسلح في اليمن وتزايد

<sup>171</sup> Warren Strobel and Jonathan Landay, "Exclusive: As Saudis bombed Yemen, US worried about legal blowback," Reuters, October 10, 2016, <https://www.reuters.com/article/us-usa-saudi-yemen-idUSKCN12A0BQ> (تم الاطلاع في 20

يونيو/حزيران 2018)؛ Ryan Goodman and Samuel Oakford, "Did US Provide Helicopter Used in Attack of Somali Refugees in Yemen," Just Security, March 24, 2017, <https://www.justsecurity.org/39210/united-states-implicated-helicopter-somali-refugees-yemen/> (تم الاطلاع في 20 يونيو/حزيران 2018).

<sup>172</sup> كرسيتين بيكرلي، "الولايات المتحدة توبخ السعودية بوقف صفقة أسلحة"، رأي – هيومن رايتس ووتش، 15 ديسمبر/كانون الأول 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/16/297831>.

<sup>173</sup> تشمل هذه الهجمات: هجوم 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016 على مراسم العزاء في القاعة الكبرى بصنعاء (حددت هيومن رايتس ووتش قبيلة من نوع "جي بي يو-12 بايفواي II" (GBU-12 Paveway II) بوزن 500 رطل موجهة بالليزر وملقاة جوا)؛ هجوم 10 سبتمبر/أيلول 2016 على قرية بيت سعدان بأرحب (حددت فيه هيومن رايتس ووتش قنبلتين أمريكيتين الصنع من نوع جي بي يو-12 بايفواي II بوزن 500 رطل موجهة بالليزر، وجزءاً من جهاز توجيه (جناح) صنّعه شركة "رايثيون" بالولايات المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2015 بحسب علامات على بقايا القطعة، أي بعد أشهر من الانتهاكات الواضحة للتحالف؛ واحد من هجومي على مصنع الإسمنت بعمران – في 12 يوليو/تموز 2015 و3 فبراير/شباط 2016 (حددت هيومن رايتس



أمريكية الصنع، الموجة بالأقمار الصناعية، المركبة على قنبلة ملقاة جوا (JDAM) بقايا مجموعة مقذوفات الهجوم المباشر المشترك قبل الاستخدام، تم تحديدها في موقع حفل زفاف قصفته طائرات التحالف في محافظة حجة في 22 أبريل/نيسان 2018. قتلت الغارة 22 شخصا، بينهم 8 أطفال، وجرح 54 آخرين على الأقل، بينهم 26 طفلا. © 2018 عبده شوعي

الأدلة على حصول جرائم حرب، ستزيد أيضا مخاطر مواجهة المسؤولين الأمريكيين للمسؤولية القانونية.<sup>174</sup>

تواجه الدول الأخرى التي استمرت في بيع أسلحة للسعودية، مثل المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا، خطر اتهامها مستقبلا بالتواطؤ مع هجمات التحالف غير القانونية. في فرنسا على سبيل المثال، وجدت دراسة أجرتها منظمات حقوقية 2018 أن "خطر أن تكون مبيعات الأسلحة الفرنسية غير

174 كريستين بيكرلي، "مسؤولون أمريكيون قد يُتهمون بالمشاركة في ارتكاب جرائم حرب في اليمن"، جاست سكيورتي. ووتش ذخيرة من نوع "ام كي-82" (MK-82) (قنبلة لأغراض عامة بوزن 500 رطل) مجهزة بنظام توجيه عبر الأقمار الصناعية لذخائر الهجمات المشتركة المباشرة، كان العمال قد جمعوه من إحدى الغارتين؛ هجوم 15 مارس/آذار 2016 على سوق مستباء بحجة (حددت فيه هيومن رايتس ووتش قنبلة من نوع "جي بي يو-31" (GBU-31) موجهة بالأقمار الصناعية، تتكون من قنبلة من نوع "أم كي-84" (MK-84) بوزن 2,000 رطل أمريكية الصنع مصحوبة بنظام توجيه عبر الأقمار الصناعية لذخائر الهجمات المشتركة المباشرة، أمريكي الصنع أيضا)؛ وهجوم مصنع كوكا كولا بصنعاء (حددت فيه هيومن رايتس ووتش قنبلة واحدة أمريكية الصنع على الأقل من نوع "ام كي-83" (MK-83) بوزن 1,000 رطل، ضمن سلسلة بايفواي للقنابل الموجهة بالليزر).

174 كريستين بيكرلي، "مسؤولون أمريكيون قد يُتهمون بالمشاركة في ارتكاب جرائم حرب في اليمن"، جاست سكيورتي.



قانونية كبير، نظرا إلى التزاماتها الدولية، بموجب أحكام 'معاهدة تجارة الأسلحة' و'الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي'".<sup>175</sup>

## تهرب الأفراد من التدقيق

بموجب قوانين الحرب، على الدول التحقيق في جرائم الحرب المزعومة التي يرتكبها عناصر من قواتها المسلحة وأي أشخاص آخرين تحت ولايتها. ليس من الضروري وجود مشتبه به بعينه لبدء التحقيقات، وإنما فقط وجود معلومات موثوقة وذات مصداقية على إمكانية حدوث انتهاكات.<sup>176</sup>

الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لقوانين الحرب بقصد إجرامي – أي بشكل متعمد أو بتهور – مسؤولون عن جرائم حرب.<sup>177</sup> كما يُمكن تحميل المسؤولية القانونية للأفراد لمحاولة ارتكاب أو تسهيل أو مساعدة أو التحريض على جريمة حرب. كما يمكن أن تشمل المسؤولية الأفراد الذين يخططون لارتكاب جريمة حرب أو يحرضون عليها.<sup>178</sup>

قد يُحاكم أيضا القادة والزعماء المدنيون بتهمة جرائم حرب في إطار مسؤولية القيادة عندما يكونون على علم أو كان يتعين عليهم أن يعلموا بارتكاب جرائم حرب من دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعها أو لمعاقبة المسؤولين عنها.<sup>179</sup>

في 2017، كتب فريق الأمم المتحدة المعني باليمن إنه، في بعض الحالات، "تقع مسؤولية الحرص على الالتزام بالقانون الإنساني الدولي على عاتق القادة الذين يخططون للضربات الجوية ويقررون حدوثها، والذين بحوزتهم المعلومات اللازمة من مجموعة من المصادر".<sup>180</sup>

إلى حد بعيد، لم تقدم تحقيقات الفريق المشترك تقييمات ذات مصداقية لما إذا كان التحالف قد انتهك قوانين الحرب في غارات جوية محددة، ناهيك عن التحقيق بشكل شامل ومحاييد في إمكانية تورط أفراد في جرائم حرب. لكن وجوه القصور في عمل الفريق المشترك لا تعني أنه يُمكن تجاهل

<sup>175</sup> FIDH, "French arms sales: 'indicators of presence' in Yemen and the necessary reform of control mechanisms," May 31, 2018, <https://www.fidh.org/en/region/north-africa-middle-east/yemen/fidh-org/en> (تم الاطلاع في 31 مايو/أيار 2018). Joseph Braham and Laurence Greig, "French Transfer of Weapons During the Yemen Conflict, From April 2015 Until Now (in French)," Ancile Avocats, March 16, 2018, [https://amnestyfr.cdn.prismic.io/amnestyfr%2Fb2bf59b9-cd8e-471f-a689-e8e84f151b17\\_etude+juridique\\_cabinet+ancile\\_transfert+d%27armes+de+la+france+dans+le+cadre+du+conflit+au+yemen.pdf](https://amnestyfr.cdn.prismic.io/amnestyfr%2Fb2bf59b9-cd8e-471f-a689-e8e84f151b17_etude+juridique_cabinet+ancile_transfert+d%27armes+de+la+france+dans+le+cadre+du+conflit+au+yemen.pdf).

<sup>176</sup> Michael Schmitt, "Investigating Violations of International Law in Armed Conflict," Harvard National Security Journal, vol. 2 (2011), p. 39.

<sup>177</sup> انظر: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156. ("العنصر العقلي: تشير السوابق القضائية الدولية إلى أن جرائم الحرب هي انتهاكات ترتكب عمدا، أي إما عن سابق تصوّر وتصميم أو عن طيش. ويختلف العنصر العقلي الدقيق وفقا للجريمة المقصودة"). انظر على سبيل المثال، المدعي العام ضدّ ديلاليتش ومن معه (قضية ديلاليتش)، المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا سابقا، القضية رقم IT-96-21-T، حكم (دائرة المحاكمة الثانية) مؤرخ في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 1998.

<sup>178</sup> انظر القانون الإنساني العرفي، القاعدة 151.

<sup>179</sup> انظر السابق، ص 558-563.

<sup>180</sup> انظر أيضا UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on Yemen, S/2018/68," Annex 58.

المسؤولية القانونية والتحقيق في جرائم الحرب وتقديمهم المتورطين إلى العدالة. كان يتعين إجراء تحقيقات جنائية جادة ليس فقط في الحالات القليلة التي شكَّ فيها الفريق المشترك بوجود انتهاكات، وإنما أيضا في الغارات الكثيرة الأخرى التي تبدو غير قانونية والتي بلغت عنها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. على هذا الأساس، تُعتبر التحقيقات التي أجراها الفريق المشترك فشلا تاما.

يُمكن أيضا محاكمة الأشخاص الذين يُتوقع ضلوعهم في جرائم حرب لأسباب موثوقة في بلدان ثالثة بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. يسمح هذا المبدأ للمدعين العامين بملاحقة الأشخاص الذين يُعتقد أنهم ارتكبوا جرائم دولية خطيرة حتى وإن ارتكبت في مكان آخر، وحتى عندما لا يكون المتهمون والضحايا من مواطني ذلك البلد.

على السلطات القضائية في الدول الثالثة النظر في إمكانية إجراء هكذا تحقيقات، بما يتماشى مع قوانينها الوطنية. على اليمن الانضمام فورا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إضافة إلى التحقيقات الجنائية، أنشأ مجلس الأمن الدولي، في القرارين 2140 و2216، نظام جزاءات يستهدف كل من تورط في "التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، أو أعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها"، وكذلك المتورطين في منع وصول المساعدات الإنسانية، بحظر سفر وتجميد أصول محتملين. عملا بالقرار، تستطيع لجنة الجزاءات تحديد "الأفراد والكيانات" المستهدفة بالعقوبات إذا كانوا "يقدمون الدعم لتلك الأعمال".<sup>181</sup> على مجلس الأمن ضمان مراعاة الأصول القانونية لجميع الذين تشملهم العقوبات.

سبق أن فرضت لجنة الجزاءات عقوبات – تشمل تجميد أصول وحظر سفر – على 5 قادة كانوا سابقا متحالفين مع قوات الحوثيين- صالح. لكن لم تُنزل أي عقوبات بأحد من التحالف، على الرغم من ورود معلومات عن انتهاكات متكررة للتحالف جمعها فريق الخبراء، الذي يقدم معلومات عن تنفيذ القرار.<sup>182</sup>

في 2017، استنتج فريق الخبراء المعني باليمن أن "الأفراد المسؤولين عن تخطيط أو ترخيص أو تنفيذ الغارات الجوية التي تلحق أضرارا غير متناسبة بالمدنيين والبنى التحتية المدنية قد يقعون ضمن معايير الاستهداف بالعقوبات".<sup>183</sup> كما استنتج أيضا أن التحالف، بصفته الكيان الذي ينفذ الغارات الجوية، قد يندرج تحت المعايير نفسها.<sup>184</sup> عند مناقشة دور الإمارات والاحتجاز التعسفي

UN Security Council, Resolution 2140, S/RES/2140(2014), pp. 17-19; UN Security Council, Resolution 2216, <sup>181</sup> S/RES/2216(2015), p. 18-20.

<sup>182</sup> "مواد قائمة الجزاءات"، لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140، 2014، مجلس الأمن، الهيئات الفرعية، <https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/2140/materials/summaries> (تم الاطلاع في 11 يوليو/تموز 2018).

<sup>183</sup> UN Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 2140, "Final report of the Panel of Experts on Yemen," S/2018/68, p. 165.

<sup>184</sup> السابق، الملحق 58.

والاختفاء القسري والتعذيب، خلّص الفريق إلى أن "المسؤولين عن الانتهاكات المرتبطة بالاحتجاز في اليمن يقعون ضمن معايير الاستهداف".<sup>185</sup>

على مجلس الأمن الدولي مطالبة لجنة الجزاءات الخاصة باليمن وفريق الخبراء المعني باليمن بإعداد تقرير خاص حول الأفراد المتورطين في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المنطبق أو منع وصول المساعدات الإنسانية، بما يشمل سلسلة القيادة والتحكم ومسؤولية القيادة في التحالف الذي تقوده السعودية.

## تقديم تعويضات للضحايا

تفرض قوانين الحرب على الدول تقديم تعويضات كاملة، بما في ذلك تعويضات مباشرة للضحايا، على الخسائر الناتجة عن انتهاكات قوانين الحرب.<sup>186</sup> يمكن أن تكون التعويضات في شكل رد الحق (إعادة الوضع السابق) أو تعويض (الدفع المالي) أو إرضاء (مثل الاعتذار رسمياً أو اتخاذ خطوة أخرى) لدولة أخرى أو لكيان أو لأفراد.<sup>187</sup>

لدى وقوع خسائر، حتى في غياب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، يحتاج المدنيون إلى مساعدات أو تعويضات. قد يكون ذلك عبر مدفوعات مالية عن الخسائر في الأرواح والممتلكات في غياب التزام قانوني، وإقرار غير مالي بالضرر الحاصل، مثل الاعتذار.

في اليمن، ورغم وعود التحالف وتوصيات الفريق المشترك، لا توجد آلية واضحة تُمكن الضحايا المدنيين والناجين من الحصول على أي شكل من أشكال التعويض من قوات التحالف – أو طرف آخر في النزاع.

أوصى الفريق المشترك، في 12 هجوماً حقق فيه حتى الآن، التحالف بدفع مساعدات، مساعدات لازمة، مساعدة إنسانية مناسبة، وتعويض.<sup>188</sup> لم يوضح الفريق المشترك لماذا استخدم مصطلحات مختلفة في هذه الهجمات، وما إذا كان هناك من فارق بحسب النتائج التي توصل إليها أو التعويضات التي أوصى التحالف بتقديمها.

وثقت هيومن رايتس ووتش 6 من هذه الهجمات، واستنتجت أن جميعها انتهكت قوانين الحرب. بعد أن نشر الفريق المشترك نتائج تحقيقاته، أجرت هيومن رايتس ووتش متابعات مع أشخاص

<sup>185</sup> السابق، ص 172.

<sup>186</sup> مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، اعتمده لجنة القانون الدولي، 2001، المادة 33.

<sup>187</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "القانون الدولي الإنساني العرفي"، القاعدة 150، متوفر على:

[https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/icrc\\_004\\_pcustom.pdf](https://www.icrc.org/data/files/publications/ar/icrc_004_pcustom.pdf) ("تلتزم الدولة المسؤولة عن انتهاكات القانون الإنساني بالتعويض الكامل عن الخسائر أو الأذى الذي نتسبب به الانتهاكات... تكرر ممارسة الدول هذه القاعدة كإحدى قواعد القانون الدولي العرفي المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية").

<sup>188</sup> تشمل هذه الهجمات: (1) 25 أغسطس/آب 2017، فح عطان، صنعاء؛ (2) 10 سبتمبر/أيلول 2016، قرية بيت سعدان، أرحب؛ (3) 30 أغسطس/آب 2015، مصنع تعبئة مياه الشمام، حجة؛ (4) 3 فبراير/شباط 2016، مصنع الإسمنت، عمران؛ (5) 26 مايو/أيار 2015، منز جبل صابر، تعز؛ (6) 6 سبتمبر/أيلول 2015، مستشفى السبعين للأومّة، صنعاء؛ (7) 16 يوليو/تموز 2015، جامعة الزهراء، صنعاء؛ (8) 22 سبتمبر/أيلول 2015، حي السبعين، صنعاء؛ (9) 2 مايو/أيار 2015، الشارع التجاري، صعدة؛ (10) 15 أغسطس/آب 2016، مستشفى عيس المدعوم من أطباء بلا حدود، حجة؛ (11) 24 يوليو/تموز 2015، المجمع السكني، المخا؛ (12) 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016، مراسم العزاء بالقاعة الكبرى، صنعاء.

متضررين في بعض هذه الهجمات، وكذلك مع منظمات دولية ويمنية وثقت الغارات الجوية أو هي على اتصال بضحايا هذه الغارات.<sup>189</sup> كما راسلت جميع دول التحالف التي لها أعضاء في الفريق المشترك، بما في ذلك اليمن، لطلب معلومات إضافية حول الخطوات المتبعة لتقديم التعويضات. لم ترد أي دولة باستثناء قطر، التي لم تُجب عن السؤال المتعلق بالتعويضات.

تحدثت "مواطنة"، وهي منظمة حقوقية بارزة في اليمن لها مراقبون في كافة أنحاء البلاد، إلى ضحيتين من ضحايا الهجوم على المجمعات السكنية في المخا، وأحد ضحايا الهجوم على حي فج عطان بصنعاء، وضحيتين من ضحايا الهجوم على القاعدة الكبرى. قال الضحايا الخمس إنهم لم يحصلوا على أي مساعدات أو تعويضات من التحالف، ولم يتصل بهم أحد بشأن التحقيق في الهجمات أو الخطوات التي عليهم اتباعها للحصول على التعويضات الموصى بها.<sup>190</sup> قال الشخصان اللذان تضررا من ضربة المخا - مواطنة إنهما باتا نازحين داخليا، فقد أنشأت القوات الإماراتية والسودانية التي كانا يعملان معها معسكرات في مدينتيهما الأصليتين.

في أغسطس/آب، بعد عام تقريبا على قصف التحالف لمبنى سكني في فج عطان بصنعاء، قال أحمد، الذي له العديد من الأقارب من بين الضحايا، لـ هيومن رايتس ووتش:

لم أسمع يوما بأي شكل من أشكال التعويض، لقد سمعت عن ذلك منكم فقط... لم أكن أعلم أنهم يُقرّون بأنهم قصفوا عن طريق الخطأ... ليس لنا أي أمل في التحالف...<sup>191</sup> نريد رفع قضية ضد جرائم التحالف في اليمن.

قال ياسر، الذي له أصدقاء وأقارب قُتلوا وأصيبوا في الهجوم على مصنع تعبئة مياه الشام في 2015: "سمعت بالتعويضات ككل الناس عبر التلفزيون، وسجلت المحاضرة على ذاكرة محمولة. نريدهم أن يعوّضوا لنا عن مصنعنا الذي دمروه، وأن يعوّضوا للعائلات التي فقدت الأفراد الذين كانوا يعملونها".<sup>192</sup> لكن، لا أحد اتصل به أو بعائلته.

قال عبد الرحمن (31 عاما)، صاحب شركة، لـ هيومن رايتس ووتش إن أفرادا من عائلته كانوا في موقع البئر عندما هاجم التحالف أرحب في سبتمبر/أيلول 2016. بعد الضربة الأولى، ذهب شقيقه إلى مخبأ العمال ليحاول إنقاذ صديقه المقرب الذي كان يُشرف على المشروع منذ 6 أشهر تقريبا. وجد جثة صديقه، بعد أن أصيب في الرأس. اتصل بعض الرجال الذين كانوا هناك بعبد الرحمن، الذي كان خارج اليمن، وطلبوا منه الاتصال بالتحالف ليخبر مسؤوليه بأنهم ارتكبوا خطأ. لما حاول الاتصال بشخصيات يمنية بارزة تعمل مع مسؤولين في التحالف أو في الحكومة اليمنية، استمر التحالف في شن هجمات. تمكن عبد الرحمن في الأخير من الاتصال بشخص في مأرب، فأعلمه أن التحالف كان يهاجم بئرا وعمالا - وليس حوثيين أو أسلحة - وكلما ذهب أحدهم لإنقاذ المصابين،

<sup>189</sup> تشمل هذه الهجمات: (1) 25 أغسطس/آب 2017، منازل فج عطان، صنعاء؛ (2) 10 سبتمبر/أيلول 2016، قرية بيت سعدان، أرحب؛ (3) 30 أغسطس/آب 2015، مصنع تعبئة مياه الشام، حجة؛ (4) 3 فبراير/شباط 2016، مصنع الإسمنت، عمران؛ (5) 24 يوليو/تموز 2015، المجمع السكني، المخا؛ (6) 24 يوليو/تموز 2015، موكب العزاء بالقاعدة الكبرى، صنعاء.

<sup>190</sup> مراسلة إلكترونية بين هيومن رايتس ووتش ومواطنة، 31 مايو/أيار 2018.

<sup>191</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع "أحمد" (طلب عدم الكشف عن هويته)، 1 أغسطس/آب 2018.

<sup>192</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع "ياسر" (طلب عدم الكشف عن هويته)، 25 يوليو/تموز 2018.



مات 31 مدنيا على الأقل، بينهم 3 أطفال، عندما أصابت عدة غارات جوية شنها التحالف بقيادة السعودية موقع حفر في أرحب في محافظة صنعاء في 10 سبتمبر/أيلول 2016. وأفادت هيئة التحقيق التابعة للتحالف، الفريق المشترك، بأن الضربة كانت "خطأ غير مقصود". أوصى الفريق المشترك التحالف بتعويض المدنيين المتضررين. وقال الأشخاص الذين قُتل أو جرح أفراد عائلاتهم في الهجوم إن التحالف لم يقدم إليهم أي شيء ولم يتصل بهم قط. © 2016 كريستين بيكرلي/هيومن رايتس ووتش

هاجمه التحالف من جديد. قال إن البئر كانت شبه مكتملة وقت الهجوم، ولكن السكان باتوا محرومين من المياه التي هم بأمرس الحاجة إليها.

كاد شقيقه الأصغر وابن عمه "يموتان". ما زال شقيقه يعاني من مشاكل في عينيه وأذنيه ويشعر بالرعب عندما يسمع صوت طائرة: "يظن أنها ستقصفه". كما يعاني ابن عمه من مشاكل في المشي، وما زال فكه مكسورا بعد أن أصيب في وجهه بشظايا، وهو إلى الآن لا يستطيع الكلام بشكل عادي.

علم عبد الرحمن أن التحالف أجرى تحقيقا "عندما عُرض ذلك على التلفزيون... لقد سمعت بذلك في الأخبار". قال: "على الأقل صاروا يعلمون أنه خطأ، لكن الآن عليهم استدعاء محققين لتحديد المصابين. يستطيعون مساعدة الأبرياء على الأقل، لكنهم لم يفعلوا شيئا". لم يحصل أي شخص في القرية على تعويضات من التحالف، رغم أن الكثير منهم ما زالوا يعانون من إصابات بدنية ونفسية،

بحسب عبد الرحمن ومحامٍ من صنعاء يعمل مع الشركة التي تحفر البئر.<sup>193</sup> لما سئل عما يمكن أن يكون ردا عادلا، أجاب عبد الرحمن:

أودّ مساعدة العائلات التي فقدت آباءها، العائلات التي فقدت أبناءها... صديقي كان هو المعيل لعائلته. مات، وعائلته اليوم تعاني... لقد حصل ما حصل، ولا نستطيع الآن إرجاعه إلى الحياة، لكن 'العدالة'، نحتاج إلى إعطاء كل عائلة شيئا ما مقابل ما خسرت.

دفعت الشركة التي كانت تحفر البئر تكاليف العلاج الطبي للعمال، وقدمت بعض المساعدات لعائلات القتلى. ما زالت التجهيزات، ومنها حفارة بقيمة 1.3 مليون دولار، في أرحب، وهي مدمرة. بعد الهجوم، أجبرت الشركة على بيع إحدى حفاراتها الثلاث الأخرى للمساعدة على تعويض الخسائر. قال عبد الرحمن إنه لا يعرف كيف يمكنه الاتصال بالتحالف بشأن التعويضات الموعودة: "لا أعرف أي باب عليّ أن أطرق. لو كنت أعرف الإدارة، لكنت اتصلت وقلت: عليكم أن تدفعوا مالا لقاء خسائري... سيقولون 'سنفعل'، لكن لا أحد سيستلم أي أموال. لا أعرف أحدا استلم أموالا".

قُتل 4 من أقارب "عبد الله" وأصيب 5 آخرون في هجوم التحالف على مصنع الإسمنت بعمران في سبتمبر/أيلول 2016. لما عرف عبد الرحمن أنّ التحالف وعد بدفع تعويضات، نزل الخبر واحتفظ به:

بعثُ كلّ شيء لأعتني بأقاربي المصابين، خصوصا ابني (15 عاما). خضع لست عمليات، وما زال يحتاج إلى عملية أخرى في الخارج. توجد شظية قرب عموده الفقري... لقد خسرت عائلتي... ومصدر رزقنا بالكامل، وأنفقنا كل المال على المستشفيات. لقد بعنا كل ما نملك، ودُمرنا بالكامل.

لم يتصل به أي أحد، من أي جهة كانت، بشأن الهجوم أو طرق طلب التعويض. قال:

من المحتمل أن يعوّضوا الخسائر المادية، ولكن الأرواح التي زُهِقت، كيف سيعوضونها؟ لو أعطوني وزن العالم ذهباً، لن يعوّض ذلك أحد أقاربي الذين فقدتهم. لم نحصل على أي شيء – لا محاكمات في حق المذنبين ولا تعويضات. لم نحصل<sup>194</sup> حتى على كيس من الطحين.

<sup>193</sup> مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع عبد الرحمن (اسم مستعار)، 24 مايو/أيار 2018، ومحامٍ من صنعاء، 26 أبريل/نيسان 2018 (بحسب المحامي، فإن وعد التحالف بتقديم تعويضات هو مجرد "كذبة" – فلا أحد اتصل بصاحب المشروع أو الضحايا الآخرين، ولم يحصل أحد على تعويضات).

<sup>194</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع عبدالله (اسم مستعار)، 1 أغسطس/آب 2016.

## شكر وتنويه

كتبت هذا التقرير كريستين بيكرلي، الباحثة المختصة في شؤون اليمن بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش. ساعد موظف آخر في هيومن رايتس ووتش، لا يمكن كشف اسمه لأسباب أمنية، بشكل كبير في إجراء الأبحاث. يتضمن التقرير أبحاثا أجرتها هيومن رايتس ووتش منذ مارس/آذار 2015.

راجع التقرير كل من مايكل بيچ، نائب مديرة قسم الشرق الأوسط، وطوم بورتوس، نائب مدير البرامج. كما قدّم مراجعة مختصة كلّ من أندريا بارسو، نائبة مديرة مكتب واشنطن، مارك هيزناي، باحث أول بقسم الأسلحة، بلقيس جراح، مستشارة أولى في العدالة الدولية، أكشايا كومار، نائبة مدير قسم الأمم المتحدة في هيومن رايتس ووتش، وبينديكت جانرود، مديرة مكتب فرنسا. قدّم مراجعة قانونية جيمس روس، مدير الشؤون القانونية والسياسات.

أعدت ديانا نعوم، منسقة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير للنشر. ساعد متدربون في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنهم آية كتمة، في الأبحاث.

تشكر هيومن رايتس ووتش كل الذين وافقوا على المقابلات في اليمن، والذين سهلوا الأبحاث، والنشطاء اليمنيين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين قدموا أفكارا ومساعدة طيلة الحرب. من دون مساعدتهم، ما كان لهذا التقرير أن يرى النور.



## الملحق ا: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى الفريق المشترك لتقييم الحوادث

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
سارة ليا وينسن، المديرية التنفيذية  
لما فقيه، نائبة المديرية  
إريك غولستين، نائب المديرية  
أحمد بن شمس، مدير التواصل والمرافعة

18 مايو/أيار 2018

الفريق منصور أحمد المنصور  
المستشار القانوني والناطق الرسمي  
الفريق المشترك لتقييم الحوادث  
الرياض، المملكة العربية السعودية

الموضوع: تحقيقات الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن

سيادة الفريق المنصور،

أرسلكم نيابة عن "هيومن رايتس ووتش" للتعبير عن قلقنا من أن آلية التحقيق التابعة  
للتحالف الذي تقوده السعودية، "الفريق المشترك لتقييم الأحداث" (الفريق المشترك)، لا  
تفي بالمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والنزاهة والاستقلالية، وللحصول على مزيد من  
المعلومات بشأن العمليات الجارية للفريق.

يشمل الفريق المشترك، الذي كان يتكون في الأصل من 14 عضواً، السعودية والكويت  
واليمن وقطر والبحرين والإمارات، لتقييم "الادعاءات والحوادث" التي تحدث أثناء  
عمليات التحالف العسكرية. الفريق مخول للتحقيق في الوقائع وجمع الأدلة وإعداد  
التقارير والتوصيات، [وفقاً لبيان نُشر في أغسطس/آب 2016](#).

منذ 26 مارس/آذار 2015، وثقت هيومن رايتس ووتش 87 هجوماً لقوات التحالف في  
اليمن، 18 منها تنطوي على ذخائر عنقودية، ويبدو أنها انتهكت القانون الإنساني  
الدولي، أو قوانين الحرب. قد يرقى بعض هذه الهجمات إلى جرائم حرب. وقد قامت  
الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، بما فيها "منظمة العفو الدولية" ومنظمة "أطباء  
بلا حدود" وجماعات حقوقية يمنية، بتوثيق عشرات الغارات الجوية الأخرى التي يبدو  
أنها غير قانونية.

حتى مارس/آذار 2018، وثق [مكتب الأمم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الإنسان](#)  
مقتل 6100 مدني، من بينهم 1491 طفلاً، وإصابة 4683 آخرين خلال السنوات

اللجنة الاستشارية

كاترين بيراتيس، المديرية

أسلي بالي، مسؤول

بروس راب، مسؤول

غاربي سيك، مسؤول

فؤاد عبد المومني

جمال أبو علي

ياسر عكاوي

هالة الدوسري

صلاح الحجيلان

عبدالغني الإيراني

أحمد المخيني

غانم النجار

ليزا أندرسون

شاؤول بخاش

ديفيد بيرنشتاين

روبرت بيرنشتاين

نيثان براون

بول شيفغني

هنا إدوار

بهي الدين حسن

حسن المصري

منصور فرحان

لبنى فريخ غورغيس

أيل كروس

عمر حمزاوي

أسوس هاردي

شوان جبارين

مارينا بينتو كوفمان

يوسف خلات

مارك لينش

أحمد منصور

ستيفان ماركس

عبدالعزیز نعدي

نبيل رجب

فيكي رسكين

تشارلز شماس

شيد شينبيرغ

سوزان تاماسيبي

كريستوف نانغي

مصطفى تلبلي

هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي

ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي

والمبادرات العالمية

ايان ليفان، نائب المدير التنفيذي البرامج

تسك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات

وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات

إيما دالي، مديرية الاتصالات

باربرا غوليلمو، مديرية المالية والإدارة

بالاتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج

دينا بوكيمبير، المستشار العام

توم بورتوس، نائب مدير البرامج

جيمس روس، مدير القانونية والسياسية

جو ساوندرز، نائب مدير البرامج

فرانسين سيناء، مدير الموارد البشرية

الثلاث الأخيرة من الصراع في اليمن، حيث تسببت غارات التحالف الجوية في وقوع 61 بالمئة من الضحايا المدنيين الموثقين.

وفقا للبيانات العامة المتاحة على موقع "وكالة الأنباء السعودية"، أعلن الفريق المشترك منذ أغسطس/آب 2016 نتائج تحقيقات في 56 هجوما لقوات التحالف، وبرا التحالف من المسؤولية في 54 من الهجمات الـ56 التي تم التحقيق فيها – وخلص إلى أن التحالف تصرف بشكل قانوني في 46 من 54 هجمة، وأنه لم ينفذ الهجمات الثماني الأخرى المبلغ عنها. وفي هجومين اثنين، أوصى الفريق المشترك التحالف بدفع تعويضات، حيث وجد أن أفراد التحالف انتهكوا قواعد الاشتباك. وفي 9 هجمات أخرى أوصى الفريق فيها التحالف بدفع تعويضات لضحايا مدنيين، وجد أن قوات التحالف تصرف بشكل قانوني.

هيومن رايتس ووتش ليست على علم بأية خطوات ملموسة اتُخذت لتنفيذ آلية للتعويض أو لمحاسبة الأفراد عن جرائم الحرب المحتملة - باستثناء الضباط اليمنيين، الذين أفادت "اللجنة الوطنية اليمنية" بإحالة عدد قليل منهم على محكمة عسكرية.

تواصل هيومن رايتس ووتش مراقبة جهود المساءلة في اليمن، وستكون ممتنة إن تلقت إجابات عن الأسئلة التالية حتى تتمكن من فهم منهجية الفريق المشترك وعمله المستمر بشكل أفضل. وسوف ندمج هذه المعلومات في تقاريرنا المستقبلية.

## المنهجية

(1) يُرجى توضيح الإجراءات المتبعة لتحديد الضربات التي ينبغي التحقيق فيها، وقائمة الضربات التي يجري التحقيق فيها حاليا، وخطط التحقيق في استخدام قوات التحالف للذخائر العنقودية والانتهاكات المتصلة بالاحتجاز، إن وجدت. وثقت هيومن رايتس ووتش 87 هجوما يبدو غير قانوني للتحالف في اليمن منذ مارس/آذار 2015، بالإضافة إلى عدد من الانتهاكات المتصلة بالاحتجاز من قبل أعضاء التحالف والقوات التي يدعونها. وفقا لمعلومات عامة، فإن الفريق المشترك استكمل التحقيق في 17 فقط من هذه الهجمات الـ87، ولم يحقق في أي هجمات تتعلق باستخدام الذخائر العنقودية المحظورة أو في تورط أعضاء التحالف في حالات الاختفاء القسري والتعذيب في جنوب اليمن.

(2) ما هي المعايير التي يستخدمها محققو الفريق المشترك لتحديد ما إذا كان الأفراد الذين قُتلوا أو جرحوا في ضربة ما هم من المدنيين؟ هل يستند الفريق إلى أي افتراضات حول خصائص المدنيين أو المقاتلين؟ وإذا كان الأمر كذلك، على من تقع مسؤولية دحض هذه الافتراضات؟ لم تقدم أي من البيانات الصحفية المتعلقة بتحقيقات الفريق أي تقديرات من الفريق أو التحالف للخسائر المدنية الناجمة عن الهجمات التي تم التحقيق فيها. هل جمع الفريق المشترك تقديرات للخسائر المدنية في الضربات التي حقق فيها؟ وإذا كان الأمر كذلك، متى ينوي نشر هذه المعلومات؟ في بعض الضربات، قال الفريق إن الأضرار

التي لحقت بالمباني المجاورة لم تتجاوز نسبا معينة. ما هي المعايير التي يستخدمها الفريق في قياس الأضرار في المناطق المتأثرة بضربات التحالف؟

(3) ذكرت وكالة الأنباء السعودية في بيان صحفي في أغسطس/آب 2016 أن الفريق المشترك لتقييم الحوادث يحلل المعلومات الواردة في تقرير المهمة، ويستعرض الصور الجوية من تقارير ما بعد طلعات الطائرات، ويسجل أشرطة الفيديو، ويدرج مهامها يومية وتقارير في برنامج ضابط مراقبة الطيران التابع للفريق. ما مدى وصول الفريق إلى المصادر في اليمن، سواء بصفة شخصية أو عن طريق وسائل الاتصال الأخرى، في مواقع الضربات الجوية؟ على سبيل المثال، في الضربات التي تم التحقيق فيها حتى الآن، هل قابل الفريق المشترك ضحايا هذه الهجمات أو شهودا عليها؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو عدد الضحايا أو الشهود الذين أجريت معهم مقابلات، وكم عدد الضربات ذات الصلة؟

### التعويضات والمتابعة القضائية والإجراءات التعويضية

(1) أوصى الفريق المشترك التحالف بدفع مساعدات لضحايا عدد من الهجمات. وفي 9 من تلك الهجمات على الأقل، أوصى الفريق بالتعويض دون أن يتوصل إلى ارتكاب التحالف لخطأ بالضرورة - وكانت 5 منها نتيجة أخطاء فنية؛ و3 كانت "أخطاء غير مقصودة"، وفي أحدها، وجد الفريق الضربة قانونية، ولكن موجات صدمة الهجوم ألحقت أضراراً بمستشفى قريب. ما هي المعايير التي يستخدمها الفريق المشترك لتحديد الحالات التي ينبغي فيها تقديم المساعدة؟ هل بدأ التحالف في تسوية مدفوعات التعويض لضحايا الهجمات، على سبيل المثال من خلال تقديم معلومات عامة عن كيفية تقديم الضحايا للمطالبات إلى لجنة التعويضات، بما في ذلك معلومات الاتصال بالعربية؟ وإذا تم ذلك بالفعل، هل تلقت لجنة التعويضات أي مطالبات بالتعويض أو بدأت تسويتها؟ وإذا كان الأمر كذلك، كم عدد المطالبات التي تم تلقيها أو تسويتها حتى الآن، وكيف حددت اللجنة مبلغ التعويض الذي يتعين تقديمه؟

(2) الدول ملزمة بمقاضاة الأفراد الذين يرتكبون جرائم حرب، وهي الانتهاكات الخطيرة لقوانين الحرب التي ترتكب بقصد إجرامي - أي عن عمد أو تهور. هل حدد الفريق المشترك ما إذا كان أي من ضباط التحالف قد ارتكب انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب بقصد إجرامي عند تنفيذ أي من الهجمات التي قام بالتحقيق فيها؟

(3) هل يحدد الفريق المشترك أي دول نفذت الهجمات وأي ضباط كانوا مشاركين فيها؟ هل أوصى بأن تشرع أي دولة في التحالف في تحقيقات أو إجراءات تأديبية أو ملاحقات قضائية ضد مواطنيها الذين ربما ارتكبوا جرائم حرب؟ يرجى تقديم معومات عن مواطني الدول التي شاركت في الهجمات التي تم التحقيق فيها حتى الآن، بما في ذلك بتقديم معلومات استخباراتية أو وقود أو صيانة أو ذخائر أو التصريح بالضربة أو بتنفيذها. ما هو وضع توصيات الفريق لكل دولة تشارك في العمليات العسكرية، ضمن التحالف أو خارجه؟

(4) هل كل الضربات الجوية في اليمن تتطلب تصريح قيادة التحالف قبل تنفيذها؟ وإلا يرجى توضيح السيناريوهات التي يُسمح فيها لطائرة بتنفيذ ضربة دون تصريح قيادة التحالف، وأي ضربات سابقة حدث فيها ذلك.

(5) ما هو وضع مراجعة قواعد الاشتباك الخاصة بالتحالف؟ أوصى الفريق المشترك بمراجعة قواعد الاشتباك بعد الهجوم على مراسم عزاء الصالة الكبرى في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016، والتي وثقتها هيومن رايتس ووتش. ما هي أوجه القصور التي تم تحديدها والخطوات المتخذة لمعالجتها، إن وجدت؟ عندما تستخدم قوات العدو مواقع محمية لأغراض عسكرية، ما الخطوات التي اتخذها التحالف لضمان إصدار التحذيرات الكافية قبل تنفيذ هجوم؟ هل يشمل ذلك ترك فترة زمنية معقولة ليوضع حد لسوء استخدام المنشأة المحتمل؟

### الاستقلالية والنزاهة والتعاون مع آليات المساءلة الأخرى

(1) في سبتمبر/أيلول 2017، أصدر "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" قرارا يشرح آليتين مكملتين للتحقيقات، وأنشأ فريقا دوليا من الخبراء البارزين، وأكد على دعم اللجنة الوطنية اليمنية التي يدعمها التحالف، والتي تأسست بموجب المرسوم الرئاسي رقم 13 (2015). وقد أفاد "فريق خبراء مجلس الأمن" الذي يرصد قراراتي المجلس 2140 و2215 والتقارير المتعلقة به في عام 2018 بأن التحالف رفض الانخراط مع فريق الخبراء. إلى أي مدى يتعاون الفريق المشترك مع اللجنة الوطنية اليمنية؛ فريق الخبراء البارزين؛ وفريق خبراء مجلس الأمن؟ على سبيل المثال، هل يطلب الفريق المشترك معلومات من أي من هذه الهيئات أو يتقاسم معلومات معها؟

(2) كيف يضمن الفريق المشترك استقلالية عمله وحياده؟ كيف يتم تعيين أعضائه؟ يرجى إطلاعنا على أسمائهم وأية خبرة قانونية أو عسكرية ذات صلة يملكونها، ومناصب كل منهم داخل الفريق. إلى أي قيادة يخضع الضباط العسكريون النشطون في الفريق؟

نلتمس منكم الرد على هذه الرسالة والاستفسارات الواردة أعلاه في 8 يونيو/حزيران 2018 أو قبله، حتى نتتمكن من إدراج ردكم في تقاريرنا المقبلة ومرافعتنا، بما في ذلك جلسة سبتمبر/أيلول 2018 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إذا أعد الفريق المشترك تقارير أطول من تلك المتوفرة للعموم عن الحوادث التي يحقق فيها والتي تجيب عن أي من الأسئلة أعلاه، سنكون ممتنين إذا كان بإمكانكم إطلاعنا عليها.

لا تترددوا في الاتصال بكريستين بيكرلي، باحثتنا المختصة باليمن، على الرقم [REDACTED] أو [REDACTED]، إذا كانت لديكم أي أسئلة.

في انتظار جوابكم، نشكركم على اهتمامكم.

مع كامل الاحترام والتقدير،

سارة ليا ويتسن  
المديرة التنفيذية  
قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
هيومن رايتس ووتش

نسخة إلى:

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان  
وليّ العهد والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع  
الرياض

المملكة العربية السعودية  
صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان  
ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلّحة  
أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الفريق الركن محمد علي المقدشي  
مستشار القائد الأعلى للقوات المسلحة والقائم بأعمال وزير الدفاع  
وزارة الدفاع  
الجمهورية اليمنية

المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد الخليفة  
القائد العام لقوة دفاع البحرين  
المنامة، البحرين

صاحب السمو الشيخ ناصر بن صباح الأحمد الصباح  
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع  
وزارة الدفاع  
مدينة الكويت، الكويت

صاحب السمو خالد بن محمد العطية  
نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون الدفاع  
الدوحة، قطر

## الملحق II: رد البعثة القطرية الدائمة إلى الأمم المتحدة على هيومن رايتس ووتش

[ترجمة هيومن رايتس ووتش من الإنكليزية]

البعثة الدائمة لدولة قطر إلى الأمم المتحدة

نيويورك

4 يونيو/حزيران 2018

السيدة سارة ليا ويتسن،

أرجع إلى رسالتكم إلى سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، نائب رئيس مجلس وزراء ووزير خارجية دولة قطر، بتاريخ 31 يوليو/تموز 2017، ورسالتكم إلى المتحدث باسم "تحالف دعم الشرعية في اليمن"، المرسله نسخة منها إلى سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر، بتاريخ 15 مايو/أيار 2018، المتعلقين بالتحقيقات الجارية التي تقوم بها منظماتكم في الانتهاكات المزعومة لقوانين الحرب في اليمن، والتي تتضمن تحقيقات في الخطوات التي اتخذتها دولة قطر للتحقيق في أي دور للقوات القطرية في انتهاكات قوانين الحرب في اليمن أثناء اشتراكها في تحالف دعم الشرعية في اليمن.

نقدر جهود هيومن رايتس ووتش في خدمة حقوق الإنسان وتعزيز الالتزام العالمي بالقانون الدولي، القانون الإنساني الدولي، والعهد والمعايير الدولية. نشكركم على سعيكم الدؤوب وراء المعلومات الدقيقة والموثوقة وتواصلكم معنا في هذا الإطار. نشدد على حرصنا على متابعة التعاون والتنسيق الفعالين والمثمرين مع منظماتكم في مختلف مجالات الاهتمام المشترك.

بخصوص الأسئلة في رسالتكم، أود أن أشدد على أن اشتراك دولة قطر في تحالف دعم الشرعية في اليمن انتهى، وأن القوات القطرية انسحبت في أوائل يونيو/حزيران 2017. خلال اشتراك قطر في التحالف، اقتصر اشتراكها على حماية الحدود السعودية من هجمات قوات الحوثيين وصالح، دون وجود أي قوات أو هجمات أو عمليات عسكرية في أراضي اليمن. كما نلاحظ أن المهام المسندة إلى القوات المسلحة القطرية خلال اشتراكها في التحالف كانت مشاركة القوات في قطاع نجران بالمسؤولية عن النقاط الحدودية الأمامية داخل الأراضي السعودية وإدارة العمليات في منطقة سقام.

كان دور دولة قطر مرتكزا على القانون الدولي، الشرعية الدولية، و"اتفاقية الدفاع المشترك" لدول مجلس التعاون الخليجي، التي صادقت عليها قطر في 29 ديسمبر/كانون الأول

2001، وبناء على طلب رسمي من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ووفقاً للمادة 51 من الميثاق.

بينما كانت دولة قطر مشتركة في التحالف، كانت حماية المدنيين من أولوياتها. حماية المدنيين كانت الدافع الأساسي لاشتراك قطر في التحالف ولم تنفذ أي مهمة عسكرية بما يخالف ذلك.

ختاماً، تعيد قطر التأكيد على التزامها الكامل بالقانون الدولي، بما فيه التقيد بجميع أحكام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين.

وتفضلوا بقبول خالص تقديري،

[تم إخفاء اسم المرسل]





## التخفي خلف مسمى التحالف

غياب التحقيقات الموثوقة والتعويضات عن الهجمات غير القانونية في اليمن

بعد أكثر من 3 سنوات على بدايتها، تستمرّ حرب اليمن في قتل، وإصابة، وتهجير آلاف المدنيين اليمنيين، لكن جهود المحاسبة تبقى غير كافية على الإطلاق.

"الفريق المشترك لتقييم الحوادث في اليمن" (الفريق المشترك) هو آلية تحقيق تأسست في 2016، في خضمّ تزايد الأدلة على انتهاكات قوانين الحرب من قبل التحالف الذي تقوده السعودية (التحالف).

في تقرير "التخفي خلف مسمى التحالف"، تُبرز "هيومن رايتس ووتش" أن الفريق المشترك لم يستجب للمعايير الدولية المتعلقة بالشفافية والحياد والاستقلالية. لم يُلبّ الفريق حتى متطلبات ولايته المحدودة في تقييم "الادعاءات والحوادث" خلال عمليات التحالف العسكرية، لم يُجرّ تحليلات معمقة مبنية على قوانين الحرب عند تحقيقه في الضربات الجوية، وتوصل إلى استنتاجات مشكوك فيها على امتداد العامين الماضيين.

كما يُبرز التقرير أن الفريق المشترك وجد في أغلب تحقيقاته المنشورة أن التحالف لا يحمل مسؤولية، وكثيرا ما كان يُرجع الحوادث إلى أخطاء تقنية أو يستخلص أنها كانت "غير مقصودة". رغم أن الفريق المشترك أوصى التحالف بتقديم "مساعدات" إلى الضحايا في حوالي 10 ضربات، إلا أن الضحايا أكدوا أنهم لم يستلموا أي تعويضات.

يبدو أن الهدف من الفريق المشترك هو حماية العسكريين من المسؤولية الجنائية، لأنه لم يبذل جهودا واضحة للتحقيق في المسؤولية الجنائية الفردية في الغارات الجوية غير القانونية. كما يبدو أن الفريق المشترك حقق فقط في غارات جوية للتحالف، دون غيرها من الانتهاكات الأخرى، مثل الانتهاكات التي طالت المحتجزين من قبل دولة الإمارات.

تدعو هيومن رايتس ووتش "مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة" إلى فرض عقوبات مركزة على الأفراد الذين يتحملون النصيب الأكبر من المسؤولية على الانتهاكات المتكررة، لا سيما ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وغيره من كبار قادة التحالف. قد تواجه الدول التي تتبع أسلحة إلى السعودية - بما فيها الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، وفرنسا - خطر التواطؤ في أي هجمات غير قانونية مستقبلية، خاصة وأن تطمينات التحالف بالالتزام بقوانين الحرب أثبتت أنها مجرد وعود جوفاء.

(أعلى) قصف التحالف بقيادة السعودية 3 مبان سكنية في صنعاء في 25 أغسطس/آب 2017، فقتل على الأقل 16 مدنيا، بينهم 7 أطفال، وجرح 17 آخرين، منهم 8 أطفال. بعد استنكار دولي، قال التحالف إنه شن الهجوم، لكن لم يقدم أي تفاصيل عن قوات التحالف الضالعة فيه.  
© 2017 محمد مخلافي

(الغلاف الأمامي) الحفرة التي خلفتها غارة جوية شنها التحالف بقيادة السعودية على قاعة عراء في صنعاء، اليمن في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2016 وقتلت على الأقل 100 شخص وجرحت مئات آخرين، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2016. لم يوضح التحالف قط ما هي البلدان التي اشتركت قواتها في الهجوم.  
© 2016 هاني محمد/أسوشيتد برس فوتو